[illegible]

[illegible]

این یادگاری مجلس جمعه نیریز…

[illegible]

من المعنى المفرد سواءٌ لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه، واذا عرفتَ ذلك

قوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة والباقي قيوده، كالفصل فلفظ احترازٌ به عن الخطوط

والعقود والاشارات والنُّصُب قوله وضع لمعنى احترازٌ به عن المهملات

وهي الالفاظ الغير الدالّة على معنى بالوضع قوله مفرد احترازٌ به عن المركبات

نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحدّ بالكلمات التي مدلولها الالفاظ

كالاسم والفعل والحرف مثلاً فانها وضعت لمثل زيد و رجل وضرب وقد

لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله

لفظ وضع لمعنى اعمّ من ان يكون لفظاً او غيره ولقائلٍ ان يقول ح

يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظة

والجملة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب

عنه بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم بل هي يحتمل

الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب

عن الاشكال الاول هو قوله ولا يشكل الحدّ بالكلمات التي مدلولها

الفاظ كالاسم لان لفظ كالاسم موضوعة ولئن سلّمنا ان مثل لفظ الخبر موضوع

لمثل قولنا زيد قائم لكن لا يلزم منه ان يكون مركباً لعدم دلالة جزء لفظ

الخبر على جزء معناه، وان كان معناه وهو مثل زيد قائم مركباً لدلالة جزئه

على جزء معناه، ولا يمتنع ان يكون الشيء مفرداً ومعناه مركباً ولقائلٍ

ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان قائماً فيها يدلّ على جزء

معنى قائمة وهو ذات موصوف بالقيام والتاء تدلّ على الجزء الآخر

وهو التانيث فيكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة
قائم في قائمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب
انه موافق في اللفظ لقائم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه
لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو
محال قوله وهي اسم وفعل وحرف انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلاثة
لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل
فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي
والحال والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم
والمراد من قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسها ان الحرف له معنى ولذلك
المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه
الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما لا بد من ذكر
البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب
ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه بذكر متعلقه وح
لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها وذلك الا انه انما جيء به
للتوصل في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته
على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة
في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما
قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها
من غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تقييد الجنس بالفصل فيكون

حدها

حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل
قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر
فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا
كلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب
فائدة تامة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امر المخاطب ولمثل اكرم ولمثل
كلام مركب من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة ولهذا قال ما تضمن ولم يقل تركب ليشمل ما كان مركبا
من كلمتين احدهما غير ملفوظ نحو قم واذهب فانهما لا يكونان مركبين من كلمتين
لكنهما متضمنان ولا يشكل لمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام
مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على مثل قائم ابوه قوله ولا يتأتى ذلك الى آخره اي ولا يمكن حصول الكلام الا من المركب
من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين القسمين
لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من
اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من
فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين حصوله من هذه الاقسام الستة وهما
المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا
في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند
والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه
وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الاسم مسندا او مسندا اليه وفي المركب

من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي
لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب
من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف
فلانتفاء المسند او المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل
والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه
قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على معنى
متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان
فقط نحو اليوم والامس وغدا وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق
وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها يدل على
معنى مقترن بزمان معين بخصوصه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال
الا ان دلالته عليه ليست اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته
يكون على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من
الاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب اصل الوضع لئلا يتوجه عليه النقض
باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب مضروب امس لان اقترانهما
ليس بحسب اصل الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بيضرب
المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بحسب
العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند

السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه
منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق عليه
الحد صدق عليه المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب
لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكنها ليست باسم لانها
ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم
كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الى آخره لكن حذف الكلمة اعتمادا على فهم
المتعلم فاذا سقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه
كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات
والنصب ليست بكلمة لانها ليست بلفظ ولقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد باحد الا
زمنة الثلاثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين وايا ما كان ينتقض حد الاسم
والفعل اما اذا اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين
اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد
معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان
يكون الحد جامعا ومانعا وهذا خلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا يراد واحد غير
معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لقائل ان يعود ويقول
لا جائز ان يراد به واحد من غير تقييد بالتعيين لانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن به الزمان
المعين لم يكن فعلا لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان

المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين
لجواز اجتماع واحد منها مع المعين وان لم يتقيد به ولا يلزم بذكر حد الاسم ههنا مع
قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهناك
بالالتزام قوله ومن خواصه الى آخره اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما تختص بالشيء
سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده
كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة
والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق عليه المحدود مثلا
اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد يعني ان كل ما
صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما صدق عليها خاصة الشيء صدق
ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لا
نه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول
اللام عليها كالضمائر وغيرها وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد
ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض
الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي
والثاني معنوي فاللفظي ثلثة الاول دخول اللام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف
على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون مجهولا ليفيد المخاطب

قوله ودخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان الاصل في الفعل ان لا يدخل عليه الشيء
من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء وانما قال ودخول الجر ولم
يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكايات كما [...] ل زيد مرفوع بقام
في قولنا قام زيد وفيه نظر لان المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى ان يقال انما
قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف اليه قوله والتنوين والمراد بالتنوين
ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة
اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة
وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا
امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين على الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم
ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة و
صهٍ اي اسكت السكوت الآن وصهٍ اي اسكت سكوتا ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة
فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن المضاف اليه كالتنوين
الذي في يومئذٍ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض عن المضاف اليه
التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء ليحذف المضاف اليه ويعوض التنوين عنه فلم يدخله
التنوين عوضا من المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات فانه تقابل
وعوض عن النون الذي في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة
واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات
المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل

لان الفعل مسند الى شئ دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في
حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل
الى شئ لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص
لانهما زائدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزائد لافادته ولا يجوز اضافته للتخفيف
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين
ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا
ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا
قوله وهو معرب ومبني اى الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف
فهو المبني قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ
التي لم تركب مع غيرها كالاعداد وسائر الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء
لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجئ في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي وامر الحاضر و
الحروف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب
وهو التركيب على ما يجئ فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم
مشابهته لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض
بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهته
المبني لنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على
انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني

مبني الاصل

الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم فح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله المعرب المركب
لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اى المعرب الذي
ركب مع غيره والمراد بالتركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد والمراد
بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن
هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر الحاضر في تحقق الفرعيتين
ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدأ
وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف
المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه
يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل على تقدير
مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل لانه
مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك فيكون مشابها
للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ وهذا الكاف حرف لانا
لا نسلم ان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير
ههنا لانه يشبه للكاف التي في ذلك في ادعوك في الافراد والخطاب والتعريف ووقوعه موقعه وهذا الكاف
يشبه الخطاب للكاف التي في ذلك واياك في الافراد والتعريف والخطاب وان لم يشبه في
وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب والتعريف
وهذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني
المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب ولم يتوجه النقض

المذكور على التعريف اطلاقا هو حكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
اى وحكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءنى زيد ورايت
زيدا او مررت بزيد او تقديرا نحو جاءنى فتى اصله فتى ورايت فتا اصله فتيا ومررت بفتا
اصله بفتى فقلبت الياء الفا فى الاحوال الثلاث لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى فى الاحوال
الثلاث وانما قال يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف فى غير الآخر لم يكن من
خواص المعرب نحو اختلاف الراء فى امرء والنون فى ابنم نقال جاءنى امرء وابنم ورايت
امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب فى آخر المعرب لان الاعراب كا
لوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن الموصوف كذلك الاعراب بعد الفراغ
عن المعرب وانما قال باختلاف العوامل احترازا من الاختلاف لا آخرا لا لاختلاف العامل فانه
لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من فى من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم
انه قال فى شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذى يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه يلزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه لان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات
هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشئ
بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة النحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستقبال العرب بل الغرض
من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد
نوعيه يختلف آخره باختلاف العامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العامل باستقبال

العرب

قوله الاعراب ما اختلف آخره به اى الاعراب هو الذى ~~[illegible]~~
به يحصل اختلاف آخر المعرب اى الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو
الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما
فى الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب غير التام انما
تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعانى المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف
فلا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضمة والفتحة و
الكسرة ولو حمل السبب على سبب التام لكان لو وجد لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها
بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل لحصول كل واحد منها بعد
ما لم يكن موجبا لاختلاف آخر الكلمة فالمدل على المعانى المعتورة عليه متعلق باختلف فى قوله
ما اختلف آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب فى الاسماء وهى انه لما كان فى الاسماء
معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعانى
بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا او ما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شئ احسن
زيدا ومعنى الثانى ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اى عضو من اعضاء زيد او اى خلق
من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة وتعتورها العتور والتناوب اذا تداولوه قوله
وانواعه رفع ونصب وجر اى انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر انما لم يذكر الجزم
مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله قوله
فالرفع علم الفاعلية الى آخره انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما
للفاعل لوجوده فى غيره كالمبتدأ وغيره بل علم للفاعل والاشياء المنسوبة الى

والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

للمفعول فقط لوجوده في غيره والحال والتمييز والاستثناء وغيرها بل علم المفعول والاسماء المنسوبة الى المفعول

لا الفاعل كالمبتدا او الخبر واسم كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول

وانما لم يقل الجر علم الاضافية لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع و

النصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة انه علم المضاف اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى

المقتضي اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب بشيء آخر نحو قام زيد مثلا فانه لعامل قام والمعنى

المقتضي للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل

لان عامله ليس سببا للمقتضي اعرابه وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر

المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام

وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل

ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة

واصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة

ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة

بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب

الكتاب الاسماء الى اقسام منها كل قسم مشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف

والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف

حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال و

رايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابها جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر

بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن

اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة فلقائل ان يقول

في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة واعرابه الضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر

المفرد ههنا غير جائز لان المراد اما مقابل المثنى والجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول

لان الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك

ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به

الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف

لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والجموع وغير الاسماء الستة قوله

جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار

على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما في فجعل

ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة

[illegible]

ونصبه وجره بالفتحة كما في تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما

علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه وبمثل

جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لا لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة على الياء قوله اخوك وابوك

وحموك وفوك وهنوك وذو مال مضافة الى غير المتكلم بالواو والالف والياء وانما قيد اعراب

الاسماء الستة بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني

اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى

ياء المتكلم لكانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب

عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت

اخيك ومررت باخيك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل

اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف تصلح ان تكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل
نقل حركتها الى ما قبلها حالة الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب
حركته وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رأيت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار رأيت اباك وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو
مررت بابيك اصله بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها و
انكسار ما قبلها فصار مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى
وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف في حال الرفع والياء في حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان و
كلاهما واثنان ورأيت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا
الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديرا نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد
بالمثنى اسم مزيد الحق باخره الف وياء ونون وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكر السالم و
اولو وعشرون واخواتها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع
بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورأيت الزيدين واولي عشرين
ومررت بالزيدين واولي وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا بداخلين في الجمع المذكر
السالم لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم مزيد الحق باخره واو او ياء ونون ظاهر ان اولو وعشرون ليسا كذلك
فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يقال عشرون جمع عشرة الذي يدل على ذلك انه
لو كانت كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك
ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين

فلا يكون

فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جاء على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث
ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع
ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الاحاد و
الاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد هو الاسماء الستة بالحروف فلو لم
يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه كان في اواخرهما حروف و
هي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بالقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف
بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان وجوه الاعراب
ثلثها للاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف
وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا فرق بينهما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رأيت زيديك لم
يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع
كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع
بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان واضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير
المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر
دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن
حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف و
الياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما وفتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء
في الجمع للاعراب وكل واحد منهما وكسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجموع فالنون حالة الاضافة

اي الواو والياء

او استثقل كقاض رفعاً وجراً ونحو مسلمي رفعاً
واللفظي فيما عداه متن

اي عند المص

بمنزلة التنوين وهي غيرها للعلامة فقط وليس التنوين عوضاً عن الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب
قوله التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقاً اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري
ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظاً والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظاً لكن يستثقل اما الاول
ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في اخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى و
رايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظاً لكون الالف في اخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا
نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفها لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالة اللام والاضافة ظاهر
واما حال التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبلها والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضاف الى
ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظاً لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسر لاجل الياء وهي تمنع اعرابه
لفظاً اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك
الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول
هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب ولانا نقول
هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو الاعراب وما بالذات مقدم على
ما بالغير وانما قال مطلقاً للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالة الرفع والنصب دون حالة
الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختيار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلاث كما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين
احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في اخرها ياء وما قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعاً وجراً دون النصب
تقول جاءني قاض اصله جاءني قاضيٌ ومررت بقاض اصله بقاضيٍ استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا
فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض
ومررت بقاض تقول في النصب رايت قاضي لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف

الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعاً دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله جاءني مسلموي ثم
اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء
تخفيفاً وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان
من الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك فاذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما سواه
لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف الى اخره لانا نقول قوله فالمفرد
المنصرف الى اخره متناول للفظي والتقديري لان اعرابها بالضمة والفتحة والكسرة قد يكون لفظياً
وقد يكون تقديرياً قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكر في
البيتين وانما قال بهذا القول تقريباً لان في عدد العلل خلافاً فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انه اثنان الحكاية
والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسعة المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعاة الاصل نحو
احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسع تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد من قوله وهذا القول تقريب
ان القول بان كل واحد من العلل التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحد منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف والا
لمنع الصرف مع كل واحد منها وليس كذلك او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي
وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية [illegible] في مثل قولنا يمنع الاسم من الصرف النون زايدة اذ لا عامل
ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتداء وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زايدة ليست
بسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون
ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك

تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربية لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع لغتهم
والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه
انما يمنع الصرف لمشابهته الفي التانيث وح لم يقل انه فرع لشيء وقال الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة
لا للمشابهة وح يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن
الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل نحو عمر
واحمر الى اخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية
وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابرهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب
والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
وحكم غير المنصرف ان لا يدخل كسر ولا تنوين التمكن اذ لو كان الكسر مخصوصا في الاسم بل الجر لو كان منصرفا ولهذا انو
امرأة بمسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما لها غير منصرفة حال التسمية وانما لم
يمنع الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونها مشتركة بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف
وانما كسرها حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في سائر المواضع لكونه معربا حال الجر
وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما يمنع التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل
من وجهين منع منه ما يمنع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين
لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير المنصرف علتان كل واحد منها فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل
فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان
من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة
واعلم ان المراد من التنوين تنوين التمكن لئلا يرد عليه النقض بمثل عرفات فانه غير منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين
ليس للتمكن بل هو تنوين المقابلة

قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر برد الا
شياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير المنصرف للجمع ولزوم الجمع لكنه صرف
لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وبعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم
قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث اي المقصورة نحو
حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين
اثنان احديهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على
صيغة غير صيغة جمع السالم منع جمعا جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان لا يقال لو كان الجمع
وصيغة منتهى الجموع سببا اخر لكان مثل حمر جمع احمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز
ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفا التانيث
وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها
بمنزلة علة اخرى فكانت فيه علتان قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا الى اخره اي العدل خروج الاسم
عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه
اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر كثلاث ومثلث و
رباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلاثة واربعة فاحاد
وموحد معدول عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلاثة ثلاثة ورباع ومربع عن

عن اربعة اربعة لان المراد في كل منها العدد المكررة فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي
اجنحة مثنى وثلاث ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر
فهل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه افعل التفضيل
وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من وههنا
اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن
اخر من واما تحقيق العدل في جمع فانه جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة فقياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كما جمع صحراء على صحارى او صحراوات وقياس جمعاء ان يجمع على جماع او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماع
او جمعاوات علم انه معدول عن جماع او جمعاوات قوله او تقديرا اي العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم
المعدول لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه غير العلمية فقدر فيه العدل
حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لم يوجد
قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير
العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف
للعلمية والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العلة فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهها ان وزن فعال
مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في اخره راء وهو معرب غير منصرف فان كان في اخره راء نحو
حضار فهو باق ومبني فيه وليس الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان للبناء فقدر
فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما اخره راء فقدر في غيره لاطراد الباب وضعف
هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف ولم
يكن فيها لفظة قطام فسألت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه

لعدم مطابقتها للمقصود قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية الى آخره اي
شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل
صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض
مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف
ولا يقال ان الشرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف
لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في اربعة ليس للتانيث بل علامة المذكر والمراد بالتاء تاء التانيث
ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد
بيانه ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في الاصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك
ادهم صفة في الاصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل
واسماء بسبب العارض فلو كان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية
لكان ارقم واسود وادهم منصرفا لكنها غير منصرفة فلم تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله
وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل
للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث في افعى اي الخبث وكون الاجدل من الجدل وهو
القوة وكون الاخيل من الخيلان فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن
ثابت رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني
الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل الاسم الصرف فلهذا قال وضعف منع
افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرطه التانيث بالتاء في منع الصرف

فشرطه الزيادة على الثلثة نحو قدم منصرف
وعقرب ممتنع

ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر
هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف فيها والتانيث بالتاء
من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية
ليست بشرط فيه قوله المعنوي كذلك اي شرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن
علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعنوي المعتبر هو اللازم ولهذا صرف
جريح في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع
تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة الى اخره اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة وهي ان يكون زائدا على ثلاثة احرف او وسطه متحركا
او العجمة معه لانه لو انتفى جميع الامور الثلاثة لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية
الخفة فغاية تخفته تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع
الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفها لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفها لوجود
التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع الصرف وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط
وجوب منع صرفها وهو الزيادة على ثلاثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط وجوب
منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة
وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مونث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط
ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الاوسط تقديرا الا انه يلزم
من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التاثير تحرك الاوسط لفظا او تقديرا
ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال

بالكلية ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة
وذات ليست كذلك لانهما بدلان عن شيء قوله فان سمي به مذكر الى اخره اي فان سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه
في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانه لو كان على ثلاثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث اللفظ
ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث ومن
قائم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما
بقديمة وعقربا بعقيرب لا بعقيربة والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث
للزم عود التاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة
على ثلاثة احرف وعقرب وثلاث من نسوة ثلاث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما
ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما لمذكر فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون
تانيثه معنويا مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقي بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية
اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي
العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر
والمبهم فان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف
الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير المنصرف
اذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية فقط اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا
اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهما تعريف العلمية واما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه
غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التاكيد
تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها والى هذا المذهب ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين

قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم

ممتنع اى شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان تكون علما في العجم لانها لو لم تكن علما في العجم لتصرف العرب فيه

بادخال لام التعريف والاضافة والتنوين وغير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا

لو سمي بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او

زيادة على ثلاثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا

السبب الواحد فلم يمنع الصرف اذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به مذكر منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط

او زيادة على ثلاثة احرف وشتر وابرهيم اذا سمي بهما ممتنعان من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا

قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف

ان يكون على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم بمتنع جمعه

اى جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز جمع جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلاثة امثلة احدها

ان يكون بعد الالف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعدها حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب

والثالث ان يكون بعدها ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه

المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما

مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر

على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فارة ولو قال بغير هاء وياء النسبة

لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مداينى فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد

بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مداينى كذلك لانه على

صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة

ولبس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فبطل ما هو الاصح وهو اما الاحتراز عن مثل مداينى او ترك

الاحتراز عن مثل صياقلة فلما اذا كان كذلك فرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء

قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف

للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم

ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي محققة ههنا لانه منقول

عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه

الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يمكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فيمنع من الصرف

وان لم يعتبر الجمعية علا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مؤنث

قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم للجنس فهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر

والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث ولئن سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم

منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر كان غير منصرف فعلم

ان يقول يلزمه ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل اذا

وهو الاكثر الى آخره هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما لم ينصرف اذا كان جمعا او

منقولا عن الجمع وليس كذلك وجوابه انه اذا لم ينصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعمله العرب حملته

على الالفاظ التي على وزنه في العربي غير منصرف فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير المنصرف وعلم

قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة

كلام العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع

من الصرف تحقيقا او تقديرا بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في مواضعهما واما اذا صرف سراويل

وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله نحو جوار
رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما
تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء
واما من حيث التقدير ففيه خلاف وقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان
نحو مساجد او ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف
فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فيكون جوار مثل كلام وسلام
جاءني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف لكان الاعراب جاريا على الراء
لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان
اصل هؤلاء جوار جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء
اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد
اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين
العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول رايت جواري لخفة الفتحة على
الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقول الفرزدق فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب شرطه العلمية الى آخره اي شرط التركيب الذي يمنع
الصرف امران وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما كان في معرض الزوال فلم يكن
لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة ولا باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان
الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فالحق ان لا تجعل المنصرف غير المنصرف

وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا وانا
لو كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه
لو قال ولا بان يكون اسم صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض
عليه بمثل سيبويه ونفطويه وخمسة عشر اذا جعل علما على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل
ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي
لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز
عن سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا
مركب من الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا كانا في اسم الى آخره اعلم ان الالف والنون انما يمنع
عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول
ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهتهما لالفي التانيث لانه لو لم يكن
علما لم يمنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة وفعلان وسبحان وان
كان في صفة فشرطه لمنع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر
لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعد منه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس
شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن الى آخره
اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران
وندمان الندمان جمعه ندامى والندامى جمع نادم لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن
لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة منه ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرطه

منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجئ فعلا من رحمن وانما لم يختلف فى سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء
فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا فى ندمان لانتفاء الشرطين معا
لمجئ فعلانة وعدم مجئ فعلى فصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون فى اوله
زيادة كزيادة غير قابل للتاء اى شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد
فى الاسم الا منقولا من العجمى الى العربى كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمى رجل بهما وكانفعل
وتفعل واستفعل وافتعل ولما بنى [illegible] اما ان يكون فى اوله زيادة كزيادة فى الفعل اول غير قابل للتاء التانيث
ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل ويفعل وافعل امر للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحو فان سمى
رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون فى اوله لعدم مجئ مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمى به
رجل لا يقال انه اعجمى فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى العجم فى زيادة حرف من
حروفه او اصالتها مجرى اللفظ العربى واذا قالوا النون فى نرجس زائدة ارادوا به انه لو اشتق الفعل منه لقيل نرجس على
صيغة الماضى بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه ينصرف لان فى الاسماء فعللا مثل جعفر [illegible] ولا يكمل
بقوله التاء كقولك نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه
غير منصرف للوصف الاصلى ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية واجاب عنه بعضهم بان
قبول التاء طار بعد استعماله ومعناه اسما ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة كان
غير منصرف للوصف ووزن الفعل ح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر
وانصرف يعمل اى ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر
الثانى موجودا فيه وهو ان يكون فى اوله زيادة كما فى اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة فى اوله زيادة لانه من الحمرة
وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين

بل حمر اي تامل

معا اما

معا اما الاول فظاهر وهو ان يختص بالفعل واما الثانى فلكونه قابلا للتاء للمؤنث تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة
يعملة نعم اذا سمى به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
الى اخره اى كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اى العلمية سبب فى منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه علم من قبل
ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى الا والعلمية شرط فى تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع مع العدل
ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط فى العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا وهى
شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فانها لا تجامع من حيث ان بينهما تضادا وان كانت التانيث بالتاء او
التانيث المعنوى او المعرفة او العجمة او التركيب والالف والنون فى الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا فى الصفة فان
العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تاتى معهما مؤثرة لاستقلا
لهما فى منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل
والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط فى العدل ووزن الفعل
لمنع صرف العدل من غير العلمية فى نحو ثلاث ورباع واخر وجمع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية فى نحو احمر اذا
كان صفة قوله وهما متضادان اى العدل ووزن الفعل متضادان هو اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك السوال
ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا
نكر فالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اى لا يجتمعان معا بالاستقراء
فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفى السوال المقدر ح لان العلمية فى الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابنا
لا نسلم ان العلمية غير مؤثرة ح والا يلزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلاثة سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين
دون الثالث مع تساويهما فى السببية ترجيح بلا مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف

بطل الا لا توجه السوال المقدر

من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك فحصل الرجحان للجمعية ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك واذا
عرفت ذلك فنقول انه لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل ما اذا نكر
صرف ايضا لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما ما اذا نكر صرف ايضا
لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم
يصدق قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به ففيه علمية وليس من حكمه
اذا نكر صرف لان علميته غير مؤثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث لا للعلمية ومع هو فالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر فان يمنع فيه اشتراك انما في تنكيره خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه
انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر بما لم يعتبر فيه الوصفية
فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر صرف ما لم يعتبر فيه
الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية
والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة سبب مع آخر سكران وباب ثلاث
من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية قبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه
الوصفية الاصلية وحدها قوله ومما يلحق به باب حاتم اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به وهذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا
سمي لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن
الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان يقال لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة
في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين

في حكم واحد

في حكم واحد غير جائز وليست كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية حينئذ في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار
الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين
في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية
في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل
ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه قوله وجميع الباب باللام
او بالاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا
ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيثية انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال
قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار
منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما يحذف
تبعا للتنوين وحال دخول اللام او الاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان فما
كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم تبقيا او لم تبق احدهما كان منصرفا
كبعلبك وابراهيم واحمد علما اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **المرفوعات** هو ما اشتمل
على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف
الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى
المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله
فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل وانما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على
الفاعل في الرفع قوله فهو ما اسند الفعل اليه وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند اليه الفعل
ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس

باسم وان كان فی تقدیر الاسم قوله او شبهه لیدخل فیه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغیرهما كالمصدر
واسم التفضیل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان المرفوع لیس بفاعل بل مفعول ما لم یسم
فاعله نحو زید قائم ابوه وزید حسن ابوه فزید مبتدا وقائم خبره فابوه فاعل اسم الفاعل فی الاول وفاعل الصفة المشبهة
فی الثانی قوله مقدم علیه ای وقدم الفعل او شبهه علی الفاعل لیدفع وهم من یتوهم ان زیدا فی قولنا زید قام مسند الیه
فیكون فاعلا له لانه علی تقدیر ان یكون مسندا الیه لیس الفعل مقدما علیه قوله علی جهة قیامه به ای علی جهة قیام
الفعل بالفاعل لیخرج عنه مفعول ما لم یسم فاعله نحو ضرب زید فان زیدا اسند الفعل الیه وقدم علیه ولكن
لا علی جهة قیامه به لان الفعل وهو التأثیر لا یكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال
علی جهة قیامه به ولم یقل قائما به لیدخل فیه الفاعل الذی یقوم الفعل به حقیقة نحو علم زید والفاعل الذی لا یقوم
الفعل به حقیقة نحو قرب زید ومات زید ولم یقم زید فالفاعل عنده انما یكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان یكون
الفعل او شبهه مسندا الیه والثانی ان یكون الفعل او شبهه مقدما علیه والثالث ان یكون الفعل قائما به ولم ینتقض
الحد بمثل زید فی قولنا ان قام زید قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدیر الاسناد ولا
بمثل لم یقم زید مع انه ما اسند الیه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد بالایجاب او السلب ولقائل
ان یقول لا یخلو من ان یراد بالفعل فی قوله ما اسند الیه الفعل الفعل الاصطلاحی او الفعل الحقیقی الذی
هو المصدر وایاما كان فعلیه الاشكال اما ان ارید به الفعل الاصطلاحی فلان الفعل الاصطلاحی غیر قائم بالفاعل
كما انه غیر قائم بالمفعول واما ان ارید به الفعل الحقیقی فلانه لا حاجة الی قوله او شبهه ویمكن ان یجاب عنه بان
المراد به الفعل الاصطلاحی والضمیر فی قیامه یعود الی مدلول الفعل الاصطلاحی الذی هو الفعل الحقیقی لجواز عود
الضمیر الی بعض مدلول المذكور وهو الحدث وح لا یشكل ولا ینتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبنی زید حسنه
فان حسنه اسند الیه الفعل مقدما علیه علی جهة قیامه به ولیس بفاعل ویمكن ان یجاب عنه بان المراد بالمسند الیه

هو المسند الیه اولا قوله والاصل ان یلی فعله ای واصل الفاعل ان یلی الفعل ویتقدم علی المفعول
وسائر الاشیاء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشیاء بالفعل لان الفعل لا یفید بدونه
ویفید بدون سائر الاشیاء ولكونه مخصوصا للفعل غالبا بخلاف سائر الاشیاء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه
زید لا اولی ای ولاجل ان اصل الفاعل ان یلی فعله ویتقدم علی المفعول جاز ان یقال ضرب غلامه زید فقوله لا ان زیدا
الموخر لفظا عن غلامه متقدم رتبة علی غلامه فلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فهو غیر جائز ولهذا جاز ان یقال
ظنهما الزیدان منطلقین ولاجل ان اصل الفاعل ان یتقدم علی المفعول امتنع ان یقال ضرب غلامه زیدا
لانه یلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمیر الذی فی غلامه یعود الی زید وزید موخر لفظا
اما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزیدا مفعول ضرب والفاعل مقدم علی المفعول رتبة فان قیل لم
جوزتم اضمار قبل الذكر فی مثل اكرمنی وضربت زیدا ولم تجوزوا فیما نحن فیه مع وجود المفسر بعده فی الموضعین
قلنا الضرورة ثمه وهی وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر علی تقدیر اعمال الفعل
الثانی وهی مفقودة ههنا لجواز تقدیم المفعول علی الفاعل واعلم ان المفعول الاول من باب اعطیت بمنزلة الفاعل
فی مثل اخذ والثانی بمنزلة المفعول فی مثل اخذ عند البصریین فی عدم جواز اعطیت صاحبه الدرهم وجواز اعطیت درهمه
زیدا ومنه قوله ومن كان یعطی حقهن القصائدا قوله فاذا انتفی الاعراب لفظا ای واذا انتفی الاعراب فی الفاعل و
المفعول معا لفظا والقرینة نحو ضرب موسی عیسی وضرب من علی الباب من علی السطح وجب تقدیم الفاعل علی المفعول
دفعا للالتباس لانه لو قیل المتأخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الاصل من غیر دلیل وغیرها [illegible] قال والقرینة
لانه لو انتفی الاعراب لفظا ولم ینتف القرینة لم یجب تقدیم الفاعل علی المفعول نحو اكل الكمثری موسی المعلوم ان موسی اكل
والكمثری ماكول وضرب موسی العاقل عیسی العاقل فلم یحصل الالتباس بتأخیر الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا
متصلا وجب تقدیم الفاعل علی المفعول لانه لو اخر لزم ان لا یكون متصلا وقد فرض انه متصلا هذا خلف ای انا لم

لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة

كضربتني وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا

منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل

مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول

عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه

لو اخر لانقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا

لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص

آخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب

المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى

المفرغ بعد الا اي الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا الا عمرا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا

فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان الثاني كان القول

بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يمنع الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون

فاعلا لما ضرب لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل بلا فاعل

لان زيدا المؤخر لفظا مقدم نية فيكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا فلم يلزم بقاء

الفعل بلا فاعل مع ان للاخفش اجازة في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول بعد

معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا والعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا

قوله واذا اتصل به ضمير مفعول اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تأخير الفاعل

عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه

بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني وجب تأخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين

لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تأخر الفاعل عن المفعول نحو ما

ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم لانقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا

الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون

عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع

الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تأخر الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد والعلة

التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل

نحو ضربني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال و

الفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك

قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الى آخره اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه

تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب واما حذف الفعل على سبيل الجواز فكقول القائل زيد

في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما

تطيح الطوائح فكأن قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع

بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة

ومثله كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل

الفعل المحذوف فكأن قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبح له رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على

انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والآصال واما حذف

الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه

فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسره هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع
المفسر والمفسر وهو غير جايز لان ذكر المفسر يصير حشوا ابدا فابيته وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل
انه مبتدا وما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذف
معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فحذف
الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة بالفعلية لا بالاسمية المركبة من المبتدا والخبر ليكون الجواب
مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان الى اخره اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء
كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا يعني ان كل واحد منهما
يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا
له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان
يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في
الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والاخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما
ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرم وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثاني ان
يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين
صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين
بعد قوله وقد يكون في الفاعلية اي وقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان
الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه تبع
زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد

والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمروا واشار بقوله مختلفين الى اخراج هذا القسم والمختلفان على ضربين اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية او بالعكس

الاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت
وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله
والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون
اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات
كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكره
بل استوى الفعلان في الاضمار لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما اما [illegible] اذا تنازعا
مضمرا غائبا نحو ضربني واكرمني او مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت فلا يخلو الاشكال
وكذا في غيره ففيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر
وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا
الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد
ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية فتوسط نحو ضربت زيدا
واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية
وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت
لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لا
سناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير وجود عامل اخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون
مفعولا لضربت لما ذكرنا قوله فان اعملت الفعل الثاني اضمرت الفاعل الى ان اعملت الفعل الثاني
كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت

الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التركيب التانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا
وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين
وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل فيهما من الاضمار قبل
الذكر وانما لم يحذف لان الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما
يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد من الفاعل
في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرب وضربتُ زيدا ويعلم ان المراد ذلك من
قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة يعني ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني
يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان
الرفع والنصب نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا او الاول النصب والثاني الرفع او الاول الرفع والثاني
النصب واعمل الاول دون الثاني لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهما اما حذف الفاعل
من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع
واستشعرت اقتضى النصب فاعمل استشعرت فعلى جرى قوله وحذفت المفعول في الاول اي ان اعملت الفعل
الثاني كما هو راي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذلك
المفعول نحو ضربت واكرمني زيد فانما لم يجز اضماره فرارا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر
الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني و

وحسبت

وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول
لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل
الذكر في المفعول الذي هو الفضلة وفيه نظر لجواز اضمار مفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت
زيدا منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر اي
وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر فتقول ضربني واكرمني زيد وضرباني واكرماني الزيدين وضربوني و
اكرموني الزيدون ليطابق الملفوظ والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل
فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ
المراد او لدفع التباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع من الحذف والاضمار لوجود القرينة الدالة
عليه مثلا ان تقول في الاضمار نحو ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون
وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع من الاضمار
والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني
اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا
يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى
الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت
مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع
ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود
الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا

باليا والتا على صيغة فعل وافعل

لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا على اسم فاعل الانطلاق من
غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله
وقول امرء القيس شعر كفاني ولم اطلب قليل من المال الى اخره استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من
اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال
بيان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول
مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول
اولى من اعمال الثاني لم يختره امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا الافصح واجاب عنه
المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي وليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان فاما الانه لو تنازعا
لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية
ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب
قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون
منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل
من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا للقليل من المال فاذا يلزم ان
يكون طالبا للقليل من المال وان لا يكون طالبا للقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من
هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني وهو قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله الى اخره اعلم انه انما ذكر المفعول
الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل حيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه

من المرفوعات

احترازبه عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمظهر نحو اقائمان الزيدان فانها لم يكن مبتداء
بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لانها لو كانت مبتداء والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثن ولا جمع لان
الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر كما هو المقرر من قاعدتهم فلو
لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير
المستتر ليخرج عنه مثل اقائمان الزيدان ويدخل فيه اقائم الزيدان وقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم ينتقض بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ
ولقائل ان يقول ان الحد ينتقض بمثل اقائم ابوه زيد اذا جعلت زيد مبتداء وقائما خبره وابوه فاعلا لقائم وجعل
ان قائما مبتداء في جملته والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل بخصوصه لانه لم يكن مسند اليه مع
انه مبتداء على ما اختاره في باب اسماء الافعال قوله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فالمثال
الاول للمبتداء الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة واقعة
بعد النفي حرف رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت
مفردا جاز فيه الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة للظاهر مفردا
واقعا بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد وافائم انت جاز فيه الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها
فاعلها ساد مسد الخبر ح يكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء
وهي خبره مقدم عليه وح لم يكن داخلة في المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى ومجموعا
لم يجز الامران كما مر قوله الخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احترازبه عن خبر ان وكان و
غيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم نحو زيد يضرب قوله المسند به احترازبه
عن المبتدا الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترازبه عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي

والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند

المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتداء وينتقض ايضا بمثل قائم في اقائم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا

للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتداء وعن الثاني

المراد بالظاهر اسم الملفوظ سواء كان مضمرا او مظهرا قوله واصل المبتداء التقديم اى اصل المبتداء ان يكون مقدما

على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد الى اخره اى ومن

اجل ان اصل المبتداء التقديم فان قيل في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن داره لفظا فهو مقدم تقديرا

ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى اما التقديم لانه يلزم منه اضمار

قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى اما انه مقدم لفظا فظاهر

واما معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة اعلم ان يكون معرفة

لانه محكوم عليه وحق المحكوم ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم ينفعه ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت

تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصيصه

بالوصف كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتداء وهو من صفة وخير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا

نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم كانه قيل رجل صغير قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصيصه

بالعلم بثبوت الخبر للمنكر كارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامراة عطف على رجل

والمبتداء النكرة تخصص ههنا لحصول احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهم الاستفهام بالهمزة وام اذا

عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصيصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد

مبتداء وهو نكرة وخير منك خبر المبتداء والمبتداء النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما

ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يحصل الخبر الا احد منك لكذا

ان تقال

ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة ونحو من عندك وما

عندك وما احسن زيدا والرابع تخصيصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب

فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عائد الى الشر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع

بانه خبر المبتداء نكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما يتخصص به الفاعل

حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما يتخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير

معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصيصه بكون الخبر ظرفا متقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء

وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا

لم يجز قائم رجل والسادس تخصيصه بالمتكلم وهو في الدعاء له او في الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام

مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص المبتداء النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم

سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات

والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان

كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا

من غير اعتبار الماضي او المستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام مختصا بالمسلم كما كان حال النصب

وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق

وجوابه ظاهر قوله والخبر قد يكون جملة الى اخره اعلم ان خبر المبتداء مفرد نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا

هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة احترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسند

الى الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اى محتمل للصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه

او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه والخبر مفرد وهو مقول وما بعده معمول القول و

بالفاعل الا يرى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتدأ وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ
لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو
قال فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قوله واذا تضمن الخبر المفرد الى آخره
اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان اصله التأخير فمنها ان
الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام
واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ماله صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر
على المبتدأ نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدأ ومن مبتدأ ثان وابوه خبر مبتدأ ثان والجملة في محل الرفع بانه خبر
المبتدأ الاول ومع الجملة مشتملة صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام
وانما لم يجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام
ولقائل ان يقول ان الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف
مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد ولئن سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن
ماله صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدأ الجملة الصريحة والجملة هنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون
تقديم الخبر على المبتدأ مصححا لوقوع المبتدأ النكرة مبتدأ نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر
ضمير في المبتدأ اي يكون في المبتدأ ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدأ والضمير الذي في مثلها
يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر في الحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او
حصل وانما وجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفي نظر فيه لجواز ان
يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقول ولمتعلقه ضمير في المبتدأ وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن
ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر لفظا ومعنى هو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يبق الاشكال

لعدم

لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر
في محل الرفع بانه مبتدأ وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما
وجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو قيل انك عندي وكتب انك
قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي خبرها
قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتدأ جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز
الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد فهو مبتدأ والبواقي اخباره قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط الى آخره اعلم ان المبتدأ
اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان
المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان
المبتدأ موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي يأتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل
رجل يأتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل
دون الاسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان تعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان تقصد ان
سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو الذي يأتيني له درهم ولم يكن صلته
او صفته جملة شرطية نحو الذي ان تكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب قوله وليت ولعل
تمنعان بالاتفاق اي ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة عن دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل
او ظرف او نكرة صفتها فعل وظرف مثلا لا يقال ليت ولعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة
بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه

ليت ولعل لم يحتمل شيئاً من الصدق والكذب لكونه غير خبر بل انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت
ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق
قوله وألحق بعضهم ان بهما اي وألحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرهما ونقل الا
كثرون ان سيبويه بعلم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وحجة المانع انه كما لم
يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه ووجه المجوز ان ان لم يغير معنى الكلام بل يؤكده فكما جاز دخول
الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله
تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكور
لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد
دخول ان فدلالته على جواز دخول الفاء على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدأ الذي يدخل الفاء على
خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف او اسم موصوف بالموصول الذي صلته
فعل او ظرف اعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبرهما قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة اي وقد
يحذف المبتدأ على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هو الهلال
وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر
محذوفا قوله والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدأ جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت
فاذا السبع واقف ومفاجي اونحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا
فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفيته اللفظ
والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدأ والخبر ووجوب الحذف

في مواضع

احدها ما بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود لهلك عمرو فزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو
موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل على خصوصية الخبر لان لولا
لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدأ بعد لولا قد يكون خاصا
وح لم يدل لولا عليه كقول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
[illegible] المازني والثاني بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده الحال او
افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل نحو ضربي زيدا
قائما ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربي
زيدا قائما وضربي زيدا قائمين وانما قال المصنف بل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف
اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدأ وهو مضاف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه
مفعول ضربي وخبر المبتدأ محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال
عن العامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائما خبر كان ولا الحال لتعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان
فيها دلالة على الظرف وحذف الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدأ وهو حاصل كما
يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان
وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول شرطين لان قائما يدل على اذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام
فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائما
مثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما
جعل وجوده خطيبا مبالغة واخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير
الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد

الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو ولولا التمني نحو لولا
اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من
الصالحين ولولا التحضيض [illegible]

كما يقال كان زيد القائم

بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته وكل مبتداء ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول شرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وانه غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد مبتداء مقسم به لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول شرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب من قال ازيد قائم قوله خبر ان واخواتها هو المسند الى اخره اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتداء بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه خالف لخبر المبتداء من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداء عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث دخول ان وعدم دخول ان فعرفه وقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي واحد من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بنحو يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وغيرها ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وامر خبر ان كامر خبر المبتداء من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة والجملة تكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى المبتداء فكذلك خبر ان وفي حاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتداء الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر

ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لان الاشياء في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه لا بد لكل اسم وفعل الا وهو في زمان او مكان الا انا ورد اذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس يعمل عمل ان لمشابهتها بان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا على ان حملا النقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف وظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله لا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا ووجهه ان قولنا لا رجل مثلا افاد على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم

وانما عمل لمشابهتها بليس من حيث النفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات
وعلى المبتدأ والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابه ليس بهذه الوجوه
عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ واسمي كان وان واسم لا
التي لنفي الجنس فقوله بعد دخولها اخرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان
مشابهته لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس انما هي في النفي والدخول على المبتدأ
والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال
وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لا براح لي ليس لي براح

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

اي ما اشتمل على النصب انما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله انما قال هو بلفظ التذكير
لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى
عبارة عن ما هو مذكور لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدأ بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه مفعول الفاعل
بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تأديبا
فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف

المفعول المطلق

كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما
فعله فاعل الفعل المذكور بمعناه فقوله اسم احترز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له
نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعل فاعل فعل مذكور
بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب
وايا ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل

هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر
من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد الاول
والثاني انه لا يطلق بالاصطلاح على لفظة ضرب انه فعل زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه
فعل فاعل لانه انما فعل المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب
وقوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه
بلفظ الاسم اما اذا اعتبر عنه بالفعل فلا فقوله ما فعله فاعل احترز به عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول
مطلق كقولك ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام
اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام
والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه نحو كرهت
قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه
لان معنى القيام غير معنى الكراهة وكذا ليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم
ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق صفة والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان يكون
مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل قعدت جلوسا والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل
فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه
مفعول مطلق قول مجازي تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية الشيء باسم شبهه
اعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكره بيانا لئلا ينتقض بمثل كرهت كراهتي لان كراهتي لا يكون مفعولا
مطلقا بل مفعولا به قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله

ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو ضربت ضربا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان
دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه باسم
خاص نحو رجع القهقرى فان القهقرى دلت على نوع خاص من انواع الفعل وهو الرجوع الخاص
واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا او اي ضرب ضربته الضرب الذي تعرفه واما
بالمضاف اليه نحو ضربته ضرب الامير او باللام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين
مخاطبك ضرب وان كان دالا على المرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق التي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لا وضعا الدلالة
على الكثرة وانتفاء الكثرة فيه وح لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل لافرادها ويجوز تثنية المفعول
المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا
اجتمع المرات امكن جمعه اذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع
حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه اي يجوز كون المفعول المطلق بغير
لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينته الى اخره اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب
اما الاول فهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم عن السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت
حذفت وان شئت اظهرت واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على
السماع والثاني قياسي اي انا نبني هذا قياسيا لامكان ان يذكر ضابطه عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل
بخلاف الاول فانه لم يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين
معلل لكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا

وحمدا وشكرا

وحمدا وشكرا الى آخره اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف و
قد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول المراد بانه واجب الحذف عند استعمال مصدره
مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او ان نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو الحق
عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن
ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم قوله
ما وقع مثبتا احتراز عن ان يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا قوله بعد نفي احتراز عن ان
يقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل قوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا
فان سيرا مثبت بعد معنى نفي ولئن لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا قوله داخل على اسم احتراز عن ان
يقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد
نفي او معنى نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز عن ان يقع مثبتا بعد نفي او معنى داخل على اسم يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس
من هذا القبيل قوله او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا
عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا او انما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون
خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد
نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت فسيرا ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سير
ما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدا

على ضربين احدهما انه فعل للابتداء كما في المثال الاول والثاني انه فعل مشتبه به كما في المثال الثاني وقوله وانما انت سيرا سيرا
بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت وقوله زيد سيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد
وليس خبرا عنه وقوله ومنها ما وقع تفصيلا الى آخره اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احتراز عن ان يقع اثر مضمون
جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو شدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله
لاثر مضمون جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة مثال
الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفر القريب او سفر البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة
لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء عليه مثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا
فما تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثرها
المن والفداء والاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه
الى آخره اي من المواضع التي يجب حذف الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان
يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا
احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه لم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل
كقولنا له علم علم الفقهاء وله رشد رشد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك
الفعل العلاجي يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاجي ما لا يحتاج اليه كالعلم و
الظن قوله بعد جملة احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار قوله
وصاحبه احتراز به عن ان يقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم

علاجا حال دال على الحدوث تكون ...

علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
وله صراخ صراخ الثكلى

نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك
الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار
فصوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك
مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع
مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولك
ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي
بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فالاعتراف وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال
لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا فهو تأكيد لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين
الاعتراف [illegible] توكيد النفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول
المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز
به عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله مثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون جملة وهي زيد قائم
ولزيد قائم احتمال لغير الحق اي احتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه
واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعنا ومنها
ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة
وهو غيره ولقائل ان يقول ان مسافرته في قولنا زيد يسافر مسافرة مضمون الجملة وهي ان يحتمل

الا عن المفعول المطلق

هذا القيد انما احتيج للتمييز بين الاول والثاني

غيره اولا فان احتمله اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان
المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول تاكيدا
لنفسه والثاني تاكيدا لغيره لا يقال مسافرته في المثال المذكور تاكيد لمضمون جملة فوجب ان يكون الجواب
جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للتنويع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير
فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص
كل واحد منها بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباعتبارهما تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره
قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير والمبالغة نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر
اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير
احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا
يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد
تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نسلم
ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام بل بالتضمن لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل
على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر
ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل
فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف
على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام ولقائل ان يقول ان التعريف المذكور منقوض
فالمراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرته لم يذكر لغرض التاكيد بل لغرض التنويع لكنه لزمه التاكيد

لو امواه ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا والثالث المنادى
المطلوب اقباله بحرف نائبة مناب ادعو لفظا او تقديرا

بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتداء ويمكن
ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل
في ضميره او متعلقه قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان
الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول
قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز
تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف
الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل
الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت
اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي
اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقوله
تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير
لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا اهلا اي معمورا اتيت مكانا
سهلا دون حزن قوله الثالث المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف الى آخره اي الباب الثاني من الابواب الاربعة
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا قوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب زيدا اي اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا خرج منه مثل اطلب زيدا قوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام
ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه ليدل على الانشاء وللتخفيف قوله
تقديرا مثل يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف

الفعل ههنا لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب
هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار
قوله ويبنى على ما يرفع به الى آخره اى ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء
سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو
يا زيد ويا قاضى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو
يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشبها به ولاجله اعلم انه لا يقال لو قال يبنى على ما يرفع به
او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا ويا مولاء لان المراد
من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا و
يا مولاء كذلك وانما اورد مثل يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثانى نكرة قبل
النداء ومعرفة حال النداء وانما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه
مشابها لكاف الخطاب فى قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه
وانما بنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بنى على الضم لانه لو بنى
على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام
ولو بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة فى بعض اللغات نحو يا
غلام قوله ويخفض بلام الاستغاثة الى آخره اى انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله
للمسلمين لانه حينئذ معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه تركب لانضمامه
مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام اى ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة
وهو اللام به نحو لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام يخفض المستغاث و
والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا معا وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف
فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما اى وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه
للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما ينصب هذه الاشياء الثلاثة
لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث
الافراد واما الثانى فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فى ما بعده وما
بعده متمم ومخصص لها فكانه غير مشابه لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة
اعلم ان جميع الاشياء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى الضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك
لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله توابع المنادى المبنى المفردة الى آخره اى وتوابع المنادى المبنى
اذا كانت مفردة او فى حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله قوله
المبنى احترازه عن توابع المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يكون الا منصوبا او
مجرورا مثل يا عبد الله الصالح ويا لزيد الكريم قوله المفردة احترازه عن التوابع المضافة فان
التوابع المضافة يا زيد ذا المال لا يجوز الا النصب فيها لان المنادى اذا كان مضافا لم
يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولى وتلك التوابع
التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو
يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل
والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد

والحارثُ والحارِثَ وقوله تعالى يا جبالُ اوّبي معهُ والطيرُ والطيرَ ترفع هذه التوابع حملا على
لفظ المنادى المبني وتنصب حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب
ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا
يقال جائني هولاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني بحركة الاعراب
من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة الاعراب عارضية ولهذا لم يجز يا هولاء الكرام
بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد هو
المنادى المبني بسبب النداء فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هولاء
الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا يريد باللفظ في قوله يرفع على اللفظ ما يرفع
المنادى به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هولاء فانه مضموم
محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان مضموما كما ان مثل هذا وهولاء في جائني هولاء مرفوع
محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين كالظريف في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف
فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف
الرفع والجر باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه او على محله وتنصب على محله قلنا
لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غيره ايضا البناء على الضم
لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كاللفظ
مع ان له محلا اخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس قوله
والخليل في المعطوف يختار الرفع الى اخره اعلم ان خليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع
تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله قوله

وابو العباس ان كان كالحسن الى اخره اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء
المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه يمكن
انتزاع اللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب بدل على انه
منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق
فانه اي ابا العباس يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء
فيه فكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة
كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف اذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها
على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى
ويمكن ان ينتصر لمذهب ابي العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال
يا النجم ويا الصعق فيحتاج المعذر في جواز يا الله ويا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع
يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك فالرفع اولى فيما ينزع اللام
عنه لزوال المانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع عنه اللام للزوم مانع حرف النداء
اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع
اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر ونضرا علم وليس الالف
واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه تعاقب الاضافة فلما كان الواجب في المضاف
كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل يخالف ما ذكرنا اولا
قوله والمضافة تنصب الى اخره عطف على قوله المفردة اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية
لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب وتوابع المنادى اذا كانت

مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء و
انما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب ولانه
بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب
لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف
قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه المستقل مطلقا حكم اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا
يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء
كان مفردا او مضافا فان حكمها مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين
لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخا
عمرو يا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادى
مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو وتقول في المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله واخا عمرو وانما كان
حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه في حكم تكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون
حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان العطف قائم مقام حرف النداء قوله العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم
آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة
فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار واما اختيار
الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين
نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان
الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول

علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية
لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الا
ستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله
واذا نودي المعرف باللام الى آخره اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل
نداءه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ها في يا ايها
الرجل هو ها في ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انهم يقولون يا ايها الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة في
اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام للابهام وانما احتيج الى التوصل بالمبهم
في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد
للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء
عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له واصلا ما للفظ قوله والتزموا رفع الرجل الى آخره اي التزموا رفع
الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة
تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع
توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب
فتقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون تابع المعرب تابعة لمحله اذا
كان له اعراب محلي واعراب لفظي نحو ما زيد بقائم او قاعدا بالنصب فالاولى ان يقال لوجوب رفع
متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال على ان تجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذا الكلام
في يا هذا العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل لم يجز الا الرفع وان جعلته تابعا لهذا بدلا
او صفة تعين النصب اعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان

لم يجز فيه الا الرفع وان جعلت الظريف تابعا للرجل في يا ايها الرجل الظريف
لاي جاز الرفع والنصب وان جعلته تابعا

قصد نداءه هذا كان بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضاً قوله فالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال اسم علم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام
فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا
يقال يا ايها الله اما لان اللام التي في الله ليس للتعريف واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق اسماء
المبهمة على الله تعالى قوله ولهو لك في مثل يا تيم تيم عدي اخره لان اي ولك في المنادى اذا كرر بلفظه مضافا
الى اسم اخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني
اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى مضاف
حرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور
وهو الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي محذوف وتقديره يا تيم عدي
تيم عدي حذف لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا
على ما ذكرنا قوله المضاف الى ياء المتكلم الى اخره اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا
غلامي بحركة الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه
تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله بالهاء وقفا اي ويجوز
الحاق الهاء بالكل تقول يا غلاميه ويا غلاميه وغلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله
وقالوا يا ابي ويا امي الى اخره يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء
المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد وهي يا ابتِ ويا امتِ بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة
للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف
والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فاذا جمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو

غير جاير

غير جاير قوله ويا ابن امَّ ويا ابن عمَّ خاصة الى اخره اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى ياء المتكلم الى العم او الام
المضافين منهما يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن عمِ ويا ابن امِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه
وجه اخر وهو يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما الزيادة التركيب
وانما قال خاصة لعدم جوازه في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا
غلام امي او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام
اخي ويا غلام غلامي وانما اختص هذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالها عند العرب دون غيرهما قوله
وترخيم المنادى جاير اي ترخيم المنادى جاير في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جاير للضرورة
كقوله وبارمية اذ مي تسباعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب يا اي اذ مية قوله وهو حذف في اخره تخفيفا اي
ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا لا لعلة اخرى قوله شرطه ان لا يكون اي وشرط الترخيم ان لا يكون
مضافا لان المضاف لو رخم الترخيم اخره او اخر المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف مع
من تتمة الاول معنى ولو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى
لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من المستغاث به مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زايدا على ثلثة احرف
واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شيء واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم
يلزم الاجحاف في نفس الكلمة لحذف التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما
وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة

فاذا لم يلزم من حذف التاء الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها
اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بالاتا وفيه
نظر لانه لا يقال في ترخيم جليبيبة اذا كانت صفة يا جليب اقبل لحصول الالتباس لجواز ان يكون المذكر غير العلم او ارادة
النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر العلم وبالعكس [illegible] الاعلام اجلالا على المعنى قوله
فان كان في اخره زائدتان الى اخره اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان
وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم زائدتان
زيدتا معا في حكم الزائد الواحد وذلك في هذه الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران
ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدون فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة
حرف واحد لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلاثة احرف احترازا عن مثل بدين اذا كان علما و[illegible] وكذلك يحذف
له حرفان اذا كان في اخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه
يحذف له حرفان اما الزائد فلانه في اخر الاسم ووجب الترخيم في اخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة
الزائد اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه
لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو المطلوب للتخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت
منا بعد معرفة لمي اي يا لميس بحذف السين والياء [illegible] والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد الساكن في
الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا
الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير
وكذلك مستقيل ومستعال واعلم انه لو قال وقبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مري فانه
يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسما على وزن فعلا عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى فعل

عند سيبويه

عند سيبويه جمع اصله سمو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف ما في اخره زائدتان وعلى الثاني ما
في اخره حرف صحيح قبله مد وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا
نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو مائة فكما يحذف تاء التانيث
فكذلك يحذف الاسم الاخير له قوله وان كان غير ذلك يحذف حرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان
او الاسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعا[illegible]
متفق قوله وهو في حكم الثابت الى اخره اي المحذوف في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو
الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان
المراد ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون
فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حا
بالضم لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان يا ثمود لما حذف منه
الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان في اخره واو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان
اصله ادلو فقلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما
حذف الالف والنون بقي يا كرو ووقع الواو متطرفة ومتحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلام
من القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب قد استعملوا صيغة النداء اعني حرف
النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله
بحرف ينوب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا وانما صيغ النداء استعمل
في المندوب لما بين المندوب والمنادى من المشابهة من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من
قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى

اي وحكم المندوب في الاعراب والبنا حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب
وان كان مضافا فهو منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة وكذلك حكم توابع المندوب مفردا
او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبنا لانه لما اجرى
مجراه في صيغته اجرى مجراه في احكامه من الاعراب والبنا قوله ولك زيادة الالف في اخره اي ولك زيادة الالف
او ما يقوم مقامه في اخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا
او موصولا الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه الى اخره اي فان خفت
الالتباس بزيادة الالف لم ترد الالف بل زدت حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول
وا غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في اخره الف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق
به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت باخره الفا وقلت واغلامكماه
لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله ولك الهاء
ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت
والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد لبيان سنخ الحروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه
انما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذا المطلوب
لا يحصل الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وا من حفر بئر زمزماه فانما جاز
لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا
كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا
غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه
خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى

جواز واستدل

جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس
ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني
امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من حقه وانما هي اسم
جي به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة
لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف
دون الصلة بخلاف الصفة قوله ويجوز حذف حرف النداء الى اخره اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشيا
وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي
نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثير استعماله
بالنداء فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما
للعلم في عدم وقوعهما الا في ان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي ولم يجز حذف حرف النداء من
الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو
يا ايها الرجل وكذلك عن الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها هذا ولم يجز حذف حرف النداء عن
المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما
وشذ اصبح ليل واطرق كرى الى اخره هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل اسم جنس
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرى في اطرق كرى مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز
حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرى شذوذ من احد
حذف حرف النداء والثاني الترخيم قوله وقد يحذف المنادى اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة
لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا

والثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به
فيها ان يكون العامل مفسَّراً اشي فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه الى آخره قوله وهو كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده
فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا المحبوس
انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل
لما هي في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه
مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق
ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سُلِّط عليه او مناسبه احتراز عن الاسم الذي
لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له
صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز
عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في
الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين وتعلم منه
انه لا يجوز نصب زيدا في زيد ضارب ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه
او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او
حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه
هو جاوزت اولازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهو قولنا زيدا ضربته

وزيدا مررت به

وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان
ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست اي خالطته او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا
عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير
الفعل معنى الفعل المفسر قُدِّر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف
المذكور ما اضمر عامله ضربكان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون
مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع انه ضربكان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه
بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء
اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به وكانه قال كل اسم
مفعول به بعده فعل الى آخره ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى
الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء الى آخره اي ويختار
رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند
عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب
والرفع جائزان فيه لوجود [illegible] لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتضي للحذف والرفع [illegible] وكذلك
يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما
مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب [illegible] هو المختار لانه على تقدير النصب
كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية
والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع بعدها الفعل الا نادرا
فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيرجح

الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لانه لو كان مع الطلب كان النصب هو
المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر
يحتمل الصدق او الكذب والطلب لا يحتمل الصدق ولا الكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل
الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا للمبتدا وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة
نحو جاني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها اندفع وقوع الفعل
بعد اذا المفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة اي يجوز
الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب
يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى
حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا
ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وتقدير النصب كان النفي
والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد
هل [illegible] وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام
قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته وبعد حيث
نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع فاكرمه لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث
مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط
وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها ولانه يستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا
للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده
الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر او النهي خبرا عن المبتدا

وهو بعيد

وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق ولا الكذب
وانما جاز عليه او قل بعده وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه ولا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا
حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف
لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب
لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب
كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء
مبتدأ وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى
مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في
محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لم يفد معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه
ان يكون جميع الاشياء مخلوقا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول لما ذكرنا واراد بلبس المفسر بالصفة
هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتمل له ولغيره
كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب
في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما
كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني
الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى و
نصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف
عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا بعد زيد في داره او عنده او
عمرو لكذا لوجوب ان يحتمل المعطوف ما يحتمله المعطوف عليه قوله ويجب النصب اي ويجب النصب بعد حرف

الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط و
التحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما جيء وهنا لما لم يكن داخلا لفظا وجب ان يقدر
الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم
ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه اى وليس قولنا ازيد ذهب به من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك
لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم ينصب النصب فالرفع
لازم على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اى وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر
ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان من ظاهر الا انه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان
تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل
واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني فلانهم ما
فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم فكل شيء مبتداء وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله نحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة واعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل
مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر وذهب المبرد الى ان الزانية مبتدأ
والزاني عطف عليه قوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدا وانما ادخل الفاء على خبر المبتدأ لان الالف واللام في الزانية
والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته
فعل او ظرف جاز دخول الفاء على الخبر وهنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدا على تأويل فنقول فيه اجلدوا كل واحد
منهما ولم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدأ

على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما تتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما تتلى عليكم فهذه جملة وقوله
فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى فح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية
من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اى ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد و
سيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير معه امر وهو
النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع المحذر الى اخره اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة
التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر
منه مكرر فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله
فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما
بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب
لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده لكنه معمولا بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا تقديره هو
معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول معمول مطلق وعلى التقدير
الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم العرضه بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله
اياك والاسد اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى
عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل للضرورة فعل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اى اتق نفسك ان تتعرض للحذف و
الحذف ان يتعرض لنفسك والحذف ضرب الارنب بالعصاء ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك
من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اى من ان تحذف لجواز حذف من وساير حروف

لجاز من ان وان لطال الجفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك
والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني غير جائز لامتناع حذف
حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد
درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا وكقوله تعالى واختار
موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه
هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول
لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة مما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل
لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا لفظا او تقديرا لا يقال انه منقوض بقولنا يوم الجمعة صمته
فيصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتداء لما ذكرناه في تعريف المفعول به قوله من زمان او مكان اشارة
الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله
وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا تكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه
والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان تكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا
ولم يكن مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه تقبل النصب
بتقدير في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف
الزمان مبهما كان او معينا قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اي وان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب
بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة
الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو
المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان

كذلك قبل

كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما
كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست لانه لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في دون
المعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فنشرع وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى
وشبههما نحو دون ونحو لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست
خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول
جميع الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك
مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست
كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان
تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي لكون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته
به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في
مسماها قوله وما بعد دخلت اي وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة كقولك دخلت الدار على
المذهب الاصح لكثرة استعماله وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد بنفسه ومفعول به ولا يكون
من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان
نظيره وهو غرب ونقيضه وهو خرج لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله وتنصب بعامل
مضمر اي وتنصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة قوله على شريطة
التفسير اي وتنصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما مر في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار
الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته او يوم الجمعة صمته او لا تصمه و

يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صح ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل مساو لغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور فاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غايته للفعل اى سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد المثالين قوله خلافا للزجاج اى التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله شرط نصبه تقدير اللام اى شرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الى آخره اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اى يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف

حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم او كون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للشمس او فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم للاكرام اى لكنا امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام واما شرط في جواز حذف اللام بشرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان ولكونه نكرة كالحال والتميز ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس شرطا فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه والملزم من عدم اختياره عليه فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني محقق ههنا فالجبن قوله المفعول معه مذكور بعد الواو الى آخره قوله مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معا تكرارا قوله لفظا ومعنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا الى آخره اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا

او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها
والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز
العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا
بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا
وعمروا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا
نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف فانه
اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين
وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان الكلام في معمول المذكور بعد الواو للمصاحبة
وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل لم اخذ المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب الجواب الذي ذكره
في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو
هو الذي يقوم مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب ببيانه ههنا كما بين في غير قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا
جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن ترديده في الكتاب ان عمروا في قولنا قام زيد وعمرو ما كان زيد وعمرو
مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا
وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فصل كما يجيء في بابه وان
كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل
نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك وزيدا وانما امتنع العطف لانه
يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه
بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع الاستفهام والجار والمجرور

ومع الاستفهام

ومع الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاء
زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبين
فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او
المفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه
فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانه لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول
بقوله به لان الحال لا تقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت
انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان ذي الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لانه
مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال يكون جملة والحد لا يكون اسما قوله لفظا او معنى اي الفاعل
الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول
معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو الفاعل
لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد مفعول به لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس
بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول
معنى قوله هذا زيد قائما فان قائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى
هذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي واشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول
المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال و
صاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة
في المثال الثاني وهو غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي
المثال الثاني الضمير الذي هو اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز

تسمية الشيء باسم العائد اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد عنه ملفوظا فاطلق عليه لكونه اياه
في المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي عامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه فعل وهو
الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما واما معنى فعل وهو الذي
استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد
قائما وهذا زيد قائما قوله وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله
وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال تكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال
غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما في اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان
كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان تكون نكرة والعراك في قوله ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده
حال مع كونه معرفة وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة فاحتيج هذا الى تأويل وتأويله
ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسل الحال تعترك العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف الفعل
قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية المعمول باسم العامل او تقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي
ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال اي وان كان صاحب الحال
نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا واجري عن
بابه مقدما في سائر المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي يجوز تقديمه
على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدأ ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم
منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الا

الاتساع

الاتساع في الظرف بما لم يتسع به في غيرها واما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة
بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم وتعلم منه
جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل
عليه ان وما المصدريتان واما مشابهه فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف
او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا
اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف
كما ذهب في المفعول معه قوله ولا على المجرور على الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح
فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع و
المجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على
ذي الحال المجرور قوله وكل ما دل على هيئة الى آخره اي كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا
او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان
مع انهما ليسا مشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا اختلاف
قال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا واسم التفضيل وامتناع
تقدم معمول التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما
قبله لجواز قولهم تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله وتكون جملة
خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما تكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال في الحقيقة وكما ان الاخبار عن الشيء
بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال يجب ان تكون محتملة
للصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو في الاسمية

بالواو فقط اي الجملة التي تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهي خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير
نحو جاءني زيد وغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير
وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاوليين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى
في فقولنا فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان تكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته
اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو
مستتر في يركب واما البواقي وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما
يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او
بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وجاءني ما ركب زيد قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة اي لا بد من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال تدل
على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب و
مثال المقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان
منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة بل يمتنع دخول قد عليه لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق
فلا يليق بباب النفي لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب
فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج الى استمراره الى حال وقت قوله ويجوز حذف العامل اي ويجوز
حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا
مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي لا ينتقل
ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك مثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل

عن العطف

عن العطف ما دام موجودا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني
عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته واحقه او ثبت وحق فحذف عاملها ولم يستعمل فيه الحال الا في الفاعل
او المفعول قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اي اسمية وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا ومقررة و
تابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها وافيا بالحذف لكنه
يجب حذفه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر الى اخره اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة التي يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قوله ما يرفع الابهام احترازه عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا
قوله المستقر احترازه عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رأيت عينا جارية فان الجارية يرفع
الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل
الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى الحاضر قوله عن ذات احترازه عما يرفع الابهام المستقر عن
الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفته وهيئته لا عن ذات لان
زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء قوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض
بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قو
فالاول عن مفرد مقدار غالبا الى اخره اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة نحو
عن مفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالا
وهو ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما في عدد نحو عشرون
درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تفسير الاعداد في باب العدد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما
في السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما مكيل نحو على التمرة مثلها زبدا واما
مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز

جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم الاحتياج الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد
وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا جمع ان كان المراد بالتمييز جمعا مثال عندي قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا
قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية اي ان كان الاسم الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل
والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها حينئذ فتقول عندي رطل
زيتا ورطلان زيتين جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت ورطل
زيتا وقفيزان بر وقفيزان برا بالاضافة وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم
بشيء اخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه بنون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا
وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان النون مجانس نفس الكلمة وما
هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع
مع ثبوت النون وكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذن لم يصح مثل عشرين درهما واخواته الى التمييز وفي التعليل
المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان
والصواب ان تقول في تعليله انه يضاف لا الى غير التمييز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
ولم ينعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه
لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى
قوله وعن غير مقدار عطف على قوله اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مقدار او
غير مقدار ومثال المقدار ما مر ومثال غير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة ويجوز الاضافة وتركها
لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر قوله او الثاني عن نسبة في جملة او

ماضاها

عمر بگذشت و رخت سبز ندیدم هرگز گل از باغ جمال تو نچیدم هرگز ...
چون لب تو بدخوی ندیدم نشنیدم هرگز

ماضاهاها اي التمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا
او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة و
دارا وعلما ولله دره فارسا فان النفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة
لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان اسند الى زيد طاما
نحو ان كان مسند لذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه وبذكر تلك
الذات لدفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وهاهنا فعل ماض من المضاهاة وهي
المشابهة والمشابه للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها قوله مثاله زيد طيب ابا
فان طيب مع فاعله مشابه للجملة او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة
اضافة نحو اعجبني طيبه زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عين متعلقه والثاني
بينه وبين غيره والثالث يتعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلقه الوصف بالموصوف
قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه الى اخره اي ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب
عنه ولا متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس
زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا او نحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من
ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه
نحو طاب زيد علما ودارا فالعلم والدار لا يصح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق بما انتصب عنه هذا ما
فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير
مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون
لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على

المتن اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام هيهنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما ما قصد اي يطابق التمييز في الصورتين اعني ما نتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد اي ان قصد جمع التمييز في الصورتين فتقول اذا كان التمييز عين ما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واما وجدا قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم والابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان تقصد الانواع المختلفة فيثنى ان كان المراد شيئين ويجمع ان كان المراد جمعا فتقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان تقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لما يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع

لم يطابق

لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل يلزم ان يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لا اتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقائق جاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد وان قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقائق قوله وان كان صفة اي وان كان التمييز صفة كان التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لا لما يتعلق به لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وتقييدهم منه اذا كان تميزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثله زيد ان الفارس يرجع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزيد يرجع الابهام عن نفس المثل ولا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم اي التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة تعمل فيما قبله وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طابت نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فمحمول عليه لاطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه كما

ذكرنا من مثل طلاقا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر

اتهجر ليلى بالفراق حبيبها   وما كاد نفسا بالفراق تطيب

والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى اخواتها عما قبله نحو ذكر لفظا نحو جاء في الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل وتقديرا نحو جاء في القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاء في القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاء في القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالحال ليلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى وادوات الاستثناء الا وغير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا او الحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان اي والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي صورة واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخصوص فابتداء بالصورة الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام

موجب

موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي الصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون قولنا بعد تركه جاء العوم الا زيدا اي جاء في الا زيدا ويلزم منه مجيء جميع العالم اليه الا زيدا وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما تحمل على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله

وما لي الا آل احمد شيعة   وما لي الا مذهب الحق مذهب

والا احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مذهب الحق مستثنى متقدم على المستثنى منه وهو مذهب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما الثلاثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم المغايرة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان

المراد بالانيس ما يوانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل
البعض من الكل والرابع من المواضع التي يجب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين نحو
جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا زيدا بعضهم وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به و
يجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من
مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه
بعد ما عدا وما خلا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعليهما مضمر
والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما بعضهم خلا زيدا
اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا وهو مصدر في موضع الحال خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد
ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فلذا
وجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله
ويجوز النصب ويختار البدل الى اخره اي ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد
الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا برفعه ونصبه
فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه
والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب
لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه
مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل والا قليلا برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله
ويعرب على حسب العوامل الى اخره اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه

غير مذكور

غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب بصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة
المعنى فان اقتضى العوامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان
اقتضى العامل المتقدم المفعول به نصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل
المصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء وهذا يسمى مفرغا
قوله الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر
المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد
الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب الا اذا استقام المعنى لم يجز ان يقال
ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل النفي افاد الاثبات
فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز كما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع الى اخره
اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال يعني البدل من موضع المستثنى
منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا
من لفظ احد لانه لو ابدل من احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واشار اليه بقوله لان من
لا تزاد بعد الاثبات واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل
جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل
من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من
لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تعملان بعد

بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل مشابهتهما لليس من حيث
النفي فاذا انتقض النفي بطل مشابهتهما لليس فاذا ابطل مشابهتهما لليس بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جائز ههنا لان ليس
انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي تعمل
ليس بسببه وهو الفعلية ومعنى قوله العامل هي عائد الى ليس والضمير في قوله لا لها تعود الى الا مراد
لا الالف وكلام الذي في العاملة وهذا الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا اخاه اي ومن ثم جاز اجل
ان عمل ما ولا لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا اخاه بالبقاء
الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا اخاه لبطلان النفي الذي لاجله
تعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الى آخره اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد
لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه مجرور بوجوب جر بعدها وان المستثنى بعدها مجرور
حاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عنده كما ذكرت وفعل
عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول فاعله مضمر كما ذكرنا في عدا وخلا قوله
واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم
المستثنى بالا على التفصيل يعني كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب
فكذلك ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على
المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان
المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان

في كلام غير

في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل وكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد
بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي
يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما مررت بغير زيد
قوله وغير صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا
واصل الا ان تكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل
على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع
لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى
فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف بلام التعريف
لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت
تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو له علي عشرة الا واحدا فانه لا يتعذر الاستثناء منه
لانه الواحد من افراد عشرة فيصح استثناء ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير محصور لانه لا يطلق الجمع
على الاعداد كما نص المصنف عليه في باب الاعداد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى
منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا
يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب
لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لزم

فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما الهة غير مستثنى الله منهم لزم فساد هما وفيه
نظر لانه منتقض بقول القائل لفلان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير
محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع
منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد
ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلاثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع
المنكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يتناول لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته
وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز
الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المعنى وفي جواب الاعتراض لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء
عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل على تقييد جعلها على غير الصفة في قوله اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء
من هذه الايرادات قوله وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور
لامكان الاستثناء وكل اخ مفارقة اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين والفرقدان
مرفوع بانه صفة لكل اخ والا ليس ههنا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على
الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يستعمل فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم
اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وكقوله تجانف عن اهل
اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها هو
المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها قوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال

بعد دخول

دخول كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما او قام ابوه
المسند بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتداء في جواز
وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر
كان على عائد على اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم نقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد
قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان كحكم خبر المبتداء الا في جواز تقدم الخبر على الاسم
اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في
الاعراب نقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس
الخبر بالمبتداء واعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل افضل منك افضل مني
فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول المميز بالاعراب ولا يجوز في المبتداء والخبر لوجود الالتباس
اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت
الحبلى البشرى لحصول الالتباس قوله وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر كان اي يحذف كان
في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثله احدها
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني
رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا
نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف
لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه
ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وان في رفع الاول يكون المحذوف كان مع الجار

والمجرور وان في رفع الثاني لكون المحذوف المبتداء فقط وفي نصبه كان مع اسميه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه في لغا الاول في جزئيه والاخير ان المتوسطان لكن لغتهما الاول في احد جزئيه فقط **قوله** وتجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت اي يجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو لم تحذف لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند اليه الى اخره اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان واخواتها ولاسم ما ولا وغيرهما وقوله بعد دخول ان واحدى اخواتها خرج عنه المبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتداء وقد مر استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي لنفي الواحد ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار من جنس الرجال فلا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلاثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد اخر او اثنين او ثلاثة او اكثر فيها **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة وقوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسم كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء

يليها نكرة

يليها نكرة مضافا او مشبها به هذا شرائط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فاعل يلي الضمير العائد الى المسند اليه وما في يليها عائد الى لا ونكرة منصوب بانه حال الضمير عن الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم تنصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان مفردة نكرة يكون مبنيا كما يجيء ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبهة بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته بالمضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما **قوله** فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي دخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سائل محقق او مقدر سائل فقال هل من رجل في الدار فكان من الواجب في الجواب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغني عنه في الجواب بحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا فبني على الفتح للخفة **قوله** فان كان معرفة الى اخره اي وان كان الاسم الذي دخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات ولا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على سوال سائل سائله فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين اسم بشيء وجب الرفع والتكرير فيقول لا في الدار رجل ولا امراة

اما الاول فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على سؤال سائل
سال فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن
لها متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وسؤال يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير
وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا
شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما مر في باب الاضافة
ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه
ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله في مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي اذا علم انه اذا عطف على اسم لا
مع تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره
فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول
في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وهو عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا الا
حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول
في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى
هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول
مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما
ان يكون مطابقا للسؤال وهو هل حول وهل قوة والثاني انه لو عمل لتوهم التركيب مع وجود حرف
العطف وهو غير جائز ولو عمل احدهما دون الاخر لكان ترجيحا بلا مرجح والخامس رفع الاول و
فتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا او خبر محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس

وعل لا

وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولا مثل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح فيكون في محل الرفع
بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل اي واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام
نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فيبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع
مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الا في العرض للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا
نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء
قوله ونعت المبني الاول ليا اخره اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا بالصفة جاز فيه الوجهان
البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وجاز
الرفع حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر وجاز نصبه حملا
على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا ولم يحمل على توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة
الاعراب كما مر في باب النداء قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب
وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا الا نعت
المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت نعتا اول
نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت
مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا
كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب
لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود
الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه قوله والعطف على اللفظ و

والمحل جائز الى اخره اى العطف من غير تكرير لا على المبنى مع لا على الفتح جائز على لفظ المبنى وعلى محله نحو لا غلام
وجارية برفع جارية عطفا على محل لا غلام ونصبها عطفا على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا
اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز اعلم انه
يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامي له اى يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف
لمشاركته المضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابو وغلاما بمعنى اب له وغلامان له قوله ومن ثم لم
يجز لا ابا فيها اى ومن اجل ان جواز لا اباله لا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته في
اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا
لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الى اخره اى قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه
سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان الاب في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة وكذلك
غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب
سيبويه بقوله انه ليس بمضاف لانه لو كان لفسد معناه وذلك لان معنى لا اباله لا ابامخ ... لا الاحمر
وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو اضافة غير جائز ويحذف في مثل لا عليك اى ويحذف اسم لا في مثل لا
عليك اى لا باس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهتهما ما ولا بليس ولا نعيد
لئلا يطول قوله وهو المسند بعد دخولها اى خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند
شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي
لغة اهل الحجاز اى ولغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولها
على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله واذا زيدت ان مع ما الى اخره هذه الاشياء
الاشياء يبطل عملها احدها ان اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها و

معمولها

معمولها نحو ما ان زيد قائم وعليه قوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار المصنف
اليه بقوله ما اذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها ح
لانها انما يعمل بسبب المشابهة بليس لاجل النفي وقد بطل ح فيبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض
النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم تقو في التصرف
قوله واذا عطف عليه بموجب وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع
حملا على محل خبرها ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قوله

المجرورات

هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اى المجرورات ما اشتمل على علم هو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم احتراز به عن الفعل لان المضاف اليه لا يكون الا اسما
لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اسماء الزمان واذ واذا وحيث واجاب عنه بان تلك الجمل في تأويل
المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد
تحقيقا قوله نسب اليه شيء احتراز به عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا قوله بواسطة حرف الجر احتراز به
عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمروا قوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت
بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة قوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو
صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف
مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه
ان يكون المضاف الى اخره اى وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه
اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف
منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كما حذف تقديرا انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد

وسلّي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة
يؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل تلك العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية و
الجمع قوله وهي معنوية ولفظية اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن
غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المضارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى
معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان
مثل قولنا هذا مضروب زيد امس اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس معمول المضاف وكذلك الاضافة
في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان زيدا ليس معمول ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى
الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف اليه او ينصبه لو سلّط عليه او ان المراد
به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام الى آخره اي الاضافة المعنوية
على ثلاثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام
نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه
يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف
نحو ضرب يوم الجمعة كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل وقوله
غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة
بمعنى في قوله وتفيد تعريفا الى آخره اي الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت تعريفا
للمضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا الاسماء التي توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغير
اللام اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او لمغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت

الى النكرة

الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من حرف
التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان
معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم
منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه
وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان واعلم ان تجرده
عن حرف النداء ليس بشرط في صحة الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو
مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون هذا
جواب عن سوال مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون
يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس و
استعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلاثة الاثواب قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال
الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها قوله صفة احترازا عن
مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احترازا عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال
الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى
كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال
قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله
صفة للرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا امتنع

ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة المعرفة قوله
وجاز الضارب زيد وانما جاز الضارب زيد والضارب زيد لافادة التخفيف بحذف التنوين وامتنع ان
يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف
واللام او حملا على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابقة على الاضافة لانه
لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخصيص وتحقيق الذات سابق على
تحقيق الصفات وجواب الثاني انه حمله على الضارب الرجل والضاربك في عقيبه قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف لحكم
المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد
وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه لحكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه
مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة
وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس لحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه
وضعفه من حيث ان حكمه لحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في
الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل
بناء على ما ذكرتم لعدم افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته
له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرفة بلام التعريف
ولقائل ان يقول انما التخفيف في اضافة الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه
وجوابه ان التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصل الحسن الوجه
منه او الحسن وجهه واذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال

على المختار

على المختار في الحسن الوجه لان فيه ست عشرة لغة ومن مختاره الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن
حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد
فلم يمكن جهة حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف حكم المضاف لا المعرف باللام لحكم المعرف باللام حتى جاز
الضارب ذي المال قوله والضاربك وشبهه لا اخر عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه
وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه لا مضاف الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة
والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين
والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال فلو ادام لم ينظر
الا التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك
لان المضاف اليه في الضاربك ضمير متصل وفي الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك وانما
قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب
متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى
صفته اما لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة
مضافا اليها كانت مجرورة ولم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف
الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة
عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف
الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك
لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع
والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي ولما دل الدليل على انه لا يجوز

اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم الترك بالدليل وتاويله ان يقدر
هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
فانه لما وصف المسجد بالجامع فكذلك وصف الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي **قوله**
ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا تضاف صفة
الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب
لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة
الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من و
ليس جرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق
لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم لما حصل
الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي اتوا لموصوفاتها
واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا بطال الالتباس اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة و
اخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لا يضاف احد الاسمين
المتماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان و حبس
ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه مترادفان نحو الليث
والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق **قوله** بخلاف كل الدراهم اي ليس المضاف والمضاف اليه
في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل و
الشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص ولم يكن مانع يخصص المضاف بالمضاف اليه فيفيد
قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان متماثلان

في العموم

في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الاخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد
المتماثلين الى الاخر فاجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا
يلزم الترك بالدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول والمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا
قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يمكن التاويل بالعكس لامتناع
اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم
فاضافة الاسم الى اللقب اولى عن العكس **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم والمراد با
الاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق اسم في اخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي
ودلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول
غلامي ودلوي وظبيي بفتح الياء وسكونها **قوله** وان كان اخره الفا الى اخره اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا
او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون
في اخره الف او ياء او واو فان كان اخره الفا تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وعلاماي لكن
هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فيقول في عصاي ورحاي عصي ورحي لان اصل هذا الالف اما
الواو واما الياء فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان الياء
تدغم الياء في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء
او الواو او ترد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره ياء ادغمت الياء في الياء مثاله في الرامي
والعازي والعازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك الحكم
في الجمع حالة النصب والجر فتقول في قاض وعاز قاضي وعازي فان كان في اخره واو قلبت الواو ياء و
ادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فتقول في مسلمون مسلمي

لانه لما حذف النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون الاخرى فقلبت
الواو ياء لما سبق من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتجانس فصار
مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع السلامة المذكر حال الرفع **قوله** واما الاسماء الستة فاخي وابي وهذا الشأن لما
يلحقه لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في دم ويد دمي ويدي ومعناه
ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم وكما يقال في دم ويد دمي ويدي من غير رد لام الفعل
وكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخيّ و
ابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى
ياء المتكلم بل هو الاب جمعا لجواز ان يكون ابين فحذفت النون والذي يدل على ان الاب جمع على ابين وان كان شاذا قول
الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا **قوله** ويقال حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد
ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال فيّ في الاكثر وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما
فيّ وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر و
افصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي منتفية حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه
بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير
موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء اضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند اخرين منهم
المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل
الياء **قوله** واذا قطعت قلت اخ اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا

اخ واب

اخ واب وحم وفم ورأيت اخا وابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في
فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو
المحذوفة المبدل منها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانها عوضت الواو ياء فكانه
اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض ميما **قوله** وجاء حم مثل يد اي اخ اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرنا
احديها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فيقول في الافراد هذا حم ورأيت حما ومررت بحم ويقول
في الاضافة هذا حمك ورأيت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال
الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة فيقول في الافراد
هذا حمء ورأيت حمأ ومررت بحمء ويقول في الاضافة هذا حمؤك ورأيت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة
ان حكمه حكم دلو مطلقا فيقول هذا حمو ورأيت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورأيت حموك ومررت بحموك و
الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فيقول هذا حما ورأيت حما ومررت بحما ويقول هذا حماك و
رأيت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلاث الاخيرة تخالف اللغة الاولى حالتي الافراد والاضافة **قوله**
وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي انه حكمه حكم يد مطلقا اي حالة الافراد
والاضافة فيقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن ويقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك
فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة **قوله** وذو لا يضاف الى مضمر اي ذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء
نحو جعل المال صفة لرجل في قولك رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو
صل على محمد وذويه كقوله انما يعرف الفضل من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف
الا الى ما فيه معنى الجنس فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر **قوله** التوابع كل ثان باعراب

سابقه اى التوابع كل تابع للاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل
لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر لا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب
اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل
اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لباب علمت و
المفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب الثاني والتابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما باقتضائه
الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدأ والخبر من جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه
وان عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت
في ثلاثة مفاعيل من جهات اقتضائه ان تصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل
يا انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل
اعراب متبوعه لفظا او محلا وههنا انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل النصب تاكيد له قوله
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وقوله تابع شامل لجميع التوابع من التاكيد وعطف البيان
والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت
لان جميعها لا تدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا ايا ما فان ايا
وان يتوهم متوهم انه تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه
واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه كقولنا رجل عالم ابوه لكان اصوب ليشتمل
النوعين ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لالهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت

ههنا هو

ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه
للنعت من حيث المعنى تقديره في الاية لو كان فيهما الهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا اضافة
الا الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه
مجازا قوله وفايدته تخصيص هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك
اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد
الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد العالم
اللئيم الجاهل مثل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتوكيد و
ذلك اذا دل النعت على ما يدل عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة يدل على ما يدل عليه
نفخة لان التاء في نفخة للوحدة قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره المصنف اشار الى انه ليس بواجب
ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع
استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني
رجل ذو مال وامراة ذات مال وان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في
متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان
اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل
وربما الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو تعين الذات
في هذا الموضع دون موضع اخر نحو جاءني الرجل ونحو ذا للاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو
الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية اي ويوصف
الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل

اى لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير مشتق

ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قعدت ومررت برجل في الدار وانما
جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد
وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف
والتنكير قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما
في المثال المذكور الا ترى انك لو اهملت مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او
معه او غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف الى اخره اي يوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل
عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ
ولكنه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول يتبعه الى اخره اي النعت هو حال الموصوف
يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلاثة بقوله في الاعراب والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء
لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى ويلزم الضرورة موافقتها له فيها قوله والثاني يتبعه في خمسة الاول الى اخره
اي الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير لانه لما جعل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه
الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانه مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل
اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة
لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا
ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما جاء في موضعه فكذلك الصفة فتقول

مررت برجل

مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلامهم وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامراة قائم ابوها وسيجيء
هذا البحث واضحا قوله ومن ثم حسن الى اخره اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل
في الباقي اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد
قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا
ومعنى وكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن
يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ المكسر لان قعودا ليس مثل يقعدون
لفظا قوله والمضمر لا يوصف اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات
وهو ما في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه قوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير
لئلا يلزم ان يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة
او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان
الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له ضحك
اعم من ان يكون حيوانا وغيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الى اخره اي ومن اجل ان الموصوف
اخص من الصفة او مساو له لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما
متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا
يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب
هذا بذي اللام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسم الاشارة

بالاسم المضاف اى الاسم المعرف بلام التعريف او المضاف اليه مثله لان الاشارة اخص ومن الاسم المضاف الى
المعرف باللام وهو مساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب
هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقديره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء
الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام **قوله** ومن ثم ضعف
مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات
والنوع وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا تدل على الذات والنوع
لاحتمال ان يكون رجلا وامرأة وكاغذا وثلجا وغير ذلك ولذا لا يجعل الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال
مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان ويقل **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
التاكيد الا اخره فقوله تابع يتناول التوابع كلها ومقصود قوله بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت و
وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل انما هما للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل
لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس مقصودا بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله
يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة خاصة اجرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو
فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد **قوله** واذا عطف الا اخره اى واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان
مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى صار كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان
اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف
بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز العطف
بلا تاكيد

عليه بلا تاكيد

عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله
تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا **قوله** واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض اى اذا عطف اسم على الضمير
المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار
واما قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو
للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ فلا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت
غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل القسم لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك
ومن الايام واما ذكر الايام ههنا للقوم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله فاليوم قربت
تهجونا وتشتمنا فاذهب البيت **قوله** والمعطوف في حكم المعطوف عليه اى حكم المعطوف مثل حكم
المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه
ضمير كخبر المبتداء اذا كان جملة او صلة الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف
في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها
مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف **قوله** ومن ثم لم يجز في
ما زيد الا اخره اى ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب
لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده
في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع ذاهب اى رفع بان يكون عمرو مبتداء وذاهب
خبره مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على
زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان كخبره لكنه لم يجز ان يصح كخبره لعدم الضمير فيه ولا

يلزم تقدم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه **قوله** وانما جاز الذي يطير فيغضب الذباب
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد مع
وجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه لا نسلم انه ممتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير الذي ان طار غضب
زيد الذباب والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف
فتبين انه جي به للسببية لا للعطف المحض اذ معناه الذي يطير ويصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب
قوله واذا عطف على عاملين مختلفين الخ اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف
المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم والمصنف الكتاب اذا كان المجرور متقدما
على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو عطف على الدار والعامل في الدار هو
في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه
حرف العطف اضعف من ان تقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة
ولا سوداء تمرة فسوداء معطوف على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول
الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرئ الاول والعامل فيه
كل والنار الثانية عطف على امرئ الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين
فيما اذا كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف
على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكره سيبويه وهو انه يلزم قيام حرف
العطف مقام العاملين المختلفين مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على

معمولي

معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين و
انما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب
ولا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للفعل الاول فيجوز العطف
عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف هنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول **قوله**
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج عنه العطف
بالحروف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا
يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاتها الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل
فلا يشكل في النسبة الى زيد بل يشكل في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول
دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعها نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق
التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول
فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب
ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي لم تنسب لا شتمالها شيء نحو زيد زيد قائم وان ان زيدا قائم فان زيدا الثاني تاكيد الاول
مع انه لا يقرر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثانية في ان ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه
ههنا هو التاكيد المعنوي قلنا لا نسلم ذلك لان الاثم تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي لا يخص عنه الا
ان يقال المراد بالتاكيد هو التاكيد المعنوي وبالضمير في قوله لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعنوي ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي وبالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة شيء
الى المتبوع او نسبة شيء الى المتبوع لان عين المتبوع **قوله** وهو لفظي ومعنوي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والمؤكد
اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد

في الحرف نحو ان زيدا قائم وفي المؤكد كما ذكرنا والمركب نحو جاء زيد جاء زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبكانت

فان انت تأكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي و

هي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول او ما يساويه او نحو قيل هي تأكيد الضمير المتصل با

لمنفصل **قوله** والمعنوي بالفاظ محفوظة اي التأكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلا هما وكلتا

هما والكل واجمع واكتع و ~~واتبع~~ وابصع **قوله** فالاولان الى اخره اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالضمير

ولا بالصيغة تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان

نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن **قوله** والثاني للمثنى اي التأكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني

الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تأكيد

التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تأكيد لعدم التابع لامتناع

صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاء الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل

لا حاجة ايضا الى تأكيد المثنى بكلا في مثل جاء الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه اثنان فلا احتياج الى

تأكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد

مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر راضيا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة

الاختصام والمجيء فان احتمل غير ذلك الا انه لم يتأكد ذلك الظاهر في الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد

ويتأكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلهذا يحتاج الاول الى التأكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان

المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد المثنى في صورة

الاختصام بكلا حصل الفائدة وهو العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى

لفظ

على الجمع

على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تأكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لا يطلق

لفظ المثنى على الجمع في كلامهم **قوله** والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلاثة وهو كله واجمع الى اخره يقع تأكيدا لغير

المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني

القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهو اجمع وتوابعه تقول

اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت

الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع **قوله** ولا يؤكد بكل واجمع

الا ذو اجزاء الى اخره اي لا يصح التأكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان

للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فانه لم يكن له اجزاء

يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او اقل او اكثر مشتري فان

لم يكن للشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تأكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة

في التأكيد بهما فيما لا اجزاء له او ~~له~~ لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فلا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها

حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلاثه او ربعه **قوله** واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس

والعين الى اخره اي اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل

اولا ثم تأكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيده بالمضمر المرفوع المنفصل

اولا التبس التأكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل التبس التأكيد

بالفاعل فحمل عليه فالم يلتبس التأكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لا خلاف في اتيانه وانما قيد المضمر بالمرفوع

لجواز تأكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك

نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل اخر نحو انت

نفسك فاعل واما مال بالنفس والعين جاز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيد بمنفصل
نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان من الالفاظ
المؤكدة لها ترتيب في لسان العرب والاخلال بها لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع
ثم ابصع والثلاثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع توابع لاجمع ككون بسن وليطان وتابع اتباعا لحسن وشيطان
وجائع قوله ولا يتقدم الا اجمع اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل
واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة
ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس بتاكيد لفظيا لعدم تكرار الاول ولا تاكيدا
معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما يتحاشون
عن التكرار في اكثر كلامهم قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب
دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع فقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها
ليست بمقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب
الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل الخ هذا تقسيم للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل من
الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا يكون
والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه اولا يكون والاول بدل
البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق بغير الكلية
والجزئية اولا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول
حمار فسبقك لسانك الى انك مررت برجل ثم استدركته فقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه

لان البدل

لان ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين اي البدل
والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه
اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فتصير الجميع ستة عشر وهو حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة
اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل
يد له رجل علم له رجل حمار ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه
رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام لزيد زيد يد له زيد علم له زيد حمار قوله واذا
كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون
المبدل منه فكره ان يكون منحطا منه من كل الوجوه فالنعت بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذي
فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون
المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل هو ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر
وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه و
زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه ويد زيد قطعته اياها وجمل الزيدين كرمتها
وحمار الزيدين كرمتها اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه ويد زيد قطعت زيدا اياها و
جمل زيد كرمت زيدا اياه وحمار زيد كرمت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا ويد زيد
قطعته يده وزيد كرمته جمله وزيد كرمته حماره قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب اعلم ان
المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غائب والبدل اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل
الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر عن المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول
لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل

غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول

ولهذا جاز ان تقال اشتريتك نصفك فاشتريتني نصفي واعجبتني علمي واعجبتك علمك وضربتك الجار وضربتني الجار

قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء واذا جاز في المتكلم فهو في

المخاطب اجوزوا اما بدل الظاهر عن الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه ولابهام

في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا او راسه وعلامه وجاره **قوله** عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه

فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها

غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وعمر تابع غير صفة توضح **قوله** وفصله من البدل لفظا في مثل

اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي فهو مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره

انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لامر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل

وانما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا اضيفه الى

اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين

البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ

والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان تجعله عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا

عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث عليه وذكر المبدل منه للتوطية بخلاف عطف البيان

فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان

كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوة **قوله** المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب

اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهته وعدمها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون

للجمع والمراد

الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف وامر الحاضر وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم

لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على

سبيل منع الخلو فقط **قوله** وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف اخره

باختلاف العوامل في اوله لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب المبني ضم نحو منذ

وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه

مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة

بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي المضمرات

الى اخره اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارات الى اخره لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء

في اسماء الافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قيده

الظروف بالبعض لان بعضها معرب **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب الى اخره اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او

لمخاطب نحو انت او الغايب تقدم ذكره لفظا اما حقيقيا نحو زيد ضرب غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيد او معنى

بالذكر مستتر كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن

في ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفي تنازع الفعلين نحو ضرباني واكرمت الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي

قوله تعالى حتى توارت بالحجاب ردوها وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم

احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني المقتضية للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا

قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به اولا فالاول هو

المنفصل والثاني المتصل **قوله** فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل هو المضمر المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل

هو المضمر غير مستقل بنفسه في التلفظ **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما مرفوع واما منصوب

اما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور قوله فالاولان متصل لا اخر اى المضمر المرفوع والمضمر المنصوب اما متصل واما منفصل والمضمر المجرور متصل فقط اى لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار و
المجرور قوله وذلك خمسة انواع لازم لما ذكرنا اى فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان
منقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله فالاول ضربت وضربت اى مثال نوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير
المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا القياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثانى للمجهول وهو ضربت قوله والثانى انا انتما انتن
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن قوله والثالث ضربنى اى مثال النوع الثالث من الخمسة
وهو الضمير المنصوب المتصل ضربنى ضربنا الى ضربهن وانى واننا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال
الضمير المنصوب بالفعل والحرف قوله والرابع اياى الى اياهن اى مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب
المنفصل اياى ايانا اياك الى اياهن قوله والخامس غلامى ولى اى مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل نحو
غلامى غلامنا الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم و
الحرف فجميع المعنى الذى وضع الفاظ الضمير له تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب
الخمسة فى ثمانية عشر لان الضمير اما للمتكلم او للمخاطب او للغايب وعلى تقادير الثلاثة اما المفرد واما المثنى او المجموع فتصير تسعة
وحاصل ضرب الثلاثة فى نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر او المونث فيصير حاصل الضرب لاثنين فى تسعة
عشر واذا ضرب الخمسة فى ثمانية عشر يبلغ تسعين والثانى حصل من ضرب الخمسة فى اثنى عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية
عشر معنى لا تزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ فى الواحد المذكر والمونث والمثنى المذكر والمونث والجمع المذكر والمونث
فى المتكلم اثنين فتسقط اربعة المثنى والمذكر والمونث فى المتكلم والجمع المذكر والمونث والواحد المذكر والمونث وكون
المثنى المذكر والمونث فى المخاطب والغايب واحدا فتسقط لفظان اخران فيصير الجميع ستة واذا سقط

ستة من ثمانية

تعبير
عشر بقى اى عشر فاذا ضرب الخمسة فى اثنى عشر يبلغ ستين وهو المطلوب قوله فالمرفوع المتصل خاصة
اى الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل الماضى للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو
هند ضربت دون اخواتها اى مثناها ومجموعها لدفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور
المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار
المنفصل فى العامل لانفصاله عنه قوله وفى المضارع للمتكلم مطلقا اى ويستتر المضمر المرفوع المتصل فى المضارع
للمتكلم سواء كان للمفرد وللمثنى وللمجموع او للمذكر او للمونث لوجود القرينة الدالة على من هو له واشار اليه بقوله مطلقا
لما ذكرنا من الاقسام قوله والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون
المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس قوله والغايب والغايبة اى ويستتر الضمير المرفوع
المتصل فى المضارع الغايب نحو زيد يضرب وفى الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر فى الغايبين والغايبين
ولا فى الغايبتين ولا فى الغايبات لدفع الالتباس قوله وفى الصفة مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى
الصفة مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا ومذكرا كان او مونثا لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين فى
المجموع فتقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة
اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اى لا يجوز
الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك
بالتقديم على عامله اى والتعذر المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله
لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر فى الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله الا لغرض
لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ

واما يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما يكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما
لوجوب استتار الضمير المرفوع اذا كان مفردا غائبا وامتناع استتار الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم
والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استتارها اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان
منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استتار الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما يكون الضمير
المسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ الثاني
وهي فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند
والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع الالتباس
في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه
فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند
زيد تضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز مجموع الامرين
ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا فلما فرغ من تعداد الاسباب الموجبة لتعذر
اتصال الضمير اورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك ضربت الى قوله وهند زيد ضاربته هي **قوله** واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا اي اذا اجتمع ضميران ولا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك
الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان
يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا
لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان
كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه و
وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اضرع لامتناع الاجتماع مع الفصل **قوله** والا فهو منفصل اي وان لم يكن

مجموع ما ذكرناه ومع ذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن
لا يكون الاعرف متقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الاخر وتقديم
الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة والمختار في خبر كان الانفصال اي جاز انفصال خبر كان واتصاله تشبيها له
بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال **قوله**
والاكثر لولا انت وعسيت الى اخره اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر ان بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت
الى اخره لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى اخره لكونه فاعل عسى **قوله** وجاء لولاك وعساك الى اخرهما اي
بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى اخره وعساك الى اخره فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا
ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع
بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه رحمه الله الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا و
هو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا **قوله** ونون الوقاية مع الياء لازمة اي نون الوقاية
مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ
عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون نون الوقاية وانما قال العري عن نون الاعراب لان فيه خلافا كاثبات به وحذف
مثل يضربانني ويضرباني ويضربونني ويضربوني وتضربينني وتضربيني **قوله** وانت مع النون اي وانت مع نون الاعراب
في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه
فللاستغناء عنه بنون الاعراب ولكراهة اجتماع النونين وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية
لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه اسما على ثلاثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية
تشبيها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخرين على الاربعة كالاولى نحو انني
قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون في ليت تشبيها بالفعل وعدم اجتماع

وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو ليت
وبـ ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء
بالاسم من غير نون الوقاية نحو علاي **قوله** وعكسها لعل اي وعكس ليت ولعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية
لكونه حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى
ولعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فللمشابهة بالفعل **قوله** ويتوسط بين المبتداء
والخبر الا اخره اي ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية
عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون هند هي القائمة
وكقوله تعالى كنت انت الرقيب وان ترن انا اقل منك وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق
كونه ضميرا او شيئا **قوله** فصلا اي ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها وخبرا عنه فانه
اذا وجدت قرينة هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت **قوله**
وشرطه ان يكون الخبر معرفة اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر
افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير
وشبه وكالاسم المضاف لا للمعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا او مشابها لها في امتناع دخول لام
التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل
ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان
اصوب واعلم ان كون المبتداء معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكر للعلم به لذكره ان شرطه كون الخبر معرفة
لانه لا يكون الخبر معرفة الا ان تكون المبتداء معرفة **قوله** ولا موضع له عند الخليل رحمه الله اي ولا موضع لهذا الفصل

من كلاعراب

من كلاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اوليك والتاء في انت وكما ان
هذا لا محل لهما من كلاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من كلاعراب **قوله** وبعض العرب تجعله مبتداء وما بعده خبره اي
وبعض العرب تجعل هذا الضمير مبتداء وتجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة
بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين واقل **قوله** ويتقدم
قبل الجملة لا اخره اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس
تفخيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته وتسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة
مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة
لانها هي المراد منه وكذلك الضمير وان كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده **قوله** ويكون منفصلا
اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله
فعلا او شبه مرفوع نحو كان زيد قائم لاستكنان الضمير الغايب المرفوع المؤنث في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا
سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استكنان
الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل اي انفصاله واتصاله مستترا واتصاله بارزا انما هو على حسب
عوامله **قوله** وحذفه منصوبا ضعيف اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة
قرينة مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا
لا يحذف اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان
حذفه منصوبا جائز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه **قوله** الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف هذا الضمير
منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الادنى
على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لكونها لفظا مثل شد ومد وعلى لفظ ان يأن أنينا ومعنى لولا التما

على معنى زايد على التاكيد كالنفل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذي هو معنى الزوايد والمكسورة المخففة وصد عملها كقوله

تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم يبطل عملها في الظاهر وجب عملها

في المضمر وتقديره في الضمير كقول الشاعر وفتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدا وقوله هالك خبره والجملة خبر ان وليس كل فاعل هالك لئلا

يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة وضعت لمشار اليه ولم يلزم

تعريف الشي بنفسه دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما

بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه قوله وهي ذا للمذكر الى اخره اشارة

الى تعدادها فذا يشار به الى الواحد المذكر عاقلا او غيره وذان الى المثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا و

وذي وته وذه وتهي وذهي يشار بها الى المونث الواحد عاقلا او غيرها وتان الى مثنى المونث حال الرفع وتين اليه حال

النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المونث عاقلا او غيره قوله وتلحقها حرف التنبيه اي

تلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو ها ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتي هاتان هؤلاء

قوله ويتصل اي ويتصل باواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب لتدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث قوله وهي خمسة الى اخره اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد

واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فتكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا و

الخمسة لا ضرب تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فتكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة

واما بحسب المعنى فتكون ستة وثلاثين حاصلا من ضرب ستة الاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكِ

ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة

الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب

وذلك للمشار اليه

وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين واولاك مثل ذلك يعني تلك

وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك

للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولاء واما المتوسط فهو تاك وذانك وتانك غير مشددتين واولاك قوله واما

ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اي من الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الا المكان القريب وهنا و

هناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلاث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخرى

فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد وانما بنيت الموصولات لمشابهة

الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند اليه

الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما من الكلام الا مع صلة فصل يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام

كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عايد وانما قال لا يتم ولم

يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكنه لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تعريفها لانها لم تكن بينة وكانت

وتعريف الموصول ... والصلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى

وانما وجب ان تكون صلته جملة لان الذي ... ومشابهها ومجموعها وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها

فجعل اقرانها عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما من الترجي والتمني غير موضح للمو

صولات والصلة يجب ان تكون موضحة قوله والعايد ضمير له بعد التعريف للعايد وانما عرفه لان غيرهما وما وجد في

تعريف الموصول اي العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط الصلة بالموصول قوله وصلة الالف

واللام اسم فاعل او مفعول اي صلة الالف واللام بمعنى الذي او التي لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم

ان تدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فيشتبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم

ان تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قوله وهو الذي والتي الى اخره

شرع في عدها اي والموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء

حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المونث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للذكور

ولجمع المونث لغات اللايي واللاتي واللواتي واللاء بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل

من هذه الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيرهم الا الاولي والذين فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجائب ان المفرد والمثنى

ومنها الذي واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا ومنها

من وما مستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمونث بمعنى التي وذو الطائية

اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله وبئري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما

عند الكوفيين فيقع ذا بعدها مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي او التي **قوله** والعائد المفعول يجوز حذفه

اي العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه

فضلة وانما قيد العائد بالمفعول لان غيره سواء كان المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل و

استلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور وقيل لجواز كون المرفوع مبتداء او خبرا وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار

والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا عليه **قوله** واذا اخبرت بالذي صدرتها الى اخره اي اذا اخبرت

باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت الذي اي جعلت الذي صدر الجملة لكونه مخبرا عنه و

جعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه خبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت زيدا

فعلت ما قلنا فقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف

واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل او المفعول منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذي

اكثر محالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي و

واعلم انه يجب تقدم المبتداء وتاخر الخبر ههنا مع انه لم يذكر ههنا في مواضع وجوب تقدم المبتداء وفي مواضع تاخر الخبر **قوله**

وان تعذر امر

فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اي فان تعذر امر من الامور المذكورة وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام

المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير الخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه **قوله** ومن

ثم امتنع في ضمير الشان اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من امور الثلاثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان في قولك

هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وامتنع الا

ايضا من الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل

نحو اعجبني ضرب زيد عمرا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخير

ان اعملناه في معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو

ان يقال في رايت ضربك الذي رايته ضربك وامتنع الاخبار عن الحال نحو ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير

مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق

لغيرها لانه يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه

ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل

على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه **قوله** وما الاسمية اي وما الاسمية او

احدها موصول وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد تكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني

شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله وما تلك بيمينك يا

موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر

له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو وقد دققته دقا نعما اي نعم شيئا اي نعم الشيء شيئا الدق السادس صفة

ضربا ما اي اي ضرب **قوله** ومن كذلك اي انواع من كانواع ما الا في التام والصفة فان من لا يكون تاما ولا صفة

الموصول جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهام من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد كفى بنا فضلا على

حبّ النبي محمدٍ ايّانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع وانها بمعنى شخص
او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه ومن بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد تستعمل بغير اولي العلم كقوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه وتطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث وانما بني من وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما
معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيتا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله اي واية
كما الا في التام وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها اي عدد انواع اي واية كعدد انواع ما الا في التام فان ايا واية
لا تقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم وايتهن عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة
والموصولة كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة اي اي واية معربة وحدها من
بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة حذفت صدر صلتها فانها تبنى على الضم اما اعرابها مع قيام الموجب
للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية
للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا اي ايهم هو فلتأكيد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان
احدهما ما الذي وجوابه الرفع والاخر اي شيء وجوابه النصب اي وفي ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما
ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف
وتقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال فيقول في جوابه خير اي خير هو وقد يجوز نصب جوابه
بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما
يقتضيه العامل وههنا في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون
شيء منهما موصولا وجوابه منصوب ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن الاول اولى
لـ اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي نحو رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي اسماء الافعال اسماء

بمعنى امر المخاطب

بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت
لوقوعها موقع المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا
معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز
معرب في تميم الا ما كان اخره راء نحو حضار اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر نحو نزال بمعنى انزل وهو قياس
من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي
دون الرباعي وقوله فعال مبتدأ وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما
للفجور والثالث ان تكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة وبني القسمان لمشابهتهما فعال الذي
بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدأ ومصدرا
منصوب على الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام
وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في اخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون
الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال الذي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع
صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف قياسا
على اخواته نحو عمر وزفر واما بناء ما في اخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذ بني على الكسر في
الاحوال الثلث وتقدير كلامه في الرابع فعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما
منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم
ان فعال علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك لان سكاب اسم ماءة وحضار اسم كوكب والماء
والكوكب مذكر وجوابه ان سيبويه قال سكاب وحضار مؤنثان لان العرب يؤنث بعض المياه فتقول ماءة
فلان ويؤنث بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسكاب اسم الماءة وحضار الكوكبة وفي التقدير

الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اي الاصوات
اسماء حكي بها عن اصوات نحو غاق فانه حكاية عن صوت الغراب او صوت بها البهائم نحو نخ
لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي نقصد فيه باجزاء
المركب اللفظ والمعنى والثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال جاء غاق
او قام غاق او غيره ولكن مما يراد به معنى غاق **قوله** المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب
ههنا المركب المبني الذي سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وقوله من كلمتين خرج الاسماء
المفردة وقوله ليس بينهما نسبة بين كلمتيها واحتاج لاخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني
والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل نفطويه وسيبويه
قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر واخواتها الا اثني عشر اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي
سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثني عشر اما
بناء جزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الجزء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر
خمسة وعشر وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء
كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني منه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذ لم يرد به حاد وعشر بل لان
بناء حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد واحدهما الحادي والثاني
العاشر كما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ
عشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني واما اعرب مع وجود
البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فتشبيهه ايضا في الاعراب

لكونه

لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون ولا اعراب الثاني كبعلبك وبني الاول في الاصح اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من
المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء
الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه ثلاث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة
الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانية ومنع صرف المضاف اليه والثالثة
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني اعلم انه لو قال ولا اعراب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا
نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب وههنا ليس كذلك
قوله الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء
وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجعله مبهما على المخاطب او لنسيانه وعلى هذا لا يكون كم كناية لانه عبر به عن
شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد **قوله** كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان
عن العدد وانما بني كم الاستفهامية لتضمنها معنى الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما
بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا ادخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء و
مميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا با
كذا اليه لكونه بمنزلة ثلاثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ
وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي ان يكون كذا
مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لغو له **قوله** وكيت وذيت للحديث لانهما
اي كيت وذيت كنايتان للحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة **قوله** فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد لانه للعدد فيجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسط لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح **قوله** والخبرية
مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا فلكونه للعدد وجاز كون

مميز الاعداد مفردا او مجموعا قوله وتدخل من فيهما اي يدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربته
وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الا
ستفهام و لانشاء التكثير وكلاهما يقع مرفوعا و منصوبا و مجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية و
وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدأ او خبرا او منصوبا او مجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم
وقوع الفاعل صدر الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي
كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او لمتعلق ضميره كان في محل النصب بذلك
الفعل على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام
ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم
يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين و
هي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فهو نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع
مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه ان لم يكن بعده فعل غير
مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن
ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان
المميز ظرفا كان ظرفا كم والا فلا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي اعراب اسماء الاستفهام والشرط
نحو من وما استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان
محلهما النصب بانهما مفعولان نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان ما قبلهما حرف جر او اسم
مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضرب وان لم يكن
بعدهما فعل شأنه ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه

اضربه

اضربه ومن قام ومن تقم اقم قوله وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري
ثلاثة اوجه اي وجاز في مميز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلاثة اوجه النصب
بان يكون كم للاستفهام فكانه قيل كم عدد خالاتك وعماتك والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدأ في الصورتين
لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت
على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت على عشاري خبرها وكم يحتمل
الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر
ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو
جريرا كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان نصبت خالة وفدعاء وان رفعتهما رفعتهما
وان جررتهما جررتهما لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز
اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن
كمية ديناره ودرهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت وكم في المثال الثاني في محل
النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول وهو كم درهما مالك مبتدأ ما بعده خبره قوله الظروف منها
ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد المراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة
نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي معناها فانه يبنى لكونه مشابها للحروف من
حيث احتياجها الى المضاف اليه المحذوف المنوي ويبنى على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون
حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص الطعام بالماء الفرات لانه جعل اسما براسه من غير التفات الى المضاف اليه
فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع انه

الى المضاف اليه في الصورتين انهما مذكورتان بتمامهما في الصورة الاولى فاعربت وبعضهما مذكور في الصورة
الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب قوله واجري مجراه لا غير وحسب اي واجري لا غير
وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة المشتركة وانما قال اجري لا غير وحسب لان
ليس بظرف وكان مبنيا فاورد هنا للمشابهة بقبل وبعد قوله ومنها حيث ولا تضاف الا الى الجملة في الاكثر
اي من الظروف المبنية حيث انما بنيت لمشابهتها الحروف من حيث احتياجها الى الجملة توضيحا ولا يضاف
الا الى الجملة لانه موضوع لمكان تقع فيه النسبة وتلك النسبة لا تحصل الا بالجملة وانما قال في الاكثر لانه قد تضاف
الى المفرد كقول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا والقياس اعراب حيث ح
ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها
اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الجزء وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل
الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل
وكذلك يحتاج الى الجواب وجوابه عامله ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان الشرط
وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا بعده اي تقع الجملة الاسمية
بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فبحضرة
السبع واقف ومنه هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف رحمه الله
انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت وكانك قلت فاجأت زمان السبع واقف اعلم انه لو قال
يقع المبتدا بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك
بل في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان اي ومن الظروف
اذ وهو للماضي دخل الماضي او غيره ويقع بعدها جملتان اسمية [illegible] نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم

معنى الشرط

اقتضائه للمضاف اليه لانها انما تقع للوقت نحو الطلوع او وردت ما الكافة
من عن اقتضاء الاضافة

معنى الشرط وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناها ما يفرق بينهما وقد تكون اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ
زيد قائم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير ومن ظرف مكان ومنها لدى والعسر مبتدا وخبره محذوف
وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى مضمون الجملة بعدها فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت
لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي
الزمان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي المكان الا على سبيل البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين
تكن اكن وانى زيد وانى تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان
فيهما اي متى لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين متى
الشرطية واذا الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك متى احمر البسر ويقال
آتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان استفهاما اي ومن
الظروف المبنية ايان وهو لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه معنى
همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف المبنية كيف لزمان الحال نحو كيف زيد وبني لتضمنه همزة
وهو من الظروف الزمان عنده لانه سوال عن حال المسئول عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة التي هو المطلوب نحو
ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود وهو
الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ
وقد يقع المصدر او الفعل او ان اي وقد يقع المصدر بعدهما ما رايته منذ سفره او الفعل منذ سافر

وانِ المخففة نحو ما رايته منذ ان سافر وانّ المثقلة المفتوحة نحو منذ انّه سافر فيقدر زمان مضاف الى اذا

وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يُقدَّر بعدهما زمانٌ مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اى ما

رايته منذ زمانُ سفرِه وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حُذِف للعلم به وقد يكونان بمعنى اول المدة

وهو مبتداء ما بعده خبره خلافا للزجاج اى ومنذ ومذ مبتداء في مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما معرفتان

لكونهما بتأويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء

ما بعدهما اى يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لايساعده الا اذا جعل منذ ومنذ

مبتدا او ولامانع عنده ولانه يمتنع وقوع مثل يومين مبتداء في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة

بوجه واعلم انه لاموضع للجملة التى هما صدرها الا عند السيرافى فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان

المعنى لايساعده ولكن ومنها لدى ولدن اى ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيهما لغات عرَّه وقد

اشار اليها بقوله وقد جاء لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون

ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من

لغاتها لد ولد ولد الذى وضعه وضع الحرف ثم حمل عليه اخواتها وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد

لكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه تثبت وتنزع والفرق بين عندى

ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء

كان المال حاضرا عنده او غايبا وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى اى ومن الظروف المبنية قط

بتشديد الطاء للزمان الماضى المنفى على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق

نحو لا افعله عوض اى لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في اختصاصا في البناء من ساير الظروف لعدم ظهوره فيهما

متضمنا او لتضمنهما لام التعريف والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اى يجوز بناء الظروف المضافة

الا الجمل

الى الجمل على الفتح نحو قوله تعالى يومَ ينفع الصادقين صدقهم ولا اذ نحو قوله تعالى نحو من خزى يومئذ لاكتسابها البناءَ

من المضاف اليه قيل والمراد بالجمل هى الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية نحو هذا

يوم زيد قايم وهو ممتنع عند البصريين لان الجمل مبنية سواء كانت فعلية او اسمية ويجوز اكتساب المضاف اليها

البناءَ ويعلم من قوله يجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء استحقت الاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناءَ

منه قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ اى وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما المصدرية نحو

قيامى مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجمل نحو اذ وحيث ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

واما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه

المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشىء بعينه وقوله ما وضع لشىء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشىء بعينه

قوله وهى المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام او بالنداء والمضاف الى احدها معنى اى وانواع

المعرفة المضمرات والاعلام والمبهمات اعنى الموصولات واسماء الاشارات والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء

والمضاف الى احدها معنى وقد مرّ المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو

اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وفي قوله المعرفة ما دل على شىء بعينه نظر لانه ان اراد به الشىء

المشخص خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب فان كل واحد منهما علم وليس دالا على شخص بعينه

وان اراد به مطلق التعيين عن غيره من المسميات دخل فيه جميع النكرات فان كل واحد منها دال على شخص بعينه

لا يشاركه غيره من المشخصات واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما لتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار

والدرهم واما التعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكورا

ثم يعاد المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون المعهود فى الذهن

كقولك ادخل السوق واشتر اللحم اذا كان السوق معهودة بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذى والضارب والمضروب

وقد مر والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف

وقوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونها متناولا غيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه

متناول المعين ومعرفة زيد وعمرو اذا خوطب وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد

اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة اعلم ان فيه نظرا لان انت

مثلا الموضع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني

واللام يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه ولا يقال بجواز انه موضوع لمخاطب غير معين ونفع

كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغائب لانا نقول

لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد

من غير الرجال فكان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين

والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تعينه عن الغائب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين واعلم

ان جوابه مبني على حرف وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا كان او عمروا وجزئي باعتبار عروض

الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين

انه هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص اخر غير الذي

استعمله اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل

لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء اخر فخرج لا سوى الاشكال واعلم انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه

علم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشيء

هو المعين لا متناول غير نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر

لعدم الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغائب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه

حرف التعريف

حرف التعريف والمنادى والمضاف لى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب

سيبويه رحمه الله وفيه اختلافات كثيرة وفائدة اختلاف يظهر في الوصف فقط لان الموصوف يجب

ان يكون اخص من الصفة فاي منها يقع موصوفا لاخر يكون اعرف بالنسبة اليه قوله والنكرة ما وضع

لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع

لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء

اي اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية احاد الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعه

جوابا عن قول القائل كم عندك فقال واحد او اثنان ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية

احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر

لانه لا يتقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال ان المراد منه ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات

فلا يشكل بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد على سبيل البدل فيتناول الكل واصول

الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد غير متناهية لا حد لها

والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون والوف ومئات واما بعطف نحو واحد وعشرون واما

بتركيب نحو احد عشر على سبيل المنع الخلو قوله تقول واحد اثنان واحدة اثنتان استعمال هذه الاعداد

اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر و

ثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور

وانما لم يجر عليه لان المعدود والمذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحق للمذكر لم

تلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتج الى ثانية اولا واما

قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسب التأنيث

من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان تقول ثلث دوابّ وثلاثة دوابّ اذا اريد به المذكر فمن قال
ثلثة دوابّ جرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دبّ يدبّ وليست
باسم لكنها يستعمل استعمال الاسماء من حيث انه لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلاثة اشياء دواب ومن يكون
المعدود مذكرا ولكن قال ثلاث دوابّ على الظاهر واجرى الدابة مجرى غرفة والجمع ثلاثة بنات عرس
واربع سات اوى لان الواحد ابن اوى وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلاث طلحات
سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلاثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلاث طلحات ان اريد
بها النساء فرقا بينهما احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة اي اذا جاوزت العشرة قلت احد عشر
رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امرأة اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب كحاله
حال الافراد الا انه غيّر الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني للمونث وتذكيره
في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته لعله نذكرها في اخواتها نقول ثلثة عشر الى تسعة عشر
للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول
جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كحاله حال الافراد في تذكير المونث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد
رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه
للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وكسر الشين من عشرة او سكونها واجب لئلا تجتمع
توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع فتح في اخرها فتحة قوله وعشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون
واخواتها اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمونث نحو عشرون رجلا او امرأة الى تسعين رجلا
او امرأة قوله احد وعشرون واحدى وعشرون اي اذا عطفت العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون
عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وما اوردها مثالين

للتعليم

للتعليم واحد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمونث قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي ثم
من واحد احاد الى العشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون
رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم تركب الاحاد مع
العشرات في العشرين واخواتها لان علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر قوله
مائة والف ومائتان والفان فيهما اي تقول في المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان والآلاف
من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت
المائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف على مائة فتقول مائة وخمسة
رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تتصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائتين
وتعطف على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت على
المائة وتقول الى سات على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة فتقول الف ومائة وواحد
وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امرأة ولم يجز منه الفاعل في التواريخ لان الغرض فيها
الاقل لكون الاكثر معلوما وفي ثماني عشرة فتح اليا اشارة الى مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات
من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونها
مبنيا جاء في لغة الى اخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على ساير المركبات واسكانها للتخفيف
مع كسر النون لدلالة الكسرة على اليا وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض
لما مر فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة
مخصوص لاضافة الاعداد اليها ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلث اشياء عند الاخفش
وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء لتوافق العدد المعدود

اي في المعنى انما ابتدا بمميز الثلثة لعدم مجي المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله الآتي بثلث مائة الى تسعمائة

استثنائمن قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة

الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعدد معين ولا شي من الجمع كذلك وكان

القياس ان يضاف الى مائتين ان اريد المذكر العاقل والى مايات ان اريد غير المذكر العاقل وانما هجرا منها

الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب

مفردا انما نصبه لتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر وتمامه بشبه النون الجمع في عشرين و

اخواتها لان كل منهن حذف نحو اللام والاضافة فهو في تقدير التنوين واما افراده فلحصول الغرض

مع كونه اخف من الجمع قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفردا اي مميز المائة والالف ومميزه

والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتهما اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم تقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما

لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مايات الى تسعمات بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كان

المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك

وجهان اي جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المراة فانه جاز ان تقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ

وثلث اشخص مراعاة للمعنى او بالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا فلك وجهان

تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس اعلم ان مراعاة

اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا مميز واحد واثنان اي لا يستعمل الواحد والاثنان

مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع

فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على العدد ولا بالعدد

الجمع لعدم تعين المعدود فاحتيج لذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان

فالتاكيد

فالتاكيد قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة

لا غير اي وتقول للواحد من الشي الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره ذلك الواحد عددا اقل من

الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمونث الى العاشر

والعاشرة وانما ابتدا بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعل الواحد واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى

ثلثة الا هو رابعهم اي الا وهو مصيرهم للثلثة اربعة وانما لم يجاوز العاشر مثل عد وبهذا المعنى لعدم فعل في

العشرة بمعنى انه مصير عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد وبهذا المعنى نحو ثلثت

الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة قوله وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اي وتقول للمفرد

من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمونث الى

العاشر والعاشرة تقول اقل ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد العدد

المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى

العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف كالاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل

بمعنى مصير والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار

حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزءين لانه اسم لمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمونث بتانيث

الجزءين ليكون في لفظ المذكر من كل الوجه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة

للمونث قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي ومن اجل انه يقال الثاني والثالث باعتبارين قيل

باعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين اي اضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد

لكن ان تصييره مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل باعتبار

حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافة

لا اما هو اكثر نحو ثالث عشر لجواز ان يكون واحدا من عشرة ولا يعني وهو اتصافه بالثالثية قوله
تقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثاني
لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا
قال على الثاني خاصة قوله وان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر اي وان شئت
قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر ويعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزءان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لا اخر انما و للمونث
اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه
علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء نحو ارض لردها في التصغير
في نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم فيه ليس علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
قوله وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة اي وعلامة التانيث التي تلحق الاسم
المؤنث ثلاثة وهي التاء والالف المقصورة او الممدودة والالف الممدودة وقد مر امثلتها وانما
احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها ماخوذة في تعريف المؤنث وابنية
المقصور فعلى كحبلى وفُعلى كأُجلى وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفِعلى كذِكرى والثلاثة الاولى مختصة بالتانيث
بخلاف الاخرين وابنية الممدودة كصحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك قوله
وهو حقيقي ولفظي اي والمؤنث اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة بازائها الرجل
والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من
الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الا نادرا ومن المؤنث

اللفظي

اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبني
شعر هند او فعله نحو اعجبتني مشي هند او صفته نحو اعجبتني حسن هند ولا يجوز ان تقول جاءتني غلام
هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع كالاخبار والصفة
او الاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس وضحيها
ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث
فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي
جعله مقابلا للمؤنث الحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يساو
المؤنث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء كان حقيقيا او
لم يكن وغير ذلك قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير
المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل وبين المؤنث الحقيقي
جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سمي امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امراة وكقولهم لقد
ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي
ذكرنا قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر
المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل اليه ظاهره وبين ما اسنده
الى ضميره ان الاول نحو جاء موعظة علم ان الفعل مسند لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء من غير
تانيث جاز ان يظن ان فاعل الفعل ضمير المتقدم وانه شيء اخر منتظر لان اصل الفعل ان يسند
الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي ان يجب ان يقال طلحة
جاءتني ويجوز ان يقال جاءتني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور

وحكم ظاهر الجمع مطلقا اي حكم الجمع لغير المذكر السالم اذا كان فعله مسند الى الظاهر كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب تانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحد ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى ولان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لا يجوز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث فعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر العاقل وانما قيد جمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث تقول النساء والعيون والايام فعلت او فعلن قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها اي المثنى اسم لحق باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه قوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنيين المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان والمراد بالمثل

في قوله

في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل العمرين والقمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل العمرين والقمرين فانه لولا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون المثنى مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التشبيه وقد يكون لا كذلك قوله والمقصور ان كان الفه عن واو والا فبالياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل الياء نحو القاضي يلحق باخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون الواو اصل هذه الالف نحو عصوين في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء او لان الياء اخف من الواو وذلك بان لا يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو تقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون بدلا عن ياء تقول اعشيان في اعشى والثالث ان لا يكون الفه بدلا عن ياء ولا واو نحو حباريان والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في مسمى متى قوله والممدود ان كان همزته اصلية يثبت اعلم ان الهمزة الممدود اما اصلية واما للتانيث واما لا للتانيث ولا اصلية فان كانت اصلية تثبت حالها لكونها اصلية تقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو مناسبتها بالواو واكثر من الياء في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان

رد بالياء اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زايدة تقول
في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساآن اوعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه
ليشتمل ما فيه همزة زايدة للالحاق نحو حرباآن لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف نحو اخ واب يرد
له الاصل وفي نحو دم ويد وجهان قوله ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون المثنى للاضافة ولئلا اسم
ليلا يؤذن بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان مع عدم سقوطها في غيرهما
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت التاء فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى ههنا بمنزلة المفرد وكما
لا تقع في وسط المفرد تاء التانيث لا تقع في وسط المجموع قوله ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما
قوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفردة يخرج عنه
امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفردة لعدم حروف مفردها وبقوله بتغيير ما يشعر على ان
التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال ناقة
هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد نحو حركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا
كحمار وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال
فانه دال على احاد يقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بصيغة مفرده
لان صيغة المفردة لا يبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بصيغة مفرده بل يقصد بحروف
مفرده ولقايل ان يقول لفظة مقصودة زايدة فلو قال ما دل على احاد بحروف مفرده لكفى اللهم الا ان يوجد
الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف مفرده بدلا بمقصودة قوله
فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لانه لازم للحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر والركب
جمعا لعدم دلالتها على احاد مقصودة بحروف مفردها لان التمر ليس بجمع لثمرة لجواز اطلاقه على القليل

وعدم

وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمر اولان الركب ليس بجمع
لراكب لانه لو كان جمعا لكثرة لم يكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن تصغيره على لفظه لكن
تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع
ثمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اي يلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا
لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن اسد وهو صحيح اي الجمع صحيح او
مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر نحو فلك
من الثاني لانكسار بناء به تقديرا قوله فالصحيح اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدون جمع زيد واما جمع
المونث نحو الزينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اي جمع المذكر اسم لحق اخره
واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه
وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون جمع بان يكون بعض افراده ماشيا وبعض افراده
واقفا وبعضها راميا وانما قال غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل ههنا من جنسه
استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق باخره منه الحروف من غير
تعيين قوله وان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اي وان كان اخر الاسم الذي يراد الجمع
منه الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء قاضون فان اصله قاضيون نقلت حركة الياء الى
ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر اعلم ان
لو قال القاضون لكان اولى لان في اخر مفرده ياء وهو القاضي بخلاف قاضون فانه ليس في اخر
مفرده ياء وهو قاض لانه حذف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه لا يراد الياء
المحذوفة لوجود علة حذفها قوله وان كان مقصورا اي وان كان الاسم الذي يجمع منه الجمع اسما مقصورا

نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل كما كان
مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى قوله وشرطه ان كان
اسما فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة
هذا الجمع منه امور ثلاثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلاثة كالعز
او اثنان منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع
منه خمسة امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر
حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا
يشكل بجمع جماء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء
وهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى فالاول لا يجمع هذا الجمع والثاني يجوز
جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع
ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل
جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف
بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى
مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم
استواء المذكر والمؤنث فيهما لدخول تاء التانيث عليهما للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى مقتولة ونا

حلوبة بمعنى

زايد

حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك القول في مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث
عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة وضحكة وضحكة معا الا انه يستوي فيه المذكر
والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون
المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا
واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بمذكر يعقل فعسى ان يذكره ههنا لدفع وهم من
يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد والمبالغة قوله ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف
نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ نحو سنين وارضين هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة وما اشبهها جمعت هذا الجمع وهو
الارضون والسنون والحرون والاوزون والقلون والثبون مع انتفاء الشرط المذكورة وهي
كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ
نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها ومجمله ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض
عن تاء التانيث المقدرة كما في الارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة قوله
والمؤنث ما الحق الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق اخره الف وتاء نحو
قائمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه
ان كان صفة له مذكر اي الاسم المؤنث الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة اما
ان يكون له مذكر او لا يكون فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل ونحو لم يجمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ومفعال ومفعيل
هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا من حرف التا

نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشي للفرق بين الصفة باعتبار

الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث وجمع على الحوايض و

الطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان

كان اسما غير صفة جمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط

نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد جمع بالالف والتاء مذكر غير

عاقل نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير

جمع تغير بناء واحده تحقيقا كرجال وافراس في جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان

فان الفلك مفرد كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفرد كحمار وجمعا كرجال جمع القلة افعل وافعال و

افعلة وفعلة هذا قسم الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها

من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى

ثلاثة قروء في موضع اقراء واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة

والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المونث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة التي ذكرنا جمع

الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف

المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد

له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر

فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله وقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثله لانه لا فعل له يجري

عليه والمراد بالجاري على الفعل ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله وهو من الثلاثي سماعي اي

المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلاثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل

افعال

انفعال ومن فعل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصيرة وكرر تكرارا وكذب

كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعال

نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال ومن تفعل تفعل وتفعال نحو تملق تملقا وتملاقا ومن فاعل

مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال

ومن افعلل افعلال ومن افعال افعيلال ومن افعوعل افعيعال قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اي

المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله

لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فان يعمل بمعنى كل واحد منها

وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكره ههنا قوله

ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في

تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه

لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضمار في المثنى والمجموع لانه يستلزم

اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع

المصدر وجمع الفاعل ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا

والا لزم الاضمار فيه او كان مسندا الى مضمر وقد بين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل

ويجوز اضافة المصدر العامل الى الفاعل كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف قليلا الى

المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم دار مربع ومصيف

لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لان اصل الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر

ولهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله

منونًا اوليٰ ولميته انه اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل قوله واعماله باللام قليل اي اعمال

المصدر بلام التعريف قليل ولميته تعذر تقديره بأن مع الفعل لانه لا يدخل اللام على أن

مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار

يراخي الاجل قوله وان كان مطلقا اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل

فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا شديدا زيدا او لم يكن كقولك

ضربا زيدا لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا

فوجهان اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب عن

الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون

المصدر من حيث انه بدل عن الفعل عاملا قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث

اي اسم الفاعل اسم اشتق لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى

اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان

والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول

لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى

الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي

ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو

مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من يتذكر

الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفح فهو ملفح واعشب المكان فهو عاشب

واورس فهو وارس وايفع فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله لازما او متعديا لكونه مشابها له من حيث

الزنة ودلالته

الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل

يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا

العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع

ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل

يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او على

الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه ح يتقوى بذلك على العمل واما في الصور

الثلاث الاولى فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو

مذكور واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط

عدم وصفه بصفة او بعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف او التصغير عن مشابهة

الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى وامثلة عمله بهذه

الشرائط زيد قائم ابوه والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما و

ان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا

متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى

الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها

والمراد بالحال والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه

بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال قوله فان كان للماضي

وجبت الاضافة اي ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية

لانه غير عامل ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله انما قال معنى لان هذه الاضافة فليست

فى تقدير الانفصال والذى يصحح جواز مررت بزيد ضاربك امس خلافا للكسائى اى وجبت اضافته خلافا للكسائى فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطى عمرو درهما امس وعلى المعرف باللام بمعنى الذى نحو جائنى الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه قوله وان كان له مفعول اخر اى فان كان للاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى مفعول اخر غير الذى اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك اذا كان له مفعولان غير نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات قوله فان دخلت اللام اى ان دخل اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اى الماضى والحال والاستقبال فى عمله لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا او امس قوله وما وضع للمبالغة اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة فى العمل وشرايطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمروا الان او غدا او زيد الضراب ابوه عمروا الان او غدا او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة فى الكتاب فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع مثله اى ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل فى العمل تقول الزيدان ضاربان عمروا او الزيدون ضاربون عمروا الان او غدا وتقول الزيدان هما الضاربان عمروا والزيدون هم الضاربون عمروا الان او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربتين وضاربات وضراب وضرب زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل لاطراد باب المثنى والمجموع قوله ويجوز حذف النون مع العمل اى ويجوز حذف نون تثنية اسم

الفاعل

الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل اى مع نصب ما بعدهما تخفيفا واستطالة الصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض بحذف النون عند الاضافة لانه معلوم فى باب المثنى ويعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف لانه ليس بصلة قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اى اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير مشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن المفعول غالبا وانما قال غالبا لكثرة الثلاثى ومن غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الاخر اى بميم مضمومة وفتح ما قبل اخره كاخر لفظا نحو مدخل او تقديرا نحو مختار قوله وامره فى العمل والاشتراط كامر فاعله اى امر اسم المفعول فى عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل فى عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما او من عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام وعلى ذلك يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الان او غدا او زيد المضروب غلامه الان او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا كما ذكرنا فى اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت اى الصفة المشبهة اسم مشتق من لازم فعل لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احترازه عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدى وقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة وقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق

من اللازم كقايم وافضل ولقايل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق
من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا اخر وهو
قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة الصفة
المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول في حسن حَسَنٌ وفي
صَعُب صَعْبٌ وفي ظَرُف ظَرِيفٌ **قوله** وتعمل عمل فعلها اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها
مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن
ثبوت الحسن لا حدوثه لكن بشرط اعتمادها على صاحبها او ما لما ذكرنا في اسم الفاعل **قوله** وتقسيم مسايلها
ان يكون الصفة الى اخره اي وتقسيم مسايل الصفة المشبهة ان يكون الصفة بلام التعريف او بغير اللام
وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف او معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة
من ضرب اثنين في ثلاثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع او منصوب او مجرور
فيصير الجميع ثماني عشرة مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة فالمرفوع منها ستة والمنصوب ستة
والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات
الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز ووجه تشبيهه بالمفعول انهم لما اجروه
مجرى اسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المنصوب قصدوا التخفيف بالاضافة وهنا
فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه ليصح كالاضافة اليه وجعلوا الصفة لغيره في اللفظ على التمييز
والجر في المجرورات الست على الاضافة **قوله** وتفصيلها حسن وجهه الى اخره اي وتفصيل مسايل
الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره و
حسن وجه برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه برفع

الوجه

الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره **قوله** واثنان منها ممتنعان اي اثنان من
هذه المسايل الثماني عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانية الحسن وجه بجر وجه
لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة **قوله** واختلف في حسن
وجهه اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حَسَنُ وجهه فقال قوم انها لا يصح لاستلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن فقال قوم انها يصح وسعوا استلزامها الاضافة
الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه **قوله** والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن اي
البواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلاث اقسام ثلاثة احدها احسن وهو ما كان
فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسايله حسنٌ وجهُهُ برفع وجهه وحسنٌ
الوجهَ بالاضافة وحسنٌ الوجهَ بتنوين حسن ونصب الوجه وحسنٌ وجهًا والحسنُ وجهُهُ برفع
وجهه والحسن الوجهِ بالجر والنصب وجهًا وحسنُ وجهٍ بالاضافة وثانيها حَسَنٌ وهو ما
كان فيه ضميران ما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود زايد على المحتاج اليه ومسايله
حسنٌ وجهَهُ بنصب الوجه وجره والحسن وجهَهُ بنصب الوجه وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير
فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسايله الحسن الوجهُ برفع الوجه وحسن الوجهُ برفع الوجه
وحسن وجهٌ برفع وجه **قوله** ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة للضابطة تعرف بها
ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقديرها ان الضمير المذكور في الوجه مقدر
بالحسن لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فتقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها
لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد ويكون الصفة كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها
وثانيها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم يرفع بالصفة ما بعدها فيها ضمير الموصوف سواء نصب

مابعدها او جرته لاحتياج الصفة الى الفاعل فيؤنث ويثنى ويجمع اي اذا احتيج وجود الضمير فيها
اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة
فيها الراجعة الى الموصوف فتقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين
ورجال حسني الوجوه لوجوب المطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة
مرفوعا لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها
مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان فيها كان ضمير واحد
وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير
او لا يكون فان كان ففيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد **قوله** واسما الفاعل والمفعول غير
المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثاني
مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل
في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسم الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول زيد
قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسايل وانما قيد
اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسايل للالتباس الا
يرى انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني لم
يعلم انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول
لضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول

ثان له

ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا له
مفعول لها فلا يحصل الالتباس **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم
التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات
من الفعل وقوله لموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وقوله
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم
التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل
احنك الشاتين وآبل الجمالين لانهما غير مشتقين من فعل **قوله** وهو افعل اي اسم التفضيل
على وزن افعل غالبا وشرطه ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى
من فعل ثلاثي مجرد عن زوايد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج
فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثرة
الخروج او كثرة الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجدى لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فان
لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب **قوله** ليس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا
مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني
منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالاخر الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة
ام زايد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا
قوله فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد
نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
نحو اشد واقبح واكثر مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عورا فالمثال الاول للغير

لغير الجد والثاني للون والثالث للعيب **قوله** وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان
يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل
لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل اكثر منها
في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول **قوله** وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا
للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف وغيرها **قوله** ويستعمل على احد ثلثة
اي ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد من الثلاثة ليعلم المفضل عليه فاذن
لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الاخر لدلالة
كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم
حصى لكون من بمعنى في كانه قال فلست بالاكثر فيهم وكقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا
يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد منها كما هو
كقوله تعالى يعلم السر واخفى **قوله** فاذا اضيف فله معنيان اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا فكان له
معنيان احدهما هو الاكثر ان يقصد به زيادة على من يضاف اليه وح يشترط فيه ان يكون من جملة
ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الخز
افضل الكتان بل يقال افضل من البشر والخز من الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض
لانه داخل فيه من جهة الشركة وغير داخل فيه من جهة التفضيل **قوله** فلا يجوز يوسف احسن اخوته
اي فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته للزوم
اجتماع النقيضين لان بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير

قوله ع

انه يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم
وهو اجتماع النقيضين **قوله** والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي والمعنى الثاني الذي يوجد به حين كونه مضافا
هو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فتكون هذه الاضافة للتخصيص و
التوضيح نحو نصيب اشعر اهل بلدته فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته اي لاجل انه يقصد به زيادة
مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع
النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي و
يجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم
الزيدون افضل القوم لكونه مشابها لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما
ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان
فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من جهة وجود الاضافة
فيه وعدم لفظ افعل من واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى
الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين
للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتهما
ظاهرة والذي بمن مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لصيرورة
من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة
التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين
علامة تثنيته وجمعه وتانيثه ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب الا
اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء

مفضل باعتباره ذلك الشيء حال كونه منه التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل
ومفضل على نفسه باعتبار غيره الرجل اعني عين زيد حال كون منه التفضيل منفيا وانما لم يعمل في
المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته
على التفضيل وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر
اقوى فيحتاج الى شرط   لانه بمعنى حسن الى اخره اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند
حصول الشرط المذكور اي انما عمل لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين
زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل في
لو نحوه ولو رفعوا اسم التفضيل في مثال المذكور وهو احسن لكان خبر مبتداء والكحل مبتداء
فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز   ولك
ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اقصر
من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد   وان قدمت ذكر العين اي وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل
جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي
اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه   مررت على
وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف
الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل

من غير ذكر

من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادي السباع مفعول
اول لقوله ولا ارى وحين يظلم جملة ظرفية حال عن وادي السباع ووادياً منصوب
بانه اول ولا ارى وان جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا وجعلنا
بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل واتوه صفة ركب وتائية تمييز عن اقل واخوف
عطف على اقل وما في قوله الا ما وقى الله بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز
بمعنى سرى فيكون صفة واقع موقع المصدر   قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلاث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن
باحد الازمنة الثلاثة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بها الكلمة والدلالة دلالة اوليه والاقتران بحسب
اصل الوضع لئلا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم   قوله ومن خواصه الى اخره وقوله ومن خواصه
اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونها اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول الفعل و
الاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل المستقبل
وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع
المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به
لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها
ليدل على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخل في الاسم وانما اختص
نحو تا فعلت والمراد به الضماير المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة
البارزة في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع
الالفين في المثنى والواوين في المجموع فلم تتصل به في الواحد ايضا اطرادا للباب   قوله الماضي ما دل

على زمان قبل زمانك اى الماضى فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل
الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعت انشاء والمراد بما
هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرح للعلم به **قوله** مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو
رمى او خبر مبتدا محذوف اى هو مبنى وانما بنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبنى على الفتح لكونه اخف
وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع
اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير بالمرفوع
المتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه لمناسبة نحو
ضربوا **قوله** والمضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت قوله ما اشبه الاسم شامل للماضى لكونه مشابها
له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضى والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه
مشتركا تبيين الجهة التى بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت وهى وقوع كل واحد منهما مشتركا
ومخصصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو
يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب او سوف
يضرب **قوله** فالهمزة للمتكلم الى هنا تبيين لمعانى حروف نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان
او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا
او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله
تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان
يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث ولمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان

ياهندان

وللمؤنث وللمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما

ياهندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب
والهندان تضربان والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع
المؤنث الغائبة تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن **قوله** وحرف
المضارعة مضموم فى الرباعى مفتوح فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما
ضمت فى الرباعى وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثى لانك
لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة فى مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون
الرباعى اقل فيدخل فى غير الرباعى نحو اقتعل وانفعل واستفعل وغير ذلك **قوله** ولا يعرب من الفعل
غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب
فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه
لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره فى مثل هل يضربن ولو اعرب عليه يجرى الاعراب
على ما يشبه التنوين وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان هذه النون اوجبت
تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفى عبارة الكتاب نظر لانه
يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد
ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل النون واذا كان كذلك
يجعل قوله اذا لم يتصل تقييدا لما فهم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا لما ذكره وهو لا يعرب
غير المضارع اذا لم يتصل به النون **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم اى اعراب الفعل المضارع رفع ونصب
وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم **قوله** والصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع بيان
لتفصيل اصناف المضارع فى الاعراب فانها تختلف فى الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من الاعراب

فالصحيح الجرد عن البارز المرفوع الذى هو الذى للتثنيه و الجمع موثنث كان او مذكرا او المخاطب المونث
اعرابه بالضمة حالَ الرفع وبالفتحة حالَ النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذى لا يكون فى اخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به
ذلك بالنون وحذفها اى واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحدا مور المذكورة بثبوت
حالَ الرفع النون وبحذفها حال النصب والجزم وهو فى خمسة امثلة وهى هما يضربان وانتما تضربان وهم
يضربون وانتم تضربون وانتِ تضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربى ولم يضربا ولم تضربوا ولم تضربى
وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والجمع فى الاسماء وانما سقط النون حالة الجزم لانه بمنزلة
الحركة فى المفرد وكما سقط الحركة حال الجزم وكذلك النون وانما سقط النون حالَ النصب لكون الجزم فى
الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء وكما يتبع النصب للجر فى الاسماء يتبع النصب الجزم فى الافعال قوله
والمعتل بالواو والياء لياء اخره اى واعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويعضى بالضمة تقديرا
حالَ الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضى ولن يغزوَ
ولن يقضىَ لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغزو ولم يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف قوله
والمعتل بالالف اى واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة وحال النصب تقديرا
نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة قوله تقع اذا تجرد عن
النواصب والجوازم وهى اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعنى ناصب
المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينصب بان ولن وكى واذن لما اخر اشارة الى نواصب الفعل
المضارع وهى ان ولن وكى واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن عدها قال فان
نحو اريد ان تحسن الىّ وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان فى المثالين المذكورين متعين لان
يكون

يكون ناصب الفعل المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لاختصاص المخففة با
لافعال الداخلة على المبتداء والخبر ولوجوب ذكر سوف او السين او قد او حرف النفى
ان المخففة الان النصب فى المثال الاول بالفتحة لفظا وفى المثال الثانى بحذف النون قوله
والتى تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هى ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة
للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين
على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم
العلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد من ان يكون المضارع
مع السين او سوف او قد او مع حرف النفى ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف
للتخفيف والفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتى تقع بعد الظن ففيها الوجهان اى وان التى تقع
بعد افعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اى جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة
نحو ظننت ان تقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن ابرح اى مثال
ان الناصبة كقوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفى الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل
وهو اكد من لا فى نفى الاستقبال وقيلت انها للتاكيد واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى
اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اى لا يكون
معمولا لما قبلها ولا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثانى ان يكون الفعل مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا فى الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسنَ اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان اى اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك

اكرمكم فاذن او بعد الواو كقوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها
النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان معتمدا مستقلا من غير النظر الا حرف العطف فكانه
معتمد على ما قبلها وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها
سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو
مختار المصنف وليس بحرف جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين
لدخول اللام عليه كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن كقولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد
بالنصب اذا العرض هو الاخبار عن دخول المترقب عند ذلك السير من غير الى حصوله وحتى يكون
بمعنى كي اي للسببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اي بمعنى انتهاء الغاية
نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس
وانما تضمن ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان لكونه في تقدير الاسم
فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعده مستقبل قطعا وفي المثال الثاني
يحتمل ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى وما بعدها غير مستقبل قطعا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث
بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اي فان قصدت كون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بان اراد تلك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخلها البلد وانت
مخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت و
دخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فيرفع ما بعدها واجب
لكونها حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان

الداخل

الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وهو المنافي من الحال وكذا اسما
ويجب السببية اي اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه
لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي
مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض سبب عدم الرجاء ومن ثم امتنع الرفع
في كان سيري حتى ادخلها بالرفع في الناقصة اي ومن اجل ان حتى تكون حرف ابتداء امتنع
ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة
لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان يقال اسرت
حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه لا يعلمونه بما قبلها او
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
بوقوع السبب وهو محال وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان كان تامة
جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بعدم لكان الناقصة
بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري وايهم سار حتى يدخلها بالرفع
اي اذا كان الاستفهام عن بعض الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر
المعين وههنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في بعض السائر ولام كي نحو اسلمت لادخل
الجنة اي ومثال لام كي نحو اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت
لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل
فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان اي لام
بعد

الجحود الذی نصب الفعل بعدها بتقدیر ان لانها لتاکید النفی الداخل علی کان کقوله تعالی وما کان الله لیعذبهم والفرق بین هذا اللام ولام کی ان لام کی للتعلیل بخلاف هذه ولزوم اختلال المعنی بحذفها بخلاف هذه لکونها زائدة وانما یجب تقدیر ان بعدها لما ذکرنا فی لام کی والفاء بشرطین ای اخرهای بنصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطین احدهما ان یکون ماقبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الی النصب لیدل علیه والثانی ان یکون قبلها احد الاشیاء المذکورة فی الکتاب لان ماقبلها لیس سببا لما بعد الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم یجز فی الموجب الا فی الضرورة کقوله ساترک منزلی لبنی تمیم والحق بالحجاز فاستریحا فاورد به ان لحق فاستریح مثال الامر زرنی فاکرمک ومثال النهی لاتشتمنی فاضربک ومثال النفی لا تقضی علیهم فیموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فیشفعوا لنا ومثال التمنی یالیتنی کنت معهم فافوز فوزا عظیما ومثال العرض الا تنزل بنا فتصیب خیرا فتقدیر الاول لیکن منک زیارة فاکرام منی وتقدیر الثانی لا یکن منک شتم فضرب منی وتقدیر الثالث لا یکون قضاء علیهم فموتهم وتقدیر الرابع هل حصول اشفعاء وشفاعة لنا وتقدیر الخامس لیت لی کونا معهم وفوزا عظیما وتقدیر السادس لیس منک زیادة فاکرام منی وانما کان تقدیرها کذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثانی وجب اضمار ان لیعلم انه کذلک ولما اضمر ان ما بعد الفاء فی تقدیر المصدر لئلا یلزم عطف الاسم علی الفعل واذا تقرر ذلک فنقول ایتنی فاکرمک جملة واحدة لانه لیکن منک اتیان فاکرام منی واذا کان کذلک لم یکن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء علی الحقیقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الی المعنی والواو بشرطین الجمعیة وان یکون قبلها مثل ذلک ای ینصب بعد الواو باضمار ان بشرطین احدهما الجمعیة والثانی ان یکون ما قبلها احد الامور الستة المذکورة والعلة فی اشتراط الشرطین هی العلة المذکورة فی الفاء والاحکام کالاحکام فیها

لان الواو

لان الواو للعطف کالفاء فاضمر ان بعدها لیعلم الجمعیة ویلزم منه جعل الفعل الذی قبلها فی تقدیر المصدر لیکون عطف الاسم علی الاسم مثال النفی لا اذهب وتجفونی کان المراد نفی اجتماع الامرین ومثال الاستفهام هل تجیئنی واکرمک کان المسؤل عنه اجتماع الامرین اعنی الاعانة والاکرام ومثال النهی قوله لا تنه عن خلق وتاتی مثله عار علیک اذا فعلت عظیم فالنهی عنه هٰهنا هو النهی عن الشیء مع طلب مثله ومثال الامر زرنی واکرمک فالمطلوب هو الزیادة مع الاکرام ومثال التمنی لیت لی مالا وانفق منه فالتمنی هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصیب خیرا لکن المعروض علیه النزول مع اصابة الخیر هذا المعنی الجمعیة فی کل واحد منها وتقدیر الاول لا یکون منی ذهاب وجفاء منک وتقدیر الثانی هل حصول اعانة لی منک واکرام لک منی وتقدیر الثالث لا یکون منک نهی عن واتیان بمثله وتقدیر الرابع لیکن منک زیارة لی واکرام لک منی وتقدیر الخامس لیت لی حصول مال وانفاقا وتقدیر السادس الا یکن منک نزول واصابة خیر وبشرط معنی الی ان وینصب الفعل بعد او باضمار ان لانه بمعنی الی او حتی او الا وانما کان یلزم تقدیر ان بعدها لیکون الفعل معها فی تقدیر المصدر لاختصاص هذه الاشیاء بالاسماء تقول لالزمنک او تعطینی حقی ای الی ان تعطینی حقی هذا ما ذکر المصنف فی الشرح والذی ذکره غیره ان او حرف العطف کالواو الا انها للشک والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها لیعلم ان الثانی لم یدخل فی حکم الاول بل المراد ان القصد فی اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر فی تقدیر المصدر قدر ما قبل او کذلک لیکون عطف الاسم علی الاسم فیکون تقدیره لیکن منی لزوم واعطاء منک وهو فی قوة قولنا لالزمنک الی ان تعطینی حقی او حتی ان تعطینی حقی او الا ان تعطینی حقی والعاطفة اذا کان المعطوف علیه اسما ای ینصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدیر ان اذا کان المعطوف علیه اسما لئلا یلزم عطف

عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ويجوز اظهار
ان مع لام كي والعاطفة نحو زاي اظهار ان مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي الجحود
ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة واما مع الحروف العاطفة فلكونه يتهم عطف
الفعل على الاسم طاما ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا
يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي وغير العاطفة لدلالة القرينة عليها وكون
الحرف اخص فالتزموا حذفها فهذه الحروف التي ينصب بعدها ان ثلاثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده
وقسم يجوز وقسم يجب ويجزم بلم ولما الى اخره اي ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو شروع
في جوازم الفعل وهو قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعلين الاول اربعة وهي لم
ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة عطف على بلم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين
اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان وهو الاختيار ولا اختصاص
وهو ضربان ظرف وغيره والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لمنعهما عن الاضافة
المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان
يستعمل ما وجد اعنها وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله
اين تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف
اليتيك وتستطارا وكقوله متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان
لا يستعمل مع ما وهو انى كقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك
شاجر وغير الظروف ما ومن واي ومثاله قوله اري العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص
الايام والدهر ينفد ومن يكرم يكرمه وقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى

مهما نا سانه

مهما نا سانه من انه والاصل في مهما على وجهين احدهما ما على ان ما الثانية زائدة فهو عنده اما
ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما كان قابلا للعامل
انا افعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم بها بان
كالجزم وانما لم تتضمن من الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط
ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل للمضي واما مع كيفما واذا فشاذ اي الجزم بكيفما
واذا شاذ لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال هو عليها ولتنافي
بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر
كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غبارة فستنجلي والكوفي يجوز الجزم بكيف
مع ما بدونها وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم الفعل بان مقدرة وقد يجي بيانه
فلم لقلب المضارع ماضيا الى اخره لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم
لقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه ولما مثلها اي ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه
ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكهما فيما ذكر
اي ويختص لما باستمرار نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل
تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول
ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار لان دما دخلت
زيادة ما ويختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه لان اصله لم زيد
عليه ما فناسب بقاء الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها
عنها يوم الاعارت ان وصلت وان لم اي وان لم اصل واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل

جلا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاضحى معانيهما قفر ارسومهما كان لم سوى اهل
من الوحش تؤهل ولاشتراك من كونه اسما ومن كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص
بالماضي واذا كان حرفا مخصوص بالمضارع   ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اى
ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمه مطلقا وان كان مبنيا
للفاعل لزمه اذا كان مسندا الى المتكلم والغائب واما في غيرهما فنادر كقوله تعالى فلتفرحوا
ولا النهي ضدها اى لا التى للنهي ضد لام الامر وهو الذى يطلب به ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبني للمفعول وللفاعل مخاطبا كان او غايبا او متكلما   وكلم المجازاة
وهي مذكورة من قبل تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني
مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل ليلا
يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول
الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم الشرط والجزاء ان كان مضارعين نحو ان يقم اقم فجزم كل
واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا نحو ان يضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه
بقوله فان كان مضارعين او الاول فالجزم اى فالجزم واجب وان كان ماضيا والجزاء مضارعا نحو
ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط
الذى هو اقرب فلان لا يعمل في الجزاء الذى هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم
ومثال الجازم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
واشار اليه بقوله وان كان الثاني فالوجهان اى وان كان الجزاء مضارعا دون الماضي فاللغة

كالاولى ضعيف لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في
كل واحد منهما لكونهما مبنيين   وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز اشارة
بان الجزاء الذى يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذى يجوز ولا يجب والجزاء الذى يجب والضابط
فيه انه اذا اثر حرف الشرط معنى وقطعا في الجزاء لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان اصل
وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط
فاشار الى الاول بقوله وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اى اذا كان الجزاء ماضيا لفظا
نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول
الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو جعله للاستقبال وانما قال قد لفظا او معنى لانه لو كان
مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضي المتحقق واشار الى
الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اى فان كان الجزاء مضارعا مثبتا
جاز الامران دخول الفاء من انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم
اى فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر المبتداء بل جواب الشرط وهو اولى لان
عدم الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء
كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل للاستقبال المحقق فلم يكن لحرف الشرط
فيه تاثير لامتناع اجتماع العاملين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لمجرد النفي فكان لحرف
الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال وانما قيد النفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول الفاء عليه لانتفاء
تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالنفي بما هو الحال مع كونه جزاء للشرط وبالنفي بلن هو الاستقبال

واشار الى الثالث بقوله وقد لا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع
مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت
فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات
فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فيرحمك
الله او كان ماضيا مصدرا بقد لفظا او تقديرا كالامر او منفيا بما او لن كما مر او لغير ذلك   ويجيء اذا
مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاز اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم تجئ موضع الفاء في غير الجملة الاسمية
لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا   وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصدا
السببية اي يجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل
الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي عرفني بيتك ازرك وليت عندنا نحدثنا اي ان كان
عندنا نحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجمع ان وقع الاول
وقع الثاني لان هذه الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض
فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب و
لهذا لا يجزم في النفي فعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر حقيقة او قوة ليدخل فيه حسبك ينم
الناس فان حسبك بمنزلة اكتف ينم الناس وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب
ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي لانه جوز
اعتمادا على وضع المعنى لان المعنى ان تكفر تدخل النار   مثال الامر هو صيغة يطلب بها الفعل

من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف
مطلق الامر لخروج امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل
بجميع امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول فقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو
ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت   بحذف حرف المضارعة
يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في قراءة الشاذ ومثل اما تضرب زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة
وحكم آخره حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو
والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون
كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا انما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث
ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكمه حكم آخر المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب
وعدم مشابهته للاسم باحد حروف اتين   فان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من
الفعل المضارع وهي ان يحذف حرف المضارعة فان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل
باقيه امرا تقول في تعد عد وتضارب ضارب والهاء في قوله بعده عائد الى حرف المضارعة ولم يذكر
المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة لتمكن
النطق بالساكن وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن
كسرة او فتحة نحو اضرب من يضرب واعلم من يعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك اذا
من يضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول او المضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت
اضرب بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعي ولو قلت من يعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم
فاعله للمتكلم ولو قلت من يعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي لما مر من كيفية بناء

لا امر الثلاثي اورد امثلة وهي اقبل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الساكن مضموم
والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسورا والثالث مثال ان يكون بعد الساكن مفتوح
وان كان بعده ساكن وهو رباعي ردت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها
وهو اجتماع الهمزتين والحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة
في الاصل تقول في يكرم اكرم وانما حذف الهمزة المضارع لكراهية اجتماع الهمزتين في المتكلم اكرم
وحذفت في البواقي نحو تكرم ويكرم اطرادا للباب   فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله
وهو ما حذف فاعله التي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار
او للابهام او للجهل بالفاعل او غيره وللغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا
ضم اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا
يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل الاخر لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن
في اول الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل ضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لدفع
الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث
وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط همزة في الدرج في قولك الا انطلق
والا استخرج والا اقتدر واما اذا كان فيه التاء يعني باب تفعل وتفاعل بضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول
في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم الثاني وحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم وتجاهل بمضارع جاهل
والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكر من قبل
ومعتل العين الافصح فيه قيل وبيع اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات
احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها

بعد سلب

حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قول وبيع بالاشمام وهو تهيئة
الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلهما
الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو والياء ساكنة وضم الاول وهو قليل
ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لضم ما قبلها واشار
الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل
وبيع على الاطلاق ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوب
الفاً   ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي
المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من اختير باب وانقيد في انه يجوز فيه ثلاث لغات
دون استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود اي تير وقود مثل
بيع وفي وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الياء والواو فجاز فيه ما جاز في قيل
وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم استخير واقوم وهما ليسا مثل بيع وقول في وقوع
الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل بيع وقيل
وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي وان كان الفعل الذي يراد ان يبني منه
ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يكتف بالاقتصار على احدهما
لان الاقتصار على فتح ما قبل الاخر لم يفد في تعلم او على الضم في مثل يخرج تقول في مثل يضرب
يضرب   ومعتل العين ينقلب عينه الفا اي كان المضارع الذي بني منه ما لم يسم فاعله
معتل العين ينقلب عينه الفا اذا كان واوا او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول
ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع الفتحة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا

الناقصة افعال وسائر ... المتعدي وغير متعدي لان الفعل اما متعد واما غير متعد لانه
اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على
شيء يتعلق به نحو الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق
نحو القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلاثة اشياء وهي الهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف
العين نحو فرّحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون لواحد واثنين لا الاقتصار
متعدي الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لا اقتصار معناه انا سما وهو على ضربين احد
هما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسا نحو اعطيت
زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار
على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم واروى وانبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث الا ان اعلم واروى تعديتهما الى ثلاثة مفاعيل بالاصالة بلا خلاف فان علم متعد الى
مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى الى ثلاثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد به مفعولا فاذا
قلت اعلمت زيدا عمرا فاضلا كان معناه صيرت زيدا اعلم بان عمرا فاضلا وكذلك
ارى واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد والى الغير بواسطة حرف الجر نحو انبأتك عن زيد وقد يحذف
حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجرى اعلم في تعديتها الى ثلاثة مفاعيل
ومنها مفعولها الاول كمفعولي اعطيت اي مفعول الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل حكم مفعوليها
الاول كمفعول اعطيت يعني انه يجوز ان تذكره مفردا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز
ان يذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن
الثاني ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني والثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال
الثاني

الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت يعني انه يجوز ترك مفعولها الثاني والثالث معا ولا
يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث
هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني
والثالث واعلمت عمرا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير
ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني افعال القلوب ظننت وحسبت
اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي ما يدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر لبيان ما يكون تلك
الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلاثة الاخر للعلم وزعمت للدعوى والاخير يكون للعلم
ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قائما عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما واذا كان عبارة
عن ظن قلت ظننت زيدا قائما وتنصب الجزئين اي المبتدأ والخبر معا الا عند مواضع نذكرها
وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء
الظاهرة بل يكفي فيها قوة العقلية ومن خصائصها انها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف
باب اعطيت اي ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما الخصائص جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره ذلك الشيء ومن خصائص افعال القلوب انها لا يقتصر على احد مفعوليها
ان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركاي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال
داخلة على المبتدأ والخبر فكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الاخر وليس
باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدأ والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدأ
والخبر وفيه نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من
قرأ المفعول الاول بالياء المعطوف من تحت اي ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله البخل

وهو حسن الفهم ومنها جواز الالغاء اي ومن خصايص هذه الافعال الغاء عملها اذا توسطت

هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال

مفعوليها كلاما لكونهما مبتدا وخبرا على تقديريها لعا تعدير على العائهما مع ضعف عملها بالتوسط

او التاخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو متى

ظن زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت

اذا تاخر او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو

التوسط او التاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا توسطت او تاخرت

ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان

الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت وصيغة الاعمال يكون في معنى الظرف

ح فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام

اي من خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب

وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد

في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة صدر الكلام فلو عملت لم يكن

هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك ازيد عندك ام عمرو في موضع

النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي

الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال انه علمت احدهما عنه

عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمعين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام

ليتناول الاسم لقوله لو علم الفعل اي ما الموصول لم يعمل فيه فقال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم

بحله

معنى نحو اتهم علمت زيدا ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد اي

من خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء نحو علمتني وعلمتك اي

علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في

ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل

ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي

ولا يدفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا وطروّ اشتباه هذه

الحركة بعير ما غفلة السامع ولبس وكذلك هذه الافعال لانها متعلقة بالاعتقادات والعلوم من

العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذا

لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها مشتركة

في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا

ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عايدا الى لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير عمدة

وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند ولبعضها معنى آخر يتعدى

به الى واحد اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من

الظنة بمعنى التهمة فانه ح لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي

بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت

من وجدان الضالة بمعنى الاصابة قوله وجدت الضالة اي اصبتها ورايت من رؤية البصر بقول

رايت زيدا اي ابصرته وما وضع ليقرر الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال

وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما اي ان حمل زيدا على صفة كونه

عاما في الزمان الماضي و لقائل ان يقول ان سائر الافعال ايضا تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا
في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه تقرير فاعله على صفة غير مصدره
فان كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره و
ليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من
حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث لا تتم بمرفوعها   وهي كان اي هذه الافعال كان
وصار واصبح الى قوله وليس   وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء بمعنى تقرير شيء على صفة في نحو قولك
ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره
مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين فلا يحصل ذلك الشيء فيقال ما جاءت حاجتك اي ما صار
وان يكون للاستفهام وح يكون معناه اي شيء صارت حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه
لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما خرج من قول الخوارج لابن عباس
حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه يستدعيهم الى الحق   وقعدت كانها حربة اي وقد جاء
قعدت بمعنى تقرير الشيء على صفة اي اعني جاء في فعل ... ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي صارت شفرته حربة والظاهر انه مخصوص بهذا ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا
بمعنى صار كاتبا   تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال تدخل
على الجملة الاسمية وهي المبتداء والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتداء حكم معناها ويحتمل ان يراد
بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية معناها واعلم انه لم
يعرف فاين الحكم في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتداء بانه اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر
بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا

في الكل

في الكل   وكان يكون ناقصة اي كان على ثلاثة انواع احدها ناقصة وهي ثلاثة احدها لتقرير
المبتدا على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دائما نحو كان الله عالما او منقطعا نحو كان زيد غنيا
واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء
قفر والمطي كانها   قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار
وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح تقع بعدها جملة تفسر ذلك
الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت   واخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل
اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان يكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة
ثلاثة لامتناع كون اقسام الشيء قسيما له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخرين كذلك
قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخرين لوجود اسم غير الناقصة
للاخرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة و
التامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت ترفع ما بعدها بالفاعلية كما ترفع ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت
كانت الكاسة والمقدور كائن والثالث ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم
لافادتها الزمان الماضي والغايتها في اللفظ والاجود تاخيرها ... وثانيها ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى
كقوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على
الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكونا ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ
وصار للانتقال اي صار للانتقال عن شيء الى شيء اما باعتبار العوارض نحو صار زيد الاعرج او باعتبار
الحقائق نحو صار الماء هواء   واصبح وامسى واضحى اعلم ان هذه الافعال الثلاثة لها ثلاثة معان احدها
اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد

امير او امسى زيد عالما فان ثانيهما ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وليس المراد انه
صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان تكون تامة وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات
نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله ظل وبات اعلم ان ظل وبات يستعملان لمعنيين احدهما اقتران مضمون
الجملة باوقاتهما اى ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول
ظل زيد معلما وبات زيد متفكرا والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا وهو كظيم فانه
لا يخص زمانا دون زمان قوله ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك اعلم ان هذه الافعال الاربعة
لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اى مذ زمان يمكن وقوعه المعتاد نحو مازال زيد اميرا اى مذ كان
قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا ففاعل قبل في ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى
خبرها قوله ويلزمها النفي اى ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فكون
هذه الافعال ح بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون معنى الافعال للنفي ودخول
حرف النفي عليها وبهذا لم يجز ان يقال مازال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما المانع
قوله ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها اى مادام لدلالة توقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها نحو اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير
حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا يحتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه
فضلة والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة اى
اى وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول
ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا وقيل لنفيه مطلقا اى حالا كان او غيره عند بعضهم
قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا في لكون العذاب مصروفا عنهم يوم

القيامة

القيامة فهذا النفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب
يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكأنه ثابت ومتحقق في الحال لتيقن وجود ما اخبر الله تعالى
للمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل عدم خلافه وجوابه ان مخالفة
الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على
اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها عليها
اى هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام اولها انه يجوز وهو من كان الى
راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع من التقدم منتف والثاني
انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية
بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما
في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر و
لم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على الا ابن كيسان فانه اجازه في غير مادام وفي
قوله ان ما النافية لما دخلت على الافعال الدالة على النفي صارت للاثبات بمنزلة كان وكما جاز
تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وهو لا يجوز
للاول في غيرها وام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم
خبره على نفسه لكونه للنفي ثم امتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز
لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاول بمنع امتناع تقديم
معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم

الايوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم ياتيهم معمول مصروف الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الاحيث يصح وقوع العامل ولقائل ان يقول كان من الواجب على المصنف ان ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بخلاف ابن كيسان واعتد بالمخالفة في لان طائفة كثيرة منهم من المعتدين على امتناع تقديم خبر على نفسه

اعلم ان من الافعال من اخوات كان لكونها للتقدير الفاعل على

صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها و جواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا واخذا فيه **قوله** ما كاول عسى اى الذى لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهى حملا على لعل ولتضمنها معنى الانشاء فاسمه لعل لكون كل واحد منهما للطمع الحصول والاستغاث ولهذا الاستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير **قوله** تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشار الى انه يجوز فيه لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان منصوبها الفعل المضارع مع ان تعرير المعنى مع الكلام لان الرجاء انما يكون في المستقبل وتحويله مع اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا **قوله** عسى الغوير ابؤسا وهى جمع البؤس او الباس اى الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره اى عسى زيد القيام اى ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب

و

والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر وهذا كما يقال في سمعت انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر وتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيء اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا تجويز تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وأما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان لا تضمر في عسى وان تضمر استغناء عنه بالضمير الموجود في ان العايد الى زيد وعلى التقدير من فزيد مبتدأ وما بعده خبره تقول على الوجه الاول الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندات عسى ان يقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الثاني الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن **قوله** وتحذف ان اى وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لاشتمال وقوع الفعل فاعلا **قوله** والثاني كاد اى والقسم الثاني وهو الذى وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر محض ولذلك يتصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول من الحال من غير ان لدلالته على استعمال المنافي للحال نحو كاد زيد يجئ وقد تدخل ان على خبره تشبيها

يعني كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على
الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كان الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت
للنفي لان من شأن حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح
لاختلافات فيه كما صرح بها بعد ذلك قوله وقيل للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا
دخل على كاد للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فذبحوها فالذبح يدل على الفعل فيها كادوا ادل على الاثبات اما اذا كان مضارعا
فكتخطية الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح ووجه الاستدلال به انهم اذا فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال
رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطيتهم وجه واذا فهموا منها الاثبات كان للاثبات
والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم في زمان الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح
في اول الحال لاختلاف الوقتين والذي يدل على ذلك تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع لنا
ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان العرب في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات منه انه
سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من
خطاء مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده
ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حب التغير وهو ابلغ من نفي نفس التغير قوله وقيل يكون
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون
في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وعرف الجواب عنه وفي المستقبل كا
لافعال اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد قد اجرينا قوله والثالث

طفق

طفق وجعل وكرب واخذ لا اخره اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب
واخذ واوشك فانه في الوجه الثاني لانتهاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة لا
يستعمل استعمال كاد لقرب معناها من كاد نحو طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول فالاربعة
وطفقا يخصفان عليهما واوشك زيد يخرج وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب
ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء
التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند
رؤية ما خفي سببه وخرج عن نظائره قوله وهي صيغتان اي والتعجب صيغتان احديهما ما
افعله والثانية افعل به وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي ولا
تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحروف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن
زيدا واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب لا يبنيان الا
مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتأكيد ولا يبنيان الا من الثلاثي
ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه ما يتوصل به في التفضيل
وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما افحش عورته واشدد باستخراجه واكثر بحمرته
وافحش بعورته قوله ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تأخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء
الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا
يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرنا اجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق لرخصة الاتساع
في الظروف بما لم يتسع في غيرها قوله وما ابتداء نكرة عند سيبويه لما في اثنائه الابهام

اعراب ما افعله فما مبتدا نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة
التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وهو موصولة عند الاخفش والجملة
التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء
وما استفهامية عند قوم فهي مبتداء وما بعدها هو خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا وهذا التعدد
باعتبار الاصل لا لانها بمعناها الان قوله وبه فاعل عند سيبويه الى اخره اشارة الى بيان اعراب افعل به
عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة ههنا ليدل على الانشاء واصل
افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير
عن لفظ الخبر الى الانشاء وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين
قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا
لزم صيغته واحدة في المفرد والمثنى والمجموع قوله ومفعول به عند الاخفش عطف على قوله فاعل
وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي وبه مفعول به عند الاخفش او هو التعجب منه كما كان
بعد ما افعل وعلى هذا يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير
ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد او ضمير المخاطب عند بعضهم اي اؤمر لكل
واحد مخاطب بان يجعل زيدا حسنا اي بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يتغير عن
لفظ الواحد تقول يا رجل يا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كان
الهمزة في احسن بزيد للصيرورة فيصير احسن بواسطة الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد كما في قوله تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك لو لم يكن الهمزة للصيرورة فيكون احسن متعديا مدح
او ذم افعال المدح التي يعرف لها في النحو افعال وضعت للانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن مثل

مدحته

مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح ونحوه من افعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء
فمنها نعم وبئس اي من افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس وشرطهما ان يكون الفاعل اي
وشرط هذين الافعال ان يكون فاعلهما احد الامور الثلثة وهو ان يكون الفاعل معلوما للمتكلم وهو اما ان يكون
معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف باللام لتعريف العهد نحو نعم
صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا وذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل
رجلا زيد واما مميز بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما نكرة بمعنى شيء موضعها النصب
على التميز وهي التمييز لفاعل نعم اي فنعم شيئا هي اي نعم الشيء شيئا هي وهي ضمير التصرفات
وهي المخصوصة بالمدح وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذلك الفاعل يذكر المخصوص بالمدح
او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس وهو مبتداء وما قبله خبر اشارة
الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتداء والجملة التي قبله خبره فلم يحتج الخبر الى
ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف على تقدير سوال وهو
انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد
جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين وشرطه مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص
بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند وانما
وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وبئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله
متاول جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس و
ليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول اي

متأول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بآياتنا او
بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم اي وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا دلت عليه القرينة
كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه
سياق الاية وساء مثل بئس اي وساء يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون
بمعناها وان استعمل في الاخبار نحو ساء في هذا الامر نحو ساءت المراة هند اي بئست المراة
هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير
حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل ومنها حبذا وفاعله ذا اي ومن افعال المدح
حبذا وهو مركب من حب الشيء وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله ذا ويراد به المشار اليه في
الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا
او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان
والهندات وبعده اي المخصوص وبالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل
كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتداء وما بعده خبره ولانهم عاملوه
معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتداء
ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف ويجوز ان يقع قبل ذكر المخصوص او بعده ويجوز ان يقع قبل
ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب له خلاف نعم اذا
كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على تمييز الملفوظ ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص

حال موافق له فيما ذكرنا نحو حبذا راكبا زيد ويقع بعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز والحال
في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام
المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله
الحرف ما دل على معنى في غيره ما دل على معنى كالجنس لا يشترك فيه الثلاثة وبقوله في غيره يخرج
الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته لاسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف ما دل على
معنى في غيره احتاج الحرف الى الاسم او الفعل في ان تصير جزءا من الكلام من مسند ومسند اليه
لان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه قوله حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل او معناه الى ما يليه تعريف حروف الجر اي حروف الجر وضعت لافضاء الفعل ومعناه
الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الافضاء وسميت ايضا حروف
الجر سميه باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تعالى بما رحبت
فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل قوله
وهي من والى وحتى الى قوله وحاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على ما ذكر
فمن للابتداء شروع لبيان معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها
ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة
وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة
وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت
لم يختل المعنى والزائدة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد ولا تقع

صاد

سمع من يقول مثل من مطر

ولا تعرف من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يريدونه في الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة الى دليلهم وهو ان من يراد في الموجب لحى قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متاول وتاويل قولهم يحكى كلامه وقال مجيبا له فكان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتاويل الاية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه ولا يلزم من غفرانه جميع ذنوب امة محمد عليه غفرانه جميع ذنوب امة نوح عم على انه قوله تع يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه

والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن وتعرف باستعماله فيما له انتهاء نحو سرت الى من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تع من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما سبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير يختص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استغناء عنه بالى وليلا يختلط الضماير بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير مستندا لا بمثل فلا والله لا يلقى اناس في حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الاولين وفي للظرفية وبمعنى على قليل اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرفية وهي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق والى اخره اي والباء يستعمل

لمعان

لمعان احدها للالصاق نحو مررت بزيد اي التصقت مروري بموضع يقرب منه زيد نحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وكما في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في غير النفي والنهي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده واللام للاختصاص اي اللام تستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس والثاني للتعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة كقوله تع ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المومنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمومنين لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا هؤلاء عنه المومنين ولا يقال لو كان كذلك يقال سبقتمونا لانا نقول لا يلزم من ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كالعبيد منهم مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا البعض الاخر منهم كالاصاغر منهم مثلا والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تع كقوله الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس اي والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى يفنى كيس متحصن بجبل صفته والحيد جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل وفي الجبل كل نتوء في القرن او الجبل او غيرهما وهي تجمع على حيود وصيد كبيد وزبد والظيان نبت طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر ورب للتقليل الى اخره اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها

الذين كفروا عنهم

ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب
رجل كريم اضفت او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف
ابوه علمه اضفت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة
فليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء وانما قال على الاصح لان
في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها
وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفها غالبا
لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما
قيد للحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد لقيته وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد تدخل
رب على مضمر مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا ومنه الضمير مبهم كما الضمير في نعم
رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا وانما عند البصريين تقول ربه رجلا ورجلين
ورجالا وربه امراة وامراتين ونساء لكونه راجعا الى مقدر ذهني لا الى شيء مقدم فكن ليجب
مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقته هذا الضمير المميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث   وتلحقها ما فتدخل على الجملة اي وتلحق رب ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصد
تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا يقال وبما يقوم زيد لان
رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة المضي لصدق
الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود والحاصل فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ابدا اذ وهو للمضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه
نزله الموجود لتحقيق من الترتيب   وواوها اي واو رب ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة

ويحتاج

يحتاج الى جواب مذكورا ومحذوف ماض كقوله وبلدة ليس لها انيس اي رب بلدة
وواو القسم الى اخره اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لكثرة
السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اضربه او لحسن لدومي اعني واو القسم مختص
بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها   والتاء مثلها اي التاء مثل الواو في انها لا يستعمل
مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل في غير اسم الله تعالى
لنقصانها عن الواو الذي هو انقص من الباء   والباء اعم منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا
من الواو والتاء لاستعمالها مع الجميع اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر
بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السؤال بخلاف
التاء   ويتلقى القسم باللام وان اي ويتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان اذا كان مثبتا وحرف
النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت
مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم او اللام نحو والله لزيد قائم وقد جمع بينهما نحو والله ان زيدا
لقائم وذلك للتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما ولا نحو والله ما زيد قائما
والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام
مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يكون وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان
فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه نادرا نحو والله لافعلن او لافعل وان منفية
فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها
ما ولا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله ما افعلن او ما افعل او لا افعل او لا افعلن ولكن يجوز
حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي

لا يعنو ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه اى ويحذف جواب القسم اذا اعترض اى اذا
توسط القسم نحو زيد والله قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغنى عن اعادته
وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اى عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى
للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب
كقوله ان الى للرماح دريئة من عن بمعنى مرة وامامى واما على بمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد
ما تم ظمؤها وهما اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف
للتشبيه فى اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زايدا كقوله تعالى ليس كمثله شى والذى يدل على زيادته
انه لولا لزم نفيه تعالى لانه نفى مثل مثله هو مثل مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما
كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد الذى يدل على اسميه ههنا دخول عن عليه ويختص
الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على المضمر كقوله وام اوعال كها او اقربا
ومذ ومنذ للزمان للابتداء اى مذ ومنذ لابتداء الغاية فى الزمان الماضى كما ان من ابتداء الغاية فى المكان
نحو ما رايته منذ سنة كذا اى ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ويكونان للظرفية فى الزمان الحاضر اذا
كانا بمعنى فى نحو ما رايته منذ شهرنا او يومنا اى فى شهرنا او يومنا وقد يعدم احكامها فى الظرف ولا
يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثانى الظرفية لان الكم
لا يريد بهما اذ دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اى هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا واذا
نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا
بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا
لكنا

لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حرف جر ان وان لا اخل انما
ست من الحروف حروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على
ثلثة احرف فصاعدا او فتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل فى كل واحد منها على
اى وهى ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر من انواع الكلام اى ولهذه
الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام فهو ذلك يقتضى تقدمها ليحصل
العلم فى اول الامر بان الكلام من اى نوع من انواع الكلام من ترجى او تمنى او استدراك او
غير ذلك سوى ان بفتحها اى لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها بعكس هذه الحروف
اى لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا جاءت
على اصلها ويلحقها ما اى ويلحق هذه الحروف ما الكافة اى المانعة وح يلغى عن العمل على الوجه الافصح
لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا ومعنى وافرادها يعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء
قول النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد فقال بالوجهين والغرض من الحاق
ما من الحروف الحصر والتاكيد فى انما وافادة معناها فى الجملتين الاسمية والفعلية فى الكل
ويدخل اى ويدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها ليفيد معناها فى الجملة الفعلية كما افادت
فى الجملة الاسمية فتقول انما قال زيد وانما تقول زيد فان لا تغير معنى الجملة شروع فى بيان
احوال منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى
الجملة بل يؤكدها واذا قلت ان زيدا قايم ادى به ما قلت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد
والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التى بعدها فى حكم الافراد ومن ثم وجب الكسرة فى
موضع الجمل والفتح فى موضع المفرد لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة على حالها وبقى الجملة

مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع يقع الجملة بحالها ومن اجل ان المفتوحة
بتقدير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا وحكما في كل موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد
واذا كان كذلك تعين موضع كل واحدة من المكسورة والمفتوحة   فكسرت ابتداء وبعد القول
لازم من الفرق المذكور اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه في موضع الجملة
نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول نحو ان زيدا قايم لان مقول القول جملة وكسرت ايضا
بعد الموصول نحو جاءني الذي اباه عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل في خبرها
اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب نحو والله ان زيدا قايم لكونها
في موضع الجملة وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلها نحو بلغني انّ زيدا عالم اي علمه لوجوب
كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعوله نحو كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون
المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتداء نحو عندي انك قايم لوجوب كون
المبتداء مفردا وكذلك اذا وقعت خبر مبتداء كقولك العجب ان الضرب ضرب زيد لان
اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك
عالم او اعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه
جملة مثل اكنت حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل
في حيث وفتحت بعدها   وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتداء نحو لولا
انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتداء خبره محذوف ووجوب كون المبتداء مفردا وكذلك
يجب بعد لولا التي للتحضيض لانه مفعول لان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا
او تقديرا نحو لولا زيد قايم ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا   ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان

وجوب

وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قايم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف اي لو وقع
قيامك   فان جاز التقديران جاز الامران اي فان كان موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد
وتقدير الجملة وصحته جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا
اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة موقع الابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه الاكرام
وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المفرد كقولك اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته
حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتداء وخبره حاصلة   ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او
حكما بالرفع دون المفتوحة اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف على
محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فعمرو
معطوف على محل زيد لان المنصوب مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قايمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى
ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة
بها   ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا
قايم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزام كون الشيء الواحد معمولا لعاملين لان ذاهبان من
حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر المبتدا معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف
المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم
عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في
احدهما دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا يفهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون

لمضي الخبر ههنا كما تقدير ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف ذاهبون ليعلم به
ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان
اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محلها قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لا ستعمال
نقض الحرف ذلك فاشار الى بطلانه بقوله لا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا و
استعمال الفصحاء ذلك   ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة
في جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان لكن للاستدراك على محل صح
والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل
اسمه لزوال الابتداء   ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اي ولاجل ان المكسورة لا
تغير معنى الابتداء وساير الحروف تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على
الخبر نحو ان زيدا لعالم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم
والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما اشترط في دخول اللام على الاسم الفصل بين
ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهة اجتماع
حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم يدخل بعد اللام على ان   وفي لكن ضعيف اي دخول اللام
في لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف وان لم يغير معنى الابتداء لان وجود اللام دون
ما الانفصال ولكن يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في   ولكنني من حبها لعميد
واجيب عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة على النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى لكراهة
اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون   وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي تخفف ان المكسورة
فيلزمها اللام فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم فيلزمها

منع اللام

منع اللام ايضا عند عملها وان لم تشتبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل لا حاجة
احتياج الى اللام   ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها
الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال التي حذف منها شيء يعمل نحو
لم يكن زيد قائما فكذلك الحرف المحذوف عنه شيء يعمل   ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ
اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال الداخلة في المبتدأ والخبر نحو باب كان وظننت وقال
لبطلان عملها لحصول تاكيد الجملة الابتداء سبح الذي وهو مقتضاها ولهذا اقتصرت بها كما
كقوله تعالى وان يظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم جوزوا
دخولها على الافعال سواء كانت داخلة في المبتدأ والخبر او غير داخلة وابتدلها قوله بالله
ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء وعند
البصريين فلا اعتبار به   وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير الشأن المقدر اي تخفف المفتوحة
كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها
وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة واعملت المكسورة
مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدر عملها في ضمير شان مقدر لئلا
يتحطه الاقوى عن الاضعف وقد مر هذا من قبل   فتدخل على الجملة مطلقا اي فتدخل المفتوحة
المخففة على الجملة مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء فعلها داخل على المبتدأ والخبر او غير ذلك
عليها لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل   وشذ اعمالها اي وشذ
اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر ولكنه جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق   ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي

اى ويلزم ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبيانه على التفصيل
ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان ما خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى
وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه بعد ما فعل ولانه متضمن معنى النفي
مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقرب
الماضي من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او
سوف معه كقوله تعالى ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا
يرون ان لا يرجع اليهم كقوله تعالى أيحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جميع ذلك اما ليكون
كالعوض من تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كقول
الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد من الامور لانه
لا اشتباه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها
وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض
مع الاسم وكأن للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اى كأن للتشبيه نحو كأن زيدا الاسد بمعنى
زيد كالاسد ثم انما تخفف وحينئذ تلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف من ان وقد جاء
عملها عند التخفيف كقوله كأن وريده رشاء خلب وتلغى والالغاء افصح كقوله ونحر مشرق اللون
كأن ثدياه حقان ولكن للاستدراك اى معنى لكن للاستدراك وهو يتوسط
بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثمة تغاير لفظهما او لم يكن فيستدرك
بها النفي بالايجاب والنفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني فان معنى زيد لكن عمرا اقام والا
يجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرا غائب وتخفف وتلغى كما قالها

ويجوز ذكر

ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بالتخفيف لكن ورفع
الشياطين في بعض القراءات السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا
يجوز معها ذكر الواو لانها اذا خففت كانت حرف العطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف العطف
على مثله وليت للتمني اجاز الفراء ليت زيدا قائما اى ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد
وجوز الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اى زيد كان قائما فقائما في المثال المذكور منصوب بليت بمعنى اتمنى
عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
اجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اى ليت ايام الصبا
لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل على ضعف قول
الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان ولعل للترجي وقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب
فيه شرح للعبارة والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والمستحيلات فان
الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ مثاله ما رواه ابو سعيد السيرافي عن
ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جارة ههنا هي مع المجرور في محل الرفع
بانه مبتدأ وما بعدها خبرها كما ان لولاك كذلك وقال لا يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في
الدار وقال ابن الحاجب لا جرها على سبيل الحكاية اما بمعنى انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه
على ما كان مجرورا واما بمعنى انه سمى الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء في كل احوال الثلاث في
هذا التأويل جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنها عقيلية فلم يكن بهذا التأويل صدا الحروف العاطفة
الواو والفاء الى آخره اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكره ويشترك الجمع في امر واحد

والتمني يكون في الممكنات ح

وهو ادخال الثاني في اعراب الاول   فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو و
الفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول والثاني في حكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة
الاول للجمع ثم بعد ذلك في كل واحد منها لشيء يختص به قالوا والجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء
كان ترتيب او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الاخر والذي
يدل قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا والقائلون منكرون للبعث فالموت بعد الحيوة
مع انه قدم عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب عن غير
مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما وثم مثل الفاء لكونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت
بزيد ثم عمرو فهٰهنا مروران وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من
زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزءا من متبوعه اي ومتبوعه معطوف عليه حتى اشترط
ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الا بذكر الاقوى
او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها في القوة كقولك مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف
قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز   واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلاثة
تشترك في انها لتعيين الحكم بالمعطوف او المعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين   وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام لا اختصاصها الا لتحقيق معنى ام والفرق بينها وبين او واما فان ام اما متصلة
واما منقطعة فان كانت متصلة فلا تستعمل في الامر والنهي وغيرهما يلزم ان يكون استعمالها
مع همزة الاستفهام ليليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول
احدهما مبهما عنده لا على التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام المتصلة اسم مفرد

او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة كذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين
والاخر الهمزة بقول اضرب زيدا او عمرا ولا يكون السؤال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده
لطلب التعيين   ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
ويلي المستوي الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارأيت زيدا ام عمرا الا على شذوذ لانه لا يلي احدهما الاسم وما يلي الاخر
الفعل اعلم انه وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان فيها على الافصح بعد قوله والاخر الهمزة
وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرنا
اولا   ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين الذين علم
ثبوت احدهما من تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لا بتعيين المسؤول
عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيدا وعمرو بخلاف او واما لان السؤال معهما سؤال
عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين كالجواب زيدا عن المسؤول عنه
والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما وبعناها بمعنى بل مع
الهمزة وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك لشبح رايته انها لابل قطعا فاذا حصل
الشك في انه شاة قلت ام شاة فاضربا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سوال فكانك
قلت بل اهي شاة واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عندك عمرو سألت اولا عن حصول زيد ثم
عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت الفرق بينها وبين او واما
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما وجائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وسواهما العاطفة
يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني
اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الامران الاتيان بها وتركه   ولا وبل ولكن لاحد

معنيا اى من الثلاثة يشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا لنفي ما وجب للاول عن الثاني
تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد بل عمرو
اى رفع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل
جاء عمرو وهي للاضراب عن نفي مجي زيد لا اثبات مجي عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي
في بيان من نسبت الى عدم المجي ولكن للاستدراك ولا ترفع للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف و
المعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما للعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة
فان كان الاول فقبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه معنى تقول ما جاءني زيد
لكن عمرو اى لكن جاء عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرنا تقول لم يقم زيد
لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو   حروف التنبيه الا واما وها انما سميت حروف التنبيه
لتنبيه المخاطب بها وانما يؤتى بها في الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا ولهذا جعلت
في اوائل الكلام واعلم ان الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله الشاعر
اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر وان ها يدخل المفردات التي هي اسماء
الاشارة فقط نحو هذا وهاتا ويدخل المركبات كقوله ها ان يا عذره ان لم يكن قبلت فان صاحبها قد تاه
في البدل   حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة وهي لتنبيه المدعو
ودعائه ليجيب ويسمع ما يريد منه وانما جعل لهذه الحروف باب اخرى سوى التنبيه لخصوصيتها بشي
زايد على ما في حرف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو   يا اعمها اى يا اعم هذه الحروف لانها تستعمل
في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادى البعيد واى والهمزة
للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب   حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان انما

سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او
منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام او لم يقم زيد نعم تصديقا لما قبله هذا
بحسب اللغة دون العرف الا ترى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا اما لا فقلت نعم لالزمك القاضي
به تغليبا للعرف على اللغة   بلى مختصة بايجاب النفي اى مختصة بالايجاب بعد النفي استفهاما كان
ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من تقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اى بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها
نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف   اى اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول
اقام زيد اى والله   واجل وجير وان تصديق للمخبر اى هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك في
جواب من يقول قام زيد اجل او جير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها
والمراد بالمخبر في قولك تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والا لم يقع تصديقها للدعاء
حروف الزيادة ان وان وما ولا الا احرف انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة
ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة او غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان
مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية اى فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا
جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان
جلس القاضي اى مدة جلوسه وبعد لما ان قمت قمت   وان مع لما الا اخر اى تزاد ان المفتوحة
بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت وقلت زيادتها
بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير جر ظبية وما مع اذا ومتى واى واين وان
ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو

اينما يكن اكن وبعد اىّ شرطا كقوله تعالى ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى واما تذهبن بك وينبغى ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت نون التاكيد على فعلها فى الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد فى جميع ما ذكرناه من نحو اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة ومما خطيئاتهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلّت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه كقوله غضبت من غير ما جرم اى من غير جرم ولا مع الواو لا اخره اى وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفى تاكيدا له نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد وقلت اى وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم قوله وشذت مع المضاف اى شذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله فى بئر حور سرى وما شعر اى فى بئر حور جائر من جار اذا هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها اى تزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها فى باب حروف الجر اى على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان يقول ان الكاف تزاد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر هنا دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف حرفا التفسير اى وان انما سميت تفسير الوقوعها تفسيرا كقولك فى قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وكقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم وهى مختصة بما فى معنى القول اى ان تكون مفسرة الكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت اليه ان قم ولو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول فاى اعم استعمالا من ان لجواز ان يفسر بها ما ليس فى معنى قول وما هو فى معنى قول صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما فى معنى القول غير الصريح حروف المصدر ما وان وانّ الى اخر

انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها فى حكم المصدر فالاوليان اعنى ما وان المخففة مختصتان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان بالجملة الفعلية وتجعلانها فى حكم المفرد الذى هو المصدر نحو اعجبنى ما صنعت اى صنعتك وقوله تعالى وما كان جواب قومه الا ان قالوا اى القول والثالث ان المثقلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلهما وتجعلهما فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضى نحو هلا قرأت وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لوما تاتينا بالملائكة لها صدر الكلام اى ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من الانواع الكلام فوجب تقدمها لما مرّ وتلزم الفعل لفظا او تقديرا اى ويلزم دخول هذه الحروف الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل حرف التوقع قد فى المضارع للتعليل اى انما سميت حرف التوقع لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار وهى اذا دخلت الماضى قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار سمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتعليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يراد بها التحقيق فى المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله افل الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اى قد زالت حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم ولهما صدر الكلام اى للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما لنوع من الانواع الكلام فوجب تقدمهما لما مر تدخلان على الجملة الاسمية نحو ازيد قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كانت الخبر فى الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال

الهمزة ولم يكثر استعمالها الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على
الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل معنى ما ذكرنا ثم ان لا يقال هل زيد
خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملا لها على اصلها وهو الهمزة نحو ازيد خارج وانما لا يحمل على
اصلها في مثل زيد خرج لاستقباحه اقرب باب هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها على اصلها
والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل تقول ايضا اتضرب زيدا
وهو اخوك منكرا للضرب وهو على صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل
اي وتختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى اثم اذا ما وقع وامن كان
ولم يفيد كان ولم تدخل هل عليها كل ذلك كون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اخص
من هل قوله دون هل طرف تقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان
هذه الثلاثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها لنوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل
الماضي اي فان يجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت
او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اي لو للمضي وان دخل المضارع اي يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء
دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد يجيء بمعنى ان كقوله ولامة مؤمنة خير من
مشركة ولو اعجبكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن
فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز ان يكون لو هنا للامتناع لانه لا جواب لها
ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اي ان ولو يلزمان دخولها الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو
ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد
لو تملكون فاحذف انتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا

بفاعلين لافعال بعدها ويؤيد ذلك انك لا تقول ان هو يضرب زيدا بل تقول ان
هو يضرب او ان يضرب زيد وينبغي ان يعلم ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا ان زيد يقم
لتطابق المحذوف وان الاسماء المنصوبة بعد ان لا يحذف افعالها في حال الاختيار لكونها
فرع فلا تتصرف فيها مثل تصرفه بلم ويجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه يبت
وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا ومن ثم قيل لو انك اي ومن اجل انهما
يلزمان الفعل لفظا او تقديرا لو انك ينبغي ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا
حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه بهنا التزموا ههنا ان يكون خبر ان فعلا ليكون
كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا
امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر لكان
جاز التعذر الاتيان بالفعل واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
لزمه اي تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط على الفعل
الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او ان لم تأتني لاكرمنك لانه لما دخل
على الشرط في الجواب لكونه للقسم طلب انه لا يعمل في الشرط وجب ان يكون ماضيا لفظا
تبعا وكان الجواب للقسم لا يعني لكونه اهم لتقدمه على الشرط والشرط معه لكونه شرطا
ومعلقا بالشرط ولم يتعرض المغني لكونه معلوما والسكت في اللفظ وان توسط
الا وهو وان توسط القسم بتقدم الشرط او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز

يلغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه ان اتيتني او ان لم تأتني فوالله لاكرمنك فليتوقف
يقتضي كل واحد من القسم والشرط بان الجواب للقسم والقسم مع بعده جواب الشرط ح يلزم
دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني او
ان لم تأتني لاكرمنك فجعل القسم وجوابه سادا مسد جواب الشرط وجعل الجملة اعني القسم
والقسم عليه خبر المبتدا فيرجع لاما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه مع
تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني والله اكرمك فكفى الغاء الشرط لعدمه فالشرط مع الجزاء سادا
مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تأتني اكرمك فجعل الشرط
والجزاء خبر المبتدا او جعل مجموع المبتدا والخبر سادا مسد جواب القسم   وتقدير القسم
كاللفظ اي وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم
لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم انكم
لمشركون فلولا تقدير القسم قبل مهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون
واما للتفصيل اي واما وضعت لتفصيل المجمل نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم
لم يلتزموا التكرار اذا اكتفوا بذكر احدهما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده
اما اخرى لكونه معلوما ثم للاول ودال على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان للاول
مستلزم للثاني   والتزم حذف فعلها اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما
لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزاء الذي ما

في حيز جوابها بين اما وبين ما يليها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة
ان يلي الفاء اما لكراهتهم ان يلي الجزاء اداة الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد في قوله مطلقا لان الاسم الواقع
بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان متعرضا للجزاء او مع
التقدم اولم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعدها ليس جزءا في حيز الفاء لامتناع عمل
ما في حيزها الجزاء فيما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف مطلقا اي سواء كان مرفوعا نحو اما زيد
فمنطلق او منصوبا نحو يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق
في الاول ومهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف والاولى ان يقدر في الاول
يقدر بذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجر بالاتفاق وقال بعضهم ان كان
للاسم الواقع بعد اما جار التقدم على جوابها اي لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقدم فهو للاول
يعني انه جزء مما في حيز جوابها نحو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول للخبر جوابها نحو
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرف لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جائز
التقدم على جوابها ان كان بعد الفاء ما يمنع التقدم فهو للثاني يعني انه ليس جزءا مما في حيز
جوابها بل معمول الفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما
قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الاسم كله واحد كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان
فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود تقديمها

على قار الجزاء العرض فليجز ايضا في ان كذلك العرض وفيه نظر لوجود المانع في احدى الصورتين
ووجود المانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان اى عمل ما بعدهما فيما قبلهما لعرض
والا لجاز اما زيد فانه منطلق بتقدير مذكور واجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق يوم الجمعة
بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف   حرف الردع كلا وهى بمعنى حقا اى حرف الردع
كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وانما يستعمل اذا سمع محالا او تقول على لسان مثلا اذا
قيل فلان يشتمك فقلت كلا اى ارتدع عن هذا او مثله وقد جاء كلا بمعنى حقا وحينئذ هو حرف
عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل انه كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى
حقا واسم عند بعضهم لكنه بنى لموافقته لفظا لكلا التى للردع   تاء التانيث الساكنة
يلحق الماضى اه اى انما يلحق تاء التانيث الساكنة الفعل الماضى ليدل على تانيث الفاعل اى ليعلم
انه مسند الى فاعل مونث نحو قامت هند وانما قيد الماضى بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة
فانها يلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات فلا يشكل بمثل قامتا فانها
ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضى لان هذه التاء لا تلحق
شيئا من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقى فمخير انت في الحاق التاء وعدمه تقول
طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير مكرر لانه ذكر من
قبل   واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف اى والحاق علامة التثنية والجمعين
اى المذكر والمونث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها اليه لان هذه العلامة

خلاف

بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده الى المونث غير حقيقى فلا يقال قاما الزيدان
ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير الحاقها نحو اكلونى البراغيث لسبب ضعيفا و
الا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات مجردة بالفعل ليدل على احوال الفاعل
كتاء التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامتى التثنية والجمع انه يعلم الجمع
من لفظ المثنى والجمع دائما وقد لا يعلم التانيث من لفظ المونث   التنوين نون
ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة فالمراد بالساكنة
هو الساكنة بحسب الذات فلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين فانها ساكنة بحسب
الذات وقوله تتبع حركة الاخر احتراز من نون ساكنة في غير الاخر فانه لا يسمى تنوينا و
قوله لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن
وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على انه متمكن في الاسمية نحو زيد ورجل والثانى تنوين التنكير
وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
نحو سيبويه وسيبويه اه والثالث تنوين العوض وهى التى يلحق الاسم عوضا اما عن
الياء او اعلاله نحو جوار واما عن المضاف اليه نحو يومئذ كان كذا اصله حذف المضاف اليه
وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذى
تقابل نون الجمع المذكر السالم ولا يوجد الا في جمع المونث السالم نحو مسلمات فان التنوين
هنا في مقابلة النون في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات

اما بيان انه ليس بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده مع علامة غير المنصرف واما بيان انه ليس
بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير مراد له واما بيان انه ليس بتنوين الترنم
فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات
والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكا   ويحذف
من العلم الى آخره اي ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر
نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن ظالم وجاءني زيد ابن اخي لم
يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن
عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ و
همزة ابن في الخط متلازمان فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت التنوين
لفظا ثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا
ولهذا لم يحذف الهمزة في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة
المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه   نون التاكيد خفيفة ساكنة
مشددة مفتوحة الآخر اي نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة
مع غير الالف واعلم ان المثقلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ومجيء الخفيفة ساكنة على الاصل
لكونها مبنية ومجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة لخفة الفتح وانما قيد

كونها

كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي
في المثنى والمجموع المؤنث نحو اضربان لكونها شبيهة بنون المثنى فيهما تقول
اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان   تختص بالفعل المستقبل
اي تختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب
نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو ليضربن اضربن
ولا تضربن والله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن وانما اختص
هذا النون بما فيه معنى الطلب لانه لا تؤكد ما لا يكون مطلوبا وعلم من قوله بالفعل المستقبل
انه لا يدخل الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل
وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقوم
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه بالنهي   ولزمت في مثبت القسم
اي لزمت زيادة نون التاكيد في جواب القسم المثبت نحو والله لاضربن جواب القسم وعلم
من قوله لزمت في مثبت انها لا تلزم في غيره   وكثرت في مثل اما تفعلن اي
وكثرت زيادة النون في مثل اما تفعلن اي كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل
اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكد حرف الشرط بما اكد الفعل ايضا بالنون
لئلا يسقط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان قول
وقبلها مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين

وهو الواو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربنّ
ومع المخاطبة مكسورة اي وما قبل النون مكسور في المخاطبة ليدل الكسرة على
الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربنّ وهل تضربنّ في امرها وهل تضربنّ
وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح
طلباً للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربنّ
وهل تضربنّ يا زيد ويا زيد هل تضربنّ وهند هل تضربنّ ولا يرد نحو قولن وفيما عداه التثنية
والجمع وان ذا ولظاهر لفظه لانه ذكر بعدها احكامهما ونقول في التثنية و
جمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ اي ونقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا
يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون
التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس
اي ولا تدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى والجمع المؤنث فلا تقال اضربانْ واضربنانْ
لانه يستلزم اما تحرك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما ممتنعان
خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين
الذين لا يكون اولهما حرف مدة وثانيهما حرف مدغم في آخر وانما التقاء الساكنين الذين
كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو تمودّ الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين
وفي اضربانّ واضربنانّ وانما جوز التقاء الساكنين على حده ولم يجوز على غير حده

لان

لان الساكن الثاني لما كان مدغما فيه صار كانه متحرك وان وجود حرف المد جعله
لانه لما كان الاول مدغما في الثاني الصورة الثانية فكانه متحرك بخلاف العكس
وحذفت في غيرها مع الضمير البارز كالمنفصل الا آخره اي ونون التاكيد الخفيفة
والمشددة مع غير المثنى والجمع المؤنث لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا
فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربنّ بحذف الواو
كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربنّ بحذف الياء كما
تقول اضربي القوم بخلاف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول
في اضرب اضربنّ واما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى والجمع المؤنث
وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال
النون بالافعال المعتلة ومن ثم قيل هل ترينّ واما ترونّ واغزنّ اي ومن اجل
ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى والجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير
البارز كالمتصلة تقول في ترين ترينّ بكسر الياء لانه لما حذف النون التقى الساكنان
الياء ونون التاكيد فحركت الياء بالكسر كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لترينّ
الناس وتقول في ترون ترونّ بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو ولا تنسوا الفضل
وتقول في ترى واغز هل ترينّ واغزونّ بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما لم تلتق نون
التاكيد وجب رد المحذوف لعدم علة الحذف ووجب فتح الياء والواو كما يجب فتح آخر

الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزون بحذف
الواو وضم الزاء بحالها وفي اغزي امر المخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في
الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزي القوم بحذف الياء و
وكسر الزاء فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير البارز لغير الياء للمخاطبة
والواو لجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع ضمير البارز و
المثالان الاخيران لكون الضمير البارز فيهما الواو والام الجمع المذكرين المخاطبين و
الياء للمخاطبة والخفيفة تحذف لساكن وفي الوقف اي اخره اي نون التاكيد
الخفيفة تحذف لاحد الامرين وهو اما التقاء الساكنين كقولك لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل على ان تقديره كذلك انه لولاه
لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما حينئذ واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا
على التنوين ويجب رد ما حذف النون التاكيد لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد
وتقول في اضربن واضربن اضربوا برد الواو واضربي برد الياء وتقول في هل ترين
يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة النون الاعراب لما ذكرنا
وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف
عند الفصحى تقول في جاءني قاض جاءني قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم
المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر

النون المحذوف للوقف كالعدم في الاصل فيرد ما حذف لوجوده ولم يجز ان يقدر التنوين
المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ والمفتوح ما
قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف
تقول في اضربن ما رجل اضربا قياسا على الوقف في الاسم و يكون علامة التاكيد
باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب ياء اذا كان مكسورا او واوا
اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم لانه لا يعلم بقاء علامة التاكيد فانك
اذا قلت في يا زيد دون اضربن اضربوا في الوقف وفي يا امراة اضربن اضربي في الوقف
لم يعلم انه بدل عن النون او المحذوف المردود وليكن اخر الكلام في هذا الكتاب
والحمد لواهب الوجود والشكر لمفيض الخير والجود تمت الاوراق
بقدرة الخلاق

قال بعض الفضلاء

عليك بارباب الصدور فمن غدا
مضافا لارباب الصدور تصدّرا

واياك ان ترضى صحابة ناقص
فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

فرفع ابو من ثم خفض مزمّل
يبيّن قولي مغريا ومحذّرا

اللفظ صوت يعتمد على مخرج الحروف وهو صادق على كلمات تنع لانها اما محمول
على العبارات الدالة على المعنى من جزء التقديم والتاخير فانهما يحصلان من مقصود
الآلة البشرية كذا قيل بعض وما قيل انه يشكل مثل لتع وتلع
فيمكن دفعه بان تعلق الارادة الازلية بتعين احدهما من الآخر
لو وقع شك فيهما ونقول يمكن ان يقال لهذين الكلمتين
بالوضع الالهي معنيان فيكون هذه كلمة واحدة لها معنيان اريد في كل
موضع ما يناسبه ثم اذا وقعت في كلام البشر وحمل
وحمل التقديم والتاخير خص كل منهما بمعنى خاص والتحقيق ان علم
البشر قاصر عن ادراك امثال ذلك فهو راجع الى
العليم الخبير وبالجملة هذه العبارات مما يعتمد على الخارج بالنسبة
البنا وانما محمول على الكلام النفسي وعلى هذا تسميته بالكلمة
والكلام باعتبار الدوال عليه مع ان الامور المعنوية التي يعبر عنها
باللفظ في حكمه لانه اعم من الحقيقي والحكمي ولهذا دخل
في الحد الضمائر المستترة فانها في الحكم الملفوظات
والتعابير بانها ذكرت في ضمن الالفاظ مما لا يعتد بها ويقال
هذا التعريف بالنسبة الى الكلام اللفظيين لا المعنوين
فانهما قسمان آخران

[illegible]

[illegible]

شرح کتاب کافیه ...

... ان یکون اللفظ والمعنی قدم کیف حقیقة

[illegible]